

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية  
كلية الدراسات العليا  
قسم العدالة الجنائية – تخصص السياسة الجنائية

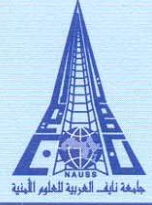
# التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي دراسة تأصيلية تطبيقية

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في العدالة الجنائية ( تخصص السياسة الجنائية )

إعداد  
فهد بن مبارك العرفج  
الرقم الجامعي ٤٢٣٠٢٣٥

إشراف  
الأستاذ الدكتور / محمد بن عبد الله عرفه

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



نموذج رقم (٢٦)

قسم: العدالة الجنائية

تخصص: السياسة الجنائية

ملخص رسالة □ ماجستير □ دكتوراه

عنوان الرسالة : التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد الطالب : فهد بن مبارك بن عبد العزيز العرفج.

إشراف : أ.د/ محمد بن عبد الله عرفة

لجنة مناقشة الرسالة:

١- أ.د/ محمد بن عبد الله عرفة مشرفاً ومقرراً

٢- الدكتور/ سهل بن رفاع العتيبي عضواً

٣- الدكتور/ عبد القادر بن عبد الحافظ الشخيلي عضواً

تاريخ المناقشة: ١٤٢٧/٦/٨ هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/٤ م

مشكلة البحث : ( المحرّض ) كل ما نسب إليه مجرد التحريض على ارتكاب الجريمة دون أن يقدم

على ارتكاب الركن المكون للجريمة ، فما الحكم الشرعي لعمله ؟ وهل يعاقب بالعقاب المقرر

للفاعل الأصلي؟

أهمية البحث: تتجلى في إبراز صورة من صور الاشتراك في الجريمة ألا وهي التحريض وذلك من

عدة جوانب:

١- بيان مبدأ شرعية العقوبات للجرائم المترتبة على التحريض في الفقه والنظام.

٢- خطورة ( المحرّض ) على المجتمع التي قد تفوق في بعض الأحيان خطورة الفاعل

الأصلي.

٣- تناول التحريض ضد الأفراد والجماعات، وضد أمن الدولة، وشروط التحريض

وأنواعه، والعقوبات المترتبة عليه في الفقه والنظام.

**أهداف البحث :** يهدف إلى تناول موضوع التحريض على ارتكاب الجريمة على ضوء تطبيق الفقه والنظام السعودي على النحو التالي :-

- ١- تناول مفهوم التحريض في اللغة والفقه والنظام .
- ٢- بيان مفهوم الاشتراك الجنائي وأقسامه في الفقه والنظام .
- ٣- التعرف على صور التحريض وبيان شروطه والعقوبات المترتبة عليه في الفقه والنظام
- ٤- بيان وسائل التحريض ونتائجه .
- ٥- دراسة بعض الحالات العملية التي صدر فيها أحكام من القضاء السعودي .

### **فروض البحث/ تساؤلاته :**

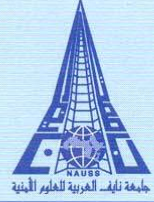
- ١- ما مفهوم التحريض في اللغة والفقه والنظام ؟
- ٢- ما مفهوم الاشتراك الجنائي وأقسامه في الفقه والنظام ؟
- ٣- ما صور التحريض وما شروطه ، وما العقوبات المترتبة عليه في الفقه والنظام
- ٤- ما وسائل التحريض وما نتائجه ؟
- ٥- ما التطبيق السعودي لجريمة التحريض من خلال احكام القضاء ؟

### **منهج البحث:** سيتضمن التالي :-

- أولاً:** منهج تحليلي استقرائي في الجانب النظري .
- ثانياً:** منهج تحليلي للمضمون في الجانب التطبيقي ، حيث سأقوم بتحليل بعض قضايا صدر فيها احكام من القضاء السعودي وتتعلق بالتحريض على ارتكاب الجريمة .

### **أهم النتائج:**

- ١- فقهاء الشريعة المتقدمين لم يرد عندهم مصطلح ( التحريض على الجريمة ) بالمفهوم الذي تحدث عنه علماء الشريعة والقانون المتأخرين بل تحدثوا عنه عرضاً عند حديثهم عن الاشتراك في الجريمة .
- ٢- اتفاق الشريعة الإسلامية مع الأنظمة الوضعية في تعريف الاشتراك بالتسبب، وأنه يعتبر شريكاً كل من اتفق مع غيره على ارتكاب فعل معاقب عليه، أو حرّض غيره، أو أعانه على هذا الفعل .
- ٣- الفقه الإسلامي والنظام السعودي يعتبران المحرّض شريكاً في الجريمة وليس فاعلاً أصلياً لها .
- ٤- الأنظمة السعودية لم تفصل في مسألة التحريض على الجريمة ، ذلك أنها جعلت الشريعة الإسلامية هي رافدها الوحيد لا سيما فيما يتعلق بالجنايات .



نموذج رقم ( ٢٧ )

**Department:** : Criminal justice

**Specialization:** Criminal Policy

**THESIS ABSTRACT**  MA  PH.D

**Thesis Title :** Provocation for crime in Islamic Fiqh and Saudi regulation. An applied original study.

**Prepared by :** Fahd Bin Mubarak Bin Abdul-Aziz Al-Arfaj

**Supervisor :** Dr./Muhammad Bin Abdullah Arafah

**Thesis Defence Committee :**

١. Dr. / Muhammad Bin Abdullah Arafah (Supervisor)
٢. Dr. / Sahl Bin Rifa' Al-Outeibe Member
٣. Dr. / Abdul qader Bin Abdul-Hafez Al-Sheikhli. Member

**Date of Discussion :** ٨/٦/١٤٢٧H. corresponding to ٤/٧/٢٠٠٦AD.

**Research Problem :** (Provoker) To when provocation is attributed to commit a crime without committing the component of crime. So what is the legal judgment for his work? Will he be punished as the original doer?

**Research Importance :** Highlights on aspect of participation in crime; provocation from many sides:

١. Revealing the principle of legality of punishments against provoked crimes in fiqh and regulation.
٢. Danger of (Provoker) against society which might come superior to that of the original doer.
٣. Considering provocation against individuals, groups and state's security, conditions and kinds of provocation and punishments incurred on it in Fiqh and regulation.

**Research Objectives :** It considering the topic of provocation to commit a crime in the light of implementing Saudi fiqh and regulation as follows:

١. Considering the concept of provocation in language, Fiqh and regulation.
٢. Demonstrating the concept of criminal participation and its divisions in fiqh and regulation .
٣. Get acquainted with the aspects of provocation and demonstrating its conditions and the punishments incurred on it in fiqh and regulation.
٤. Demonstrating the means of provocation and its impacts.
٥. Study of some practical situations for which judgements were released by Saudi law

**Research Hypothesis/ Questions:**

١. what is the concept of provocation?
٢. what is the concept of criminal participation?
٣. what are the aspects of provocation?
٤. what are the means of provocation?
٥. what is the Saudi application for provocation?

**Research Methodology:** It includes the following:

First: Analytical deductive approach .

Second: Analytical approach for the content in terms of application.

I will analyse some issues sentenced by Saudi law.

**Main results:**

١. Earlier sharia' erudites had no term as (Provocation for a crime ).
٢. Islamic sharia' is consistent to set regulations for defining sharing the reason. He will be deemed a partner if he has agreed with other(s) to commit a punish able action , or provoked other (s), or assisted him to do this action.
٣. Islamic Fiqh and Saudi regulation deem the provoker as a partner of a crime but not on original doer there of.
٤. Saudi regulations have not settled out the issue of provoking a crime, as they made Islamic sharia their sole support in ternis of crimes

## ( الإهداء )

إلى والدي الكريمين رمز البر والوفاء  
إليك يا والدي لما غرسته في نفسي من طموح ومثابرة  
وإليك يا والدي لما ضحيت به من أجلي الكثير  
إلى زوجتي من وقفت بجانبني إذ كانت نعم المعين

## ( شكر وتقدير )

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى المشرف على هذه الرسالة سعادة الدكتور / محمد بن عبد الله عرفة الذي لم يألو جهداً في إعانتني على إعداد هذه الرسالة والذي كان لتوجيهاته النيرة أعظم الأثر في إثراء هذا البحث ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

ويمتد الشكر لأعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور/ سهل بن رفاع العتيبي / قسم الدراسات الإسلامية / كلية التربية / جامعة الملك سعود .  
الدكتور / عبد القادر بن عبد الحافظ الشихلي / قسم العدالة الجنائية بجامعة نايف العربية .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع منسوبي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ممثلة في رئيس الجامعة أ. د/ عبد العزيز بن صقر الغامدي وأخص بالشكر منسوبي قسم العدالة الجنائية ورئيس القسم الدكتور محمد المدني أبو ساق .

كما أشكر جهة عملي ممثل في رئيسي السابق اللواء الركن / حسين بن عبد الله آل مفتاح الذي أتاح المجال أمامي لإكمال هذه الدراسة والشكر موصول لرئيسي الحالي اللواء / أحمد بن عبد الله الحذيفي رئيس ديوان المحاكمات العسكري .

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فقد تقع الجريمة بصورتها البسيطة ، فيرتكبها الفاعل وحده وتكون ثمرة لنشاطه دون سواه ، فلا يسهم معه أحد في تحقيقها ، حينئذٍ نكون أمام جريمة واحدة ، وقعت من مجرم واحد ، وقد تقع الجريمة الواحدة نتيجة تضافر جهود عدد من الأشخاص يضطلع أحدهم بتنفيذها ويقف الآخرون وراء هذا التنفيذ ، وإن كان لهم شأن فيها ، فالقتل على سبيل المثال قد يتم بإمساك المجني عليه وكنم أنفاسه حتى الموت ، وقد يتم بصعقه بتيار كهربائي ، ولكن قد يقوم شخص ما بحمل آخر على قتل ثالث تاركاً له مهمة تنفيذ هذه الجريمة بعد أن كوّن قرارها الإجرامي لديه ، فلا يعتبر المحرّض على هذه الجريمة قاتلاً ولو وقع القتل بالفعل . ولكن هل ينجو هذا الذي كان وراء عملية التنفيذ من العقاب لمجرد أن النص الخاص بجريمة القتل يعاقب القاتل دون الإلتفات إلى من كان وراء هذه الجريمة ؟

لا يخفى أن معاقبة كل من كان له علاقة بالجريمة – أية جريمة – ولو لم يكن تنفيذها قد تم على يديه ، أمر يحتمه الشرع الإسلامي ، وكذلك النظام السعودي ، والأنظمة الأخرى .



وقد تكلم فقهاء الشريعة الإسلامية عن موضوع التحريض على الجريمة عند حديثهم عن الاشتراك في الجريمة ، وقسموه إلى : اشتراك مباشر واشتراك بالتسبب ، وأساس هذه التفرقة ، أن الأول يباشر تنفيذ الركن المادي للجريمة ، والثاني يتسبب في الجريمة باتفاقه أو تحريضه أو بذل العون ، بعيداً عن تنفيذ الركن المادي للجريمة ، حيث اعتبروا التحريض صورة من صور الاشتراك بالتسبب وهي الاتفاق والتحريض والإعانة (١) .

وتطرق الأنظمة التعزيرية في المملكة العربية السعودية إلى التحريض على الجريمة كنظام الرشوة ، والتزوير ، ومباشرة الأموال العامة ، ونظام الجمارك ، والنظام الجزائي الخاص بتزييف النقود (٢) . وما يزال التحريض من أكثر المواضيع في قانون العقوبات مثاراً للجدل والنقاش ، نظراً للطبيعة المميزة التي يتمتع بها المحرض ، والذي يقوم بإيجاد الفكرة الجرمية لدى شخص آخر وحمله على مقارفة الجريمة ، مما يجعله يتميز بخطورة خاصة .

ولما كان النشاط التحريضي ينطوي على مثل هذه الخطورة ، كون المحرض هو العقل المدبر والشرارة الأولى التي تؤدي إلى خلق الجريمة ، فإن دوره والحالة هذه لا يقل خطورة عن دور الفاعل المادي لها ، لاسيما إذا كان يتمتع بمقدرة عالية في التأثير على الآخرين ، مستغلاً بذلك نفوذه المادي أو المعنوي لحملهم على اختيار طريق الجريمة ، ذلك الطريق الذي عمل جاهداً على أن يسلكه شخص سواه .

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، الجزء الأول ، الطبعة

الخامسة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٨٨هـ ، ١٩٦٨م ، ص ٣٥٧ .

(٢) - مجموعة الأنظمة السعودية ، المملكة العربية السعودية ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، المجلدات من (١-٧) .

وبهذه الخاصية للمحرّض وما يتمتع به من إرادة جرمية تعبر عن فساده الاجتماعي والأخلاقي ، فإنه بذلك يؤدي دوراً مزدوجاً يشكل مظهراً للنزعة المعادية للمجتمع ، فيعمل جاهداً على خلق الجريمة من ناحية ، ويقوم بإعداد المجرم من ناحية أخرى ، فيكون بذلك قد برهن على دوره العدائي في تجسيد الفكر الإجرامي ، لما يتسم به نشاطه من خطورة قد تفوق خطورة سائر من أسهم في الجريمة .

وعلى ضوء ما تقدم سوف أسلط الضوء على أحد صور الاشتراك بالتسبب ، ألا وهو جريمة التحريض ، والتي اعتبرتها الشريعة الإسلامية من الجرائم التعزيرية التي فوض ولي الأمر في أن يعاقب عليها ، إذ لم تحدد عقوبتها في الكتاب والسنة .

## الفصل التمهيدي الإطار المنهجي للدراسة

يتضمن المسائل الآتية: -

أولاً : أهمية الدراسة .

تتجلى أهمية الموضوع في إبراز صورة من صور الاشتراك في الجريمة ، ألا وهي التحريض على ارتكاب الجريمة في الفقه الإسلامي و النظام السعودي ، وذلك من عدة جوانب :-

١- بيان مبدأ شرعية العقوبات للجرائم المترتبة على التحريض في الفقه والنظام.

٢- خطورة (المحرّض على الجريمة ) على المجتمع التي قد تفوق في بعض الأحيان خطورة الفاعل الأصلي للجريمة .

٣- صعوبة إثبات التحريض على الجريمة في بعض الجرائم ، فقد أصبح مقترفوا هذه الجرائم يبحثون عن وسائل يرتكبون بها جرائمهم ، دون أن تكون لهم يد ظاهرة .

٤- تناول التحريض ضد الأفراد والجماعات ، وضد أمن الدولة وشروط التحريض وأنواعه ، والعقوبات المترتبة عليه في الفقه والنظام .

ثانياً : مشكلة الدراسة .

من المعروف أنه عندما يقوم شخص بمفرده بارتكاب الجريمة ، لا خلاف على عقوبته باعتباره فاعلاً ، إذا كان أهلاً للمسئولية ، ولكن إذا كان ذلك الشخص كل ما ينسب إليه مجرد التحريض على ارتكاب الجريمة دون أن يقدم على ارتكاب الركن المادي المكون للجريمة ، فما

الحكم الشرعي لعمله حتى يمكن معاقبته على ضوء ذلك ؟ وهل يعاقب بالعقاب نفسه المقرر للفاعل الأصلي ، وما نظرة الشرع الإسلامي والأنظمة التعزيرية السعودية للمحرّض على ارتكاب الجريمة ؟ وقد تناولت أيضاً جميع القوانين الجريمة المرتكبة من قبل الفاعل المباشر للجريمة ، وحددت عقابها على ضوء ما نصت عليه تلك القوانين والجرم المرتكب ، وتطرقت للفاعل بالتسبب الذي لم يظهر للعيان وهو ( المحرّض ) على ارتكاب الجريمة ، أي من يحمل الغير على ارتكابها ، والعقوبة التي يجب أن تطبق بحقه ، وهل هي نفس العقوبة التي اقترفها المحرّض . من هنا جاء اختياري لموضوع التحريض على ارتكاب الجريمة .

### ثالثاً : أهداف الدراسة .

تهدف الدراسة إلى تناول موضوع التحريض على ارتكاب الجريمة على ضوء تطبيق الفقه والنظام في المملكة العربية السعودية ، للتعرف على جوانبه ، وبيان الحالات التي تطبق فيها الظروف المشددة للعقوبة ، وذلك على النحو التالي :-

- ١- تناول مفهوم التحريض في اللغة ، والفقه والنظام .
- ٢- بيان مفهوم الاشتراك الجنائي وأقسامه في الفقه والنظام .
- ٣- التعرف على الصور المختلفة للتحريض وبيان شروطه والعقوبات المترتبة عليه في الفقه والنظام .
- ٤- بيان وسائل التحريض ، ونتائجه .
- ٥- دراسة بعض الحالات العملية التي صدرت فيها أحكام من القضاء السعودي تتعلق بالعقاب على أفعال التحريض على الجريمة .

#### رابعاً : تساؤلات الدراسة .

- (١) ما مفهوم التحريض في اللغة والفقه والنظام ؟
- (٢) ما مفهوم الاشتراك الجنائي وأقسامه في الفقه والنظام ؟
- (٣) ما صور التحريض وما شروطها ، وما العقوبات المترتبة عليه في الفقه و النظام ؟
- (٤) ما وسائل التحريض ؟ وما نتائجها ؟
- (٥) ما التطبيق السعودي لجريمة التحريض من خلال أحكام القضاء ؟

#### خامساً : منهج الدراسة .

منهج الدراسة في بحثي ( التحريض على الجريمة ) دراسة تطبيقية في الفقه والنظام السعودي ، سيتضمن التالي :-  
أولاً : منهج تحليلي استقرائي في الجانب النظري .  
ثانياً : منهج تحليلي للمضمون في الجانب التطبيقي ، حيث سأقوم بتحليل بعض القضايا التي صدرت فيها أحكام من القضاء السعودي وتتعلق بالتحريض على ارتكاب الجريمة .

#### سادساً : حدود الدراسة .

مكانية : المملكة العربية السعودية .  
زمانية : ستكون الدراسة التطبيقية على بعض القضايا في الفترة من عام ١٤١٥هـ - ١٤٢٧هـ ، إذا توفرت القضايا التي تفي بالمطلوب .

سابعاً : الدراسات السابقة .

الدراسة الأولى .

العنوان :- عقوبة الشريك في الجريمة في الفقه والنظام .  
إعداد :- إبراهيم بن عبد الله القفاري .  
الجهة :- قسم السياسة الشرعية - المعهد العالي للقضاء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ، رسالة ماجستير .  
العام :- ١٤١٦هـ - ١٤١٧هـ .

فصول الدراسة .

تمهيد :- تعريف الجريمة ، تعريف الشريك ، تعريف العقوبة ، في الفقه والنظام .

١- الفصل الأول :- أركان جريمة الاشتراك .

المبحث الأول :- العمل الإجرامي وعناصره .

المبحث الثاني :- القصد الجنائي .

المبحث الثالث :- علاقة السببية بين عمل الشريك والنتيجة .

٢- الفصل الثاني :- عقوبة الشريك .

المبحث الأول : عقوبة الشريك في الفقه .

المبحث الثاني : عقوبة الشريك في النظام ، وتأثير الظروف

على عقوبة الشريك ، مادية وشخصية ، إضافة إلى عقوبة

الاشتراك في النظام الجنائي في المملكة العربية السعودية .

## نتائج الدراسة .

### تتمثل في الآتي :-

١- أن الجريمة هي المعصية عند الفقهاء ، وفي النظم الوضعية هي المخالفة للقانون .

٢- أن العقوبة في كل من الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية هي الجزاء الذي يوقع على الجاني لردعه وأمثاله عن اقتراف الجرائم .

٣- اتفاق الشريعة الإسلامية مع النظم الوضعية في تعريف الاشتراك بالتسبب ، فيعتبر شريكاً متسبباً كل من اتفق مع غيره على ارتكاب فعل معاقب عليه ، أو من حرّض غيره وأعانه على هذا الفعل .

٤- أن النظم الوضعية متابعة للشريعة الإسلامية في تحديد أركان جريمة الاشتراك وكذلك وسائل الاشتراك وهي الاتفاق والتحريض والمساعدة .

٥- تختلف الشريعة الإسلامية عن النظم الوضعية فيما يتعلق بالتحريض حيث لا ترى التحريض موجباً للعقاب بعقوبة الجريمة إلا في أحوال خاصة كالإكراه ، ذلك أن الشريعة تعتبر التحريض ليس له عقوبة مقدرة سواء وقعت الجريمة أو لم تقع ، أما النظم الوضعية فإنها لا تجعل التحريض محلاً للعقاب إلا إذا وقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض .

٦- من خلال بحث عقوبة الشريك في جرائم التعازير في النظام تبين أن النظام السعودي يأخذ بالقاعدة التي تقضي بأن يعاقب الشريك بعقوبة الفاعل الأصلي .

## الدراسة الثانية .

- العنوان :- الاشتراك في الجريمة في الأنظمة في ضوء الفقه الإسلامي  
وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ( رسالة ماجستير) .  
إعداد :- فهد بن محمد النفيعي .  
الجهة :- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض .  
العام :- ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

## فصول الدراسة .

- ١- الفصل الأول : الجريمة والمساهمة فيها .  
المبحث الأول : تعريف الجريمة وأقسامها وتعريف الجناية .  
المبحث الثاني : المساهمة في الجريمة في الفقه والقوانين  
الوضعية.  
المبحث الثالث : صور الاشتراك في الجريمة في الأنظمة  
السعودية .  
٢- الفصل الثاني :- الاشتراك بالتحريض والاتفاق والمساعدة في  
الحدود والقصاص .  
٣- الفصل الثالث : الاشتراك في الجريمة في الأنظمة السعودية  
التحريض والاتفاق والمساعدة والنتيجة الإجرامية ، والقصد  
الجنائي وصوره ، وعقوبة الشريك في الأنظمة السعودية ومسئوليته.  
٤- الفصل الرابع : قضايا تطبيقية من واقع أحكام ديوان المظالم .



## أهم نتائج الدراسة .

### وتتمثل في :-

- ١- اختلاف استخدام مصطلح الشريك بين الفقه والنظام حيث يراد به في الشريعة المباشرين للجريمة والمتسببين فيها ، بينما قصرت الأنظمة استخدامه على أحوال الاشتراك بالتحريض والاتفاق والمساعدة .
- ٢- إن استخدام مصطلح المساهمة الجنائية يخالف مقصوده في كتب اللغة العربية لأنها تعني المقارعة الجنائية ، أي الإسهام بين الجناة في نصيب محكم وهو مالا يتفق أبداً مع الغاية من استخدامه .
- ٣- لا يساوي فقهاء الشريعة الإسلامية بين الشريك المباشر والشريك بالتسبب من ناحية العقوبة في موجبات الحدود كقاعدة عامة ، أما الأنظمة التعزيرية السعودية فإن الأصل فيها هو المساواة في العقوبة بين الفاعل الأصلي والشريك .
- ٤- هناك من الجرائم الحدية مالا يمكن الاشتراك المباشر فيها ، ولكن يمكن الاشتراك في وسائلها والإعانة عليها كالزنا والشرب ، وذلك عكس جرائم الأنظمة التعزيرية التي يتصور فيها جميعاً الاشتراك المباشر وغير المباشر .

ما يميز هذه الدراسة .

تتميز هذه الدراسة بأنها ستتناول جزئية من أحوال الاشتراك لم تتناولها الدراسات السابقة إلا بجزء يسير نظراً لأن الاشتراك أو المساهمة التبعية يندرج تحتها ثلاثة أنواع ، تتمثل في : الاتفاق والتحريض والمساعدة ، وسيكون مدار بحثي جريمة التحريض ، بالإضافة إلى أنني سأقوم ببحثها في الجانب النظامي في الأنظمة التعزيرية في المملكة العربية السعودية ، وهذا هو الجديد والمميز لهذا البحث .

ثامناً : مصطلحات الدراسة .

( الجريمة )

**تعريف الجريمة في اللغة :-** الجريمة من جَرَمَ يجرِمُ جرماً .

قال ابن فارس : الجيم والراء و الميم أصل واحد يرجع إليه الفروع .

وجرائم جمع جريمة ، والجرم جمعه أجرام وجروم .

وفي الحديث :- " إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم

فحرم من أجل مسألته " (١) .

وقد ورد لفظ الجريمة في اللغة دالاً على معاني متعددة منها :

١- القطع : قال ابن منظور " الجرم : القطع ، ويقال شجرة جريمة

أي مقطوعة " (٢) .

٢- التعدي : يقال أجرم فلان إذا تعدى .

(١) - البخاري ، محمد ، صحيح البخاري بشرح الكرمانلي ( كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ) ، ج ١٧ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م ، ص ٢٦ .

(٢) - ابن منظور ، محمد ، لسان العرب ، المجلد ١٢ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار صادر ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م ، ص ٩٠ ، مادة ( جرم ) .

٣- الكسب : يقال فلان جريمة أهله أي كاسبه ويجترم فلان يعني يتكسب.

٤- الذنب والإثم : يقال فلاناً جرماً إذا أذنب ، قال تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ) (١) .

قال الزجاج : " المجرمون هنا هم الكافرون ، لان الذي ذكر من قصتهم التكذيب بآيات الله والاستكبار عنها " (٢) .

٥- الجناية : يقال جرم إليهم وعليهم إذا جنى جناية والجارم الجاني .

٦- وتأتي بمعنى وجب وحق وثبت ولا رد لما قبلها من الكلام ثم يبتدأ بها ، كقوله تعالى : ( وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ ) (٣) .

أي ليس الأمر كما قالوا ثم ابتدأ وقال : " لا جرم ... أي بمعنى لابد وحقاً " (٤) .

ولفظ الجريمة يستعمل خاصة في كسب الشر والكسب المكروه ، قال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ) (٥) ، أي لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء عليهم (٦) .

---

(١) - سورة الأعراف ، آية رقم (٤٠) .  
(٢) - ابن كثير ، إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، الطبعة الثانية ، الجزء الثالث ، الرياض ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، ص ٤١٣ .  
(٣) - سورة النحل ، آية رقم (٦٢) .  
(٤) - في معاني الجريمة في اللغة ينظر ( الفيومي أحمد ، المصباح المنير ج١ ، ص ١٠٦ ، الرازي ، محمد ، مختار الصحاح ، ط١ ، ص ١٠٠ ، الفيروز ابادي ، محمد ، القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٨٨ ، الفراهيدي ، أحمد ، مختار الصحاح ، ط١ ، ج ٦ ، ص ١١٨ .  
(٥) - سورة المائدة ، آية رقم (٨) .  
(٦) - المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، ص ١٢٣ .

## تعريف الجريمة في الفقه .

تعددت عبارات الفقهاء في تعريف الجريمة فنذكر أهم تلك التعريفات :-

١- أنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (١) .

شرح التعريف (٢) :-

محظورات : جمع محظور وهو إتيان فعل منهي عنه ، أو ترك فعل مأمور به .

شرعية : أي أن يكون الفعل محرماً شرعاً ، سواء كان الحظر من القرآن الكريم ، أو السنة النبوية ، أو الإجماع ، أو القياس ، أو أي من الأدلة الشرعية .

قوله " زجر الله عنها بحد أو تعزير " .

هنا قيد الجريمة بما يترتب على فعله أو تركه عقاب في الدنيا ، فيخرج بهذا القيد الجرائم التي ليس لها في الدنيا جزاء وإن كانت معاصي يستحق فاعلوها عذاب الآخرة .

قوله (بحد أو تعزير) : هذا يبين نوع العقوبة فتكون بالحد وهو : العقوبة المقدره بالكتاب أو السنة وجبت حقاً لله تعالى (٣) .

---

(١) - الماوردي ، أبو الحسن علي البصري ، الأحكام السلطانية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٣٩ .

(٢) - أ- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .  
ب- الفاخري ، غيث ، الاشتراك في الجريمة في الفقه الجنائي ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، جامعة قار يونس ، ١٩٩٣م ، ص ٢٥ .

ج - خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة أحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، ص ١٨٥ .

(٣) - الجرجاني ، علي ، التعريفات ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١م ، ص ٤٥ .

قوله (أو تعزير) التعزير نوع من العقوبة ، والتعزير هو : التأديب على ذنوب لم تشرع فيها حدود ولا كفارات (١) .

**نقد التعريف :** يؤخذ على تعريف الماوردي عدم استيفاء أنواع الجرائم ، فأهمل ذكر القصاص ، إلا أنه عبر بالحد في التعريف ، ليشمل القصاص وذلك لأن جرائم الحدود والقصاص هي جرائم محرمة تحريماً مؤبداً ، ولا يمكن تصور إباحتها ارتكابها ، بعكس جرائم التعزير ، حيث تكون صلاحية تحديد عقوبات هذه الجرائم من اختصاص الحاكم ، الذي له أن يعيد النظر بها حسب الظروف ، مسترشداً بالمصلحة العامة .

ومن ناحية أخرى ، فإن جرائم الحدود والقصاص محددة عقوباتها بموجب نصوص شرعية من الكتاب والسنة ، أما جرائم التعزير فيجري إصدار العقاب فيها من قبل ولي الأمر حسب المصلحة ، لأن تصرف الراعي على الرعية منوط بالمصلحة .

ومع ذلك فالأولى والصحيح أن يفرق بين الحد والقصاص لأن بينهما فروقاً ، من أهمها أن الحد يغلب فيه حق الله بخلاف القصاص فيغلب فيه حق العبد ، وبالتالي تجوز الشفاعة في القصاص دون الحدود (٢) .

٢- وعرفت الجريمة بأنها : " فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به " ، وهذا التعريف أعم ، لأنه يعم كل معصية وبذلك يكون الإثم والخطيئة والجريمة بمعنى واحد .

(١) - ابن فرحون ، محمد ، تبصرة الحكام في اصول الأفضية ومناهج الأحكام ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ ، ص ٢٠٠ .

ب - ابن القيم ، محمد ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، الجزء الثاني ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ، ص ٩٩ .

(٢) - القرافي ، شهاب الدين ، الفروق ، الجزء الرابع ، بيروت ، دار المعرفة ، بدون تاريخ ، ص ١٧٧ .

وذلك لأن الله تعالى قرر عقاباً لكل من يخالف أو امره ونواهيه وهو إما أن يكون عقاباً دنيوياً ينفذه الحكام ، وإما أن يكون تكليفاً دينياً يكفر به عما ارتكب في جنب الله ، وإما أن يكون عقاباً أخروياً ، يتولى تنفيذه رب العباد (١) .

ولمزيد من الإيضاح هناك مفهوم عام للجريمة ومفهوم خاص :-  
المفهوم العام للجريمة :-

يشمل كل معصية أو خطيئة مخالفة لأوامر الله أو نواهيه ، سواء كانت هذه المعصية نتيجة سلوك يمكننا أن نلمسه مادياً أم كانت المعصية مستترة في النفس البشرية ، وسواء كانت العقوبة دنيوية أم اخروية فهي فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر الله به ، ويتفق هذا المفهوم وكون الشريعة الإسلامية ديناً سماوياً تتفق أحكامه مع أحكام الأخلاق اتفاقاً تاماً ، فكل ما هو شر حسب قانون الأخلاق تعاقب عليه الشريعة .  
ويدخل في نطاق الجرائم وفقاً للمفهوم العام للجريمة ، الجرائم التي تتصل اتصالاً وثيقاً ومباشراً بضمير الإنسان ، والتي تتم دون أن نلمس لها كياناً مادياً ، لأنها أخروية لكونها لا تجري عليها البيّنات والإثباتات ، لذلك لا تدخل في متناول القضاء ، لأن القاضي لو تحرى الإثبات فيها لأدى ذلك إلى أن ينقب عن القلوب ، وذلك في حد ذاته أمر مستهجن ولا يؤدي إلى الخير ، بل إن ما يقترن إثباته من إيذاء يكون أكثر من الخير الذي يترتب على العقاب ، لذلك فإن هذا النوع من الجرائم لا تفرض عليه عقوبة دنيوية .

(١) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٦م ، ص ٢٤ .

المفهوم الخاص للجريمة :-

الجريمة وفقاً لمعناها الخاص في الشريعة الإسلامية لا تكون إلا نتيجة سلوك إنساني مادي ملموس يمكن أن تجري عليه البينات والإثباتات في مجلس القضاء (١) .

ويتبين من التعريف الشرعي للجريمة ، أن الفعل أو الترك لا يكون جريمة إلا إذا تحققت فيه أمور هي :-

أ- أن يكون طلب الفعل أو الترك صادر من الشرع .

ب- أن يكون طلب الفعل أو الترك طلباً جازماً ، بأن تكون صيغة طلب الفعل تدل على الحتم ، مثل طلب إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأن

تكون صيغة طلب الكف عن الفعل دالة على الحتم أيضاً ، مثل قوله تعالى :- ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ

اللَّهِ بِهِ ) ( ٢ ) .

ج- أن يرتب الشارع على الفعل أو الترك عقوبة

دنيوية ( حد أو تعزير ) فإن كان الفعل أو الترك غير معاقب عليه دنيوياً فليس بجريمة من الوجهة الدنيوية ، حتى وإن كان

معاقباً عليه أخروياً مثل الكبر والحقد والحسد ( ٣ ) .

---

(١) - أ- فوزي ، شريف ، مبادئ التشريع الجنائي الإسلامي ، دراسة مقارنة بالاتجاهات المعاصرة ، جدة ، دار العلم للطباعة والنشر ، ص ٥٠ .

ب- ياسين ، محمد ، الوجيز في الفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفرقان ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٧ .

(٢) - سورة المائدة ، آية رقم (٣) .

(٣) - إسماعيل ، محمد رشدي ، الجنايات في الشريعة الإسلامية ، مصر ، دار الأنصار ، ١٩٨٣ م ، ص ٨٢ .

## تعريف الجريمة في النظام .

لم يشأ المنظم السعودي أن يتصدى لتعريف الجريمة حاله حال أكثر الأنظمة الجنائية وأنظمة العقوبات الحديثة . وهو اتجاه صائب ، لأن أي تعريف مهما تكن درجة الدقة في صياغته سيقصر حتماً عن الإحاطة بكافة صور السلوك الإنساني المنحرف (١) . فلم يخرج تعريف الجريمة في النظام الجنائي السعودي عن تعريف الفقه الإسلامي لها ، حيث عرفها بأنها " محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير " ، وذلك حسبما ورد في كتاب الإجراءات الجنائية في جرائم الحدود في المملكة (٢) .

بينما شراح الأنظمة المقارنة تعددت عباراتهم في تعريف الجريمة ، نذكر منها :-

- ١- **الجريمة** : هي السلوك المخالف لأوامر ونواهي قانون العقوبات بنصه صراحة على تجريم ذلك السلوك (٣) .
  - ٢- **الجريمة** : عمل أو امتناع يرتب القانون على ارتكابه عقوبة (٤) .
- هذا التعريف لا يختلف عن سابقه ، إلا أنه نص على نوعي السلوك الإيجابي وهو عمل فعل محرم ، والسلبي وهو امتناع عن إتيان فعل واجب .

---

(١) - خضر، عبد الفتاح ، الجريمة ، موجد سابق ، ص ١٢ .  
(٢) - ظفير ، سعد محمد ، الإجراءات الجنائية في جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية وأثرها في استتباب الأمن ، الجزء الأول ، الرياض ، مطابع سمحة ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ، ص ٢٧ .  
(٣) - أبو حسان ، محمد ، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٩ .  
(٤) - مصطفى ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة العاشرة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ م ، ص ٣٥ .



٣- وعرفت الجريمة بأنها : فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكبه عقاباً (١) .

٤- الجريمة : هي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جرمية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً .

وبعد النظر في تعريف الجريمة عند شراح الأنظمة نجد أن معناها لا يختلف وإن اختلفت عباراتهم ، وذلك لأن هناك عناصر متفق عليها في تعريف الجريمة متمثلة في العناصر التالية :-

أ- تفترض الجريمة ارتكاب فعل يتمثل فيه الجانب المادي لها ، ونعني بالفعل السلوك الإجرامي أياً كانت صورته .

ب- تفترض الجريمة أن الفعل لا بد أن يكون غير مشروع طبقاً لقانون العقوبات أو القوانين المكملة له ، ويوصف الفعل بأنه غير مشروع إذا تضمن نصاً يجرمه ، فلا تقوم جريمة بفعل مشروع ، فالقتل الذي ارتكب دفاعاً شرعياً عن النفس أو المال هو فعل شرعي لأن الدفاع الشرعي وهو سبب إباحة ، قد جرده من صفته غير المشروعة .

ج- صدور الفعل غير المشروع عن إرادة جنائية ، فهي عمل إنسان يُسأل عنها ويتحمل العقاب عليها .

د- أن يقرر القانون لها عقوبة أو تدبيراً احترازياً (٢) .

---

(١) - وهبة ، توفيق ، الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية ، الرياض ، شركة مكتبات عكاظ ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، ص ٤٣ .

(٢) - أ- حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية العامة للجريمة ، الطبعة الخامسة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢م ، ص ٤٠ .

ب - وهبة ، توفيق ، الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

٥- الجريمة : هي السلوك المعاقب عليه بعقوبة جنائية .

فتوقيع العقوبة هو الأثر الذي يرتبه القانون على استكمال الجريمة لعناصرها .

والعقوبة هي المعيار الواضح الذي يميز الجريمة عن غيرها من الأعمال غير المشروعة التي لا تتوفر فيها أركان الجريمة (١) .

وتعريف الجريمة على النحو السابق لا يختلف في شيء عن تعريف فقهاء الشريعة لها ، فهي في الشريعة كما هي في القانون : القيام بعمل نهى الشارع عنه ، أو ترك عمل أمر الشارع به ، ووضع للفعل أو الترك عقاباً .

ويظهر الاتفاق واضحاً في جرائم الحدود والقصاص التي نص الشارع على تحديدها وتعيينها كما قدر عقوباتها ولم يترك ذلك لأحد ( وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ) (٢) ، وهذا تماماً كما لا يفعل القانون عملاً بمبدأ " شرعية الحدود والعقوبات " ومن ثم فينص على كل جريمة وعقابها .

بل إن الشريعة الإسلامية التزمت المبدأ بدقة نصها ، على عقوبة محددة لكل جريمة ، خلاف ما تفعل القوانين بنصها على حدين للعقوبة أعلى وأدنى ، أو بنصها على عقوبتين متباينتين يختار القاضي إيقاع أحدهما . غير أن الأمر لا يبدووا بهذه السهولة في مجال التعزير ، فربما خيل للبعض أن الشريعة لم تلتزم ذلك المبدأ لا من حيث التجريم ولا من حيث

(١) - أ- خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .  
ب- حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .  
(٢) - سورة الإسراء ، آية رقم (١٥) .

العقاب ، ومن ثم يكون تعريف الجريمة فيها مختلفاً عنه في القانون لأن جرائم التعزير لم ترد نصوص بحصرها وتحديد عقوباتها (١) .  
لكن الحقيقة أن التجريم في التعزير مستنداً إلى مبدأ الشرعية لأنه ينتهي إلى دفع الفساد ومنع الضرر ، وهذا الأصل له نصوص عامة دالة عليه كقوله تعالى : ( وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) (٢) وقوله تعالى : ( وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ) (٣) .  
وقوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " (٤) ، وقوله " لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد من حدود الله " (٥) .

### تعريف الجناية وعلاقتها بالجريمة .

كثيراً ما يحدث الخلط بين مفهوم الجريمة والجناية حيث يُعبر بعض الفقهاء عن الجريمة بلفظ الجناية ، ويقصرها البعض على جرائم الحدود (٦) ، ولإزالة هذا الخلط فإننا سنأتي على توضيح للجناية في اللغة والاصطلاح .

#### أولاً : الجناية لغة:-

مصدر جنى يجني جناية ، والجناية جمعها جنائيات وهي تدل على الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا

- 
- (١) - الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .
  - (٢) - سورة الأعراف ، آية رقم (٨٥) .
  - (٣) - سورة البقرة ، آية رقم (٦٠) .
  - (٤) - الحاكم ، محمد ، المستدرک علی الصحیحین ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م ، كتاب البيوع ، حديث رقم (٢٣٤٥) ، ص ٦٦ .
  - (٥) - النيسابوري ، مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي ، الطبعة الأولى ، المجلد السادس ، ج (١١) ، الرياض ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م ، كتاب الحدود ، باب قدر أسواط التعزير ، حديث رقم (١٧٠٨) ، ص ٢٢٩ .
  - (٦) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

والآخرة (١) ، وفي الحديث " لا يجني جان إلا على نفسه " (٢) ، قال الخليل الفراهيدي " جنى فلان جناية أي جرَّ جريرة على نفسه أو على قومه " (٣) .

وقيل الجناية ما يجنيه المرء من خير أو شر ، جنى فلان ثمرة عمله الصالح إن جنى خيراً ، وجنى فلان ثمرة عمله الطالح إن جنى شراً (٤) .

والحق في ذلك : أن الجناية في الأصل أخذ الثمرة من الشجر فنقلت إلى إحداث الشر ثم إلى الشر ثم إلى فعل محرم (٥) .

### ثانياً : الجناية في الفقه .

المتأمل في كتب فقهاء الشريعة يجد أنه ليس كل كتبهم تصطلح باصطلاح لفظ الجناية عند تحدثهم لأبواب العقوبات والزواج الموضوع لجرائم معينة وأفعال محددة ، فبعضهم يقتصر على اصطلاح الحدود ، والآخر يضيف إلى اصطلاح الحدود اصطلاح الجراح ، وهو نفس ما يؤديه لفظ الجناية من معنى ومقصد عند القائلين به ، والبعض الآخر وهم كثرة يصطلحون بلفظ الجناية ولكن لا يضعون تعريفاً محدداً يستطيع القارئ من خلاله تصور المسائل والفصول التي هو بصدد قراءتها والبحث من خلالها بالنظر إلى الحد ، بل كثير منهم يكتفي

- 
- (١) - ابن منظور ، لسان العرب ، م١٤ ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .
  - (٢) - الترمذي ، محمد سنن الترمذي ، باب ما جاء دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، برقم (١٥٩) ، الجزء الرابع ، ص ٤٦١ .
  - (٣) - الفراهيدي ، الخليل ، كتاب العين ، الجزء السادس ، بغداد ، المكتبة الوطنية ، ١٩٨٢م ، ص ١٨٤ .
  - (٤) - الفيومي ، أحمد ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الجزء الأول ، مصر ، مطابع الحلبي ، ص ١٢٢ .
  - (٥) - البستاني ، بطرس ، محيط المحيط ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .

بالتبويب والعنونة في صدر الصحيفة بلفظ " كتاب الجناية " ثم يعقبون على إثره في الحاشية بقولهم ويقصد بها الجناية على النفس والبدن...الخ. لكن هناك طائفة من العلماء قد عرفوا لفظ الجناية عند بدء كتابهم لبحث مسائل هذا الباب ، ومن أشهر هؤلاء العلماء أصحاب المذهب الحنبلي فقلما يخلو كتاب من كتبهم إلا ويُعرّف بلفظ الجناية .

يقول ابن قدامة : " الجنايات : هي كل فعل عدوان على نفس أو مال ، لكنها في العرف - الفقهاء - مخصوصة بما يحصل فيه التعدي على الأبدان " (١) .

ويقول صاحب الإقناع " الجنايات : جمع جناية ، وهي التعدي على الأبدان بما يوجب قصاصاً أو غيره " (٢) .

ويقول الفتوح في منتهى الإرادات " الجنايات : جمع جناية وهي التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالا " (٣) .

وتصدّر لتعريف الجناية علماء الحنفية حيث عرفوها بأنها : " اسم لفعل محرم حلّ بمال أو نفس " .

وقالوا أيضاً : " يراد بإطلاق اسم الجناية الفعل في النفس والأطراف

فالأول يسمى قتلاً والثاني يسمى قطعاً وجرحاً " (٤) .

- 
- (١) - ابن قدامة ، عبد الرحمن ، الشرح الكبير ، المجلد الخامس ، ص ١٤٩ .
  - (٢) - الحجاوي ، الإقناع لطالب الانتفاع ، الجزء الرابع ، الطبعة الثانية ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م ، ص ٨٥ .
  - (٣) - الفتوح ، محمد ، منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٣٧ .
  - (٤) - أ- العيني ، محمود ، البناء في شرح الهداية ، الجزء العاشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م ، ص ٣ .  
ب- نظام ، وآخرون ، الفتاوى الندية في مذهب أبي حنيفة ، الجزء السادس ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار إحياء التراث ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ص ٢ .

وعرفها ابن عرفة المالكي في حدوده بقوله " فعل هو بحيث يوجب عقوبة فاعله بحد أو قتل أو قطع أو نفي " (١) .  
وعرفها العدوي بقوله : " هي إتلاف مكلف غير حربي نفس أو بدن إنسان معصوم أو عضوه أو اتصالاً بجسمه أو معنى قائماً به عمداً أو خطأ بتحقيق أو تهمة " (٢) .

وبعد استعراضنا لطائفة من أقوال الفقهاء في تعريفهم للفظ الجناية يتضح لنا أن فقهاء الشريعة يقصدون بلفظ الجناية معنيين اثنين لا ثالث لهما :  
الأول : معنى عام وهو إطلاق لفظ الجناية على كل فعل محرم شرعاً ، سواء وقع الفعل على نفس أو مال أو غيرها .  
الثاني : معنى خاص وهو إطلاق لفظ الجناية على الاعتداء الواقع على نفس الإنسان أو أحد أعضائه وهو القتل والجرح والضرب .  
وإن كان أكثر فقهاء الشريعة تعارفوا على إطلاق لفظ الجناية على المعنى الثاني وهو الخاص ، وبعضهم يطلق لفظ الجناية على جرائم الحدود والقصاص (٣) .

(١) - الرصاع ، محمد ، شرح حدود ابن عرفة ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣م ، ص ٦٣٢ .

(٢) - العدوي ، علي ، في حاشيته على حاشية الخرشي على مختصر الخليل ، الجزء الثامن ، بيروت ، دار صادر ، ص ٣،٢ .

(٣) - أ- الزحيلي ، وهبة ، الفقه الإسلامي وأدلتها ، الجزء السادس ، الطبعة الثالثة ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م ، ص ٢١٥ .

ب- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .  
ج - الموسوعة الفقهية ، الجزء السادس عشر ، ط٢ ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م ، ص ٥٩ .

## ثالثاً : الجناية في النظام .

يختلف معنى الجناية الاصطلاحي في القوانين الوضعية وبالأخص في القانون المصري عنه في الشريعة ، ولم يعرف القانون كل نوع بحسب طبيعة الجريمة بل عرفها بحسب العقوبات المقررة لها ، فالجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، والجُنْح هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، والمخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه وذلك طبقاً للمواد (١٠،١١،١٢) من قانون العقوبات المصري .

ويلاحظ أن الجنايات تختلف عن الجنح والمخالفات في نوع العقوبة وأما الجنح والمخالفات فإنهما يشتركان في نوع العقوبة - الحبس والغرامة - ولكنهما يختلفان في مقدارها (١) .

ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية لا تعرف هذه التفرقة وهذه القسمة الثلاثية ، بل يسمى كل ما من شأنه تعدياً على حقوق الله أو حقوق الأدميين جناية ، لأن فيها معنى التعدي والتجاوز الذي لا يحق ولا يجوز لأي فرد من أفراد المجتمع الإسلامي أن يبدر منه مثل هذا التجاوز والتعدي ولو كان أمراً حقيراً يسيراً ، لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي أمامة الحارثي مرفوعاً : ( من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة ، فقال يا رسول الله

(١) - أ- هرجة ، مصطفى ، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقانون ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٥م ، ص ٦٧ .  
ب- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

وإن كان شيئاً يسيراً قال وإن كان قضيياً من أراك (١) ، فإن فعل وبدأ منه هذا التعدي كان مستحقاً بذلك لقب "الجاني" على أنه مع معرفتنا لذلك ، فإن الشريعة الإسلامية الغراء تفرق بين الجناة والجنايات بحسب طبيعة كل جرم وجناية ، فتغلظ العقوبة وتزيد في النكاية كلما كانت الجناية تستحق ذلك ، إما لكونها تمس أمن وكيان الجماعة ، أو لكونها تؤدي إلى زعزعة ضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة متخالفة بالأخلاق الفاضلة ، وتنقص من العقوبة وتخفف في النكاية كلما اقتضت طبيعة الجناية وحال الجاني هذا التخفيف .

فجناية القتل وزنا المحصن ، ليستا كجناية السرقة والزنا من شاب غير محصن ، وهكذا ... الخ .

فإذاً الشريعة الإسلامية تعتبر كل جريمة جنائية ، سواء عوقب عليها بالحبس والغرامة أم بأشد منهما ، وعلى ذلك فالمخالفة القانونية تعتبر جنائية في الشريعة الإسلامية ، والجنحة تعتبر جنائية ، والجناية في القانون تعتبر جنائية في الشريعة الإسلامية أيضاً .

إذا فالجناية في الشريعة تعني الجريمة أيأ كانت درجة الفعل من الجسامة .

أما الجناية في القانون فتعني الجريمة الجسيمة دون غيرها (٢) .

---

(١) - النيسابوري ، مسلم ، صحيح مسلم ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق امرئ مسلم بيمين فاجرة ، حديث رقم (١٣٧) ، ص ١٥٨ .

(٢) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .



تاسعاً : خطة البحث .

قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة وفهارس على النحو التالي :-

المقدمة : أبرزت فيها فكرة موجزة عن الموضوع .

الفصل تمهيدي : إشتمل على :-

أولاً : أهمية الدراسة .

ثانياً : مشكلة الدراسة .

ثالثاً : أهداف الدراسة .

رابعاً : تساؤلات الدراسة .

خامساً : منهج الدراسة .

سادساً : حدود الدراسة .

سابعاً : الدراسات السابقة .

ثامناً : مصطلحات الدراسة .

تاسعاً : خطة البحث .

الفصل الأول : مفهوم التحريض على الجريمة وأنواعه في الفقه والنظام

المبحث الأول : مفهوم التحريض على الجريمة في اللغة والفقه .

المبحث الثاني : مفهوم التحريض على الجريمة في النظام .

المبحث الثالث : أنواع مشابهة للتحريض على الجريمة في الفقه

والنظام .

- المطلب الأول : الفاعل المعنوي .
- الفرع الأول : تعريف الفاعل المعنوي .
- الفرع الثاني : الفرق بين المحرّض والفاعل المعنوي .
- الفرع الثالث : الفاعل المعنوي في الفقه والنظام .
- المطلب الثاني : التحريض الصوري .
- الفرع الأول : مفهوم التحريض الصوري .
- الفرع الثاني : مسئولية المحرّض الصوري .
- المطلب الثالث : الإكراه .
- الفرع الأول : مفهوم الإكراه .
- الفرع الثاني : أنواع الإكراه .
- الفرع الثالث : علاقة التحريض بالإكراه .
- المبحث الرابع : المساهمة الجنائية في الفقه والنظام .
- المطلب الأول : تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في الفقه والنظام .
- الفرع الأول : تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في الفقه .
- الفرع الثاني : تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في النظام .
- المطلب الثاني : أركان المساهمة الجنائية .
- المطلب الثالث : عناصر المساهمة الجنائية .
- المطلب الرابع : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في الفقه والنظام .
- الفرع الأول : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في الفقه .
- الفرع الثاني : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في النظام .

## الفصل الثاني : أركان التحريض وصوره .

- . المبحث الأول : أركان التحريض .
- . المطلب الأول : الركن المادي .
- . الفرع الأول : وسائل التحريض
- . الفرع الثاني : نتيجة التحريض .
- . الفرع الثالث : رابطة السببية .
- . المطلب الثاني : الركن المعنوي .
- . الفرع الأول : القصد الجنائي في الفقه .
- . الفرع الثاني : القصد الجنائي في النظام .
- . المبحث الثاني صور التحريض .
- . المطلب الأول : التحريض الفردي ( الخاص ) .
- . المطلب الثاني : التحريض العام .

## الفصل الثالث : عناصر التحريض وشروطه .

- . المبحث الأول : عناصر التحريض .
- . المطلب الأول : الهدف من التحريض .
- . المطلب الثاني : المحرّض .
- . المطلب الثالث : الشخص الموجه إليه التحريض (المحرّض) .
- . المطلب الرابع : المستهدف من جريمة التحريض (المجني عليه) .
- . المبحث الثاني : شروط التحريض .
- . المطلب الأول : أن ينصب التحريض على جريمة .

- المطلب الثاني : أن يكون التحريض على جريمة أو جرائم معينة.
- المطلب الثالث : العلاقة الزمنية بين التحريض والجريمة.
- المطلب الرابع : قبول المحرِّض للتحريض.

#### الفصل الرابع : عقوبة التحريض .

- المبحث الأول : عقوبة التحريض في الفقه.
- المبحث الثاني : عقوبة التحريض في النظام.
- المبحث الثالث : عقوبة التحريض بين الشريعة والقانون.

- #### الفصل الخامس : أوردت بعض القضايا التطبيقية لجريمة التحريض من واقع القضاء السعودي .
- ثم أتيت على الخاتمة وضمنتها أهم النتائج والتوصيات .

## الفصل الأول

مفهوم التحريض على الجريمة وأنواعه في الفقه والنظام

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم التحريض على الجريمة في اللغة والفقه

المبحث الثاني : مفهوم التحريض على الجريمة في النظام

المبحث الثالث : أنواع التحريض على الجريمة في الفقه والنظام

المبحث الرابع : مفهوم المساهمة الجنائية في الفقه والنظام

## المبحث الأول : مفهوم التحريض على الجريمة في اللغة والفقه

### تعريف التحريض في اللغة :-

التحريض لغة :- هو الحث على الشيء (١) ، فيقال حرّض على الأمر بمعنى حث عليه ودفع للقيام به (٢) ، وقد استخدمت ألفاظ مختلفة ومتعددة مرادفة لكلمة ( التحريض ) مثل ، الحمل : يقال حمّله على الأمر أي أغراه به (٣) .

والإغراء (٤) .

والغالب إذا ذكر التحريض فإنّ المقصود منه حث الغير على ارتكاب أمر غير مشروع ، إلا أنه في بعض الحالات يقصد به الحمل و الحث على القيام بعمل الخير ، ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى : ( فَقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) (٥) ، وكذلك قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ) (٦) ، قال الزجاج : تأويله حثهم على القتال (٧) .

(١) - ابن هادية ، على ، وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، الطبعة الأولى ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٩م ، ص ٢٧٦ .

(٢) - البستاني ، بطرس ، قطر المحيط ، لبنان ، مكتبة لبنان ، ١٨٦٩م ، ص ٣٨٥ ، مادة (حرص) .

(٣) - البستاني ، بطرس ، محيط المحيط ، لبنان ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧م ، ص ١٩٥ ، مادة (حمل) .

(٤) - أ- إغراء المخاطب يعني أنه أولعه بالأمر وحضه عليه

ب- مسعود، جبران ، معجم الرائد ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٤م ، ص ١٨٠ ، مادة (أغرى) .

(٥) - سورة النساء ، الآية (٨٤) .

(٦) - سورة الأنفال ، الآية (٦٥) .

(٧) - ابن منظور ، جمال الدين ، لسان العرب ، الطبعة الأولى ، المجلد السابع ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

وقد أراد الله سبحانه وتعالى بذلك في الآيتين الكريمتين الحث و الأمر على إتيان الشيء وهو القتال .

وباستقراء بعض النصوص القانونية في التشريعات العقابية والمتعلقة بالتحريض ، نلاحظ أن بعض هذه التشريعات تستخدم مصطلحات مختلفة لا تتطابق مع المعنى اللغوي لكلمة ( تحريض ) ، فالتشريع السوداني على سبيل المثال اعتبر من قبيل التحريض صوراً لا تدخل بطبيعتها ضمن معنى التحريض ، كالاتراك مع شخص أو أكثر والمساعدة والتسهيل (١) .

وهناك أيضاً بعض المصطلحات القريبة من معنى التحريض ولكنها لا تعتبر تحريضاً بالمفهوم اللغوي والذي يكمن في خلق فكرة الجريمة لدى شخص خالي الذهن .

ومن هذه المصطلحات : -

- ١- الدعوة : وهي الحث على ارتكاب الفعل والترغيب فيه .
- ٢- التلميح : وهو الإشارة إلى الشيء من غير تصريح .
- ٣- التحبيذ : وحبذ الشيء أي رءاه موافقاً مقبولاً .
- ٤- النصيحة : نصحه أي أرشده و وعظته .
- ٥- التشجيع : شجعه على الأمر ، جعله يقدم عليه .
- ٦- السعي : أي العمل على الشيء (٢) .

(١) - عوض ، محمد محيي الدين ، قانون العقوبات السوداني معالفاً عليه ، القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٧٠م ، ص ١٢٣ .

(٢) - مسعود ، جبران ، معجم الرائد ، مرجع سابق ، ص ٨٢٠ (دعوة) ، ١٢٩٧ (لمح) ، ٥٤٦ (حبذا) ، ١٥٠٥ (نصح) ، ٨٦٦ (شجع) ، ٨٢٠ (سعى) .

## تعريف التحريض في الفقه .

ليس هناك لدى فقهاء الشريعة تعريفاً محدداً للتحريض ، ولكن بعض من كتب في الدراسات الفقهية عرفه بأنه :-

" التأثير على الغير ، ودفعه نحو إتيان الجريمة ، سواء كان ذلك بوعد ، أو وعيد ، أو إغراء ، أو غير ذلك ، من كل ما يعتبر من قبيل المنكر ويدخل تحت عنوان المعصية " (١) .

ومفهوم التحريض في الفقه الإسلامي لا يختلف عن المفهوم اللغوي ، فغاياته الحث والحض والإحماء على الشيء .

كما ورد في كتب التفسير عند الحديث عن التحريض على الجهاد انطلاقاً من قوله تعالى : ( فَقاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) (٢) .

وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ) (٣) .

وقد أفرد الإمام مسلم في صحيحه باباً في التحريض على قتل الخوارج (٤) .

(١) - الفاخري ، غيث محمود ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٢) - سورة النساء آية ، رقم (٨٤) .

(٣) - أ- سورة الأنفال آية ، رقم (٦٥) .

ب- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

(٤) - النيسابوري ، مسلم ، صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق ، المجلد الرابع ، الجزء السابع ، كتاب الزكاة باب التحريض على قتل الخوارج ، ص ١٧٩ .



وقد ميزت قواعد الشريعة الإسلامية بين الفاعل والشريك ، فاعتبرت الأول شريكاً مباشراً ، في حين أطلقت على الثاني الشريك المتسبب .  
والشريك المباشر بنظر الفقه الإسلامي : هو من يقوم بتنفيذ الفعل المكون للركن المادي للجريمة ، بمعنى أن الفاعل هو من يقوم بنفسه بتنفيذ الجريمة ، وبناء على ذلك فإنه لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار المحرّض على الجريمة فاعلاً لها ، مهما بلغ نشاطه التحريضي من الخطورة ، كونه شريكاً متسبباً في وقوع الجريمة ، ولا يدخل نشاطه في تنفيذ الركن المادي لها ، حيث يعتبر سبباً غير مباشر في تحقيقها والذي يتم عن طريق فاعلها الأصلي (١) .

والشريعة الإسلامية أيضاً ، فرقت بين عقوبة الشريك المباشر والشريك المتسبب ، ذلك أن القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية ، هي أن جرائم الحدود والقصاص تطبق على الشريك المباشر ( الفاعل الأصلي ) بينما يعاقب المحرّض ( الشريك المتسبب ) بالعقوبة غير المقدرة شرعاً وهي التعزير .

والحكمة في تطبيق العقوبات المقدرة على الشريك المباشر ، في أن هذه العقوبات بالغة الشدة والقسوة ، فلا توقع إلا على من ارتكب الجريمة مباشرة ، بينما نجد الشريك المتسبب لا ينفذ الجريمة بنفسه ، الأمر الذي يعتبر شبهة في الإسلام ، ولما كانت الحدود تدرأ بالشبهات فلا يمكن إقامة الحد على المحرّض ، وينحصر عقابه في التعزير فحسب (٢) .

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

(٢) - المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٧ وما بعدها .

## المبحث الثاني : مفهوم التحريض على الجريمة في النظام .

لم تنص الأنظمة على تعريفٍ محددٍ للتحريض ، ولذلك يكون مقصوده هو ما يفهم عادة من هذا اللفظ ، فالتحريض مفهومه واسع ما لم يقيد لأن هذا اللفظ يشمل كل ما من شأنه حمل شخص على التصرف على وجه معين متمثل في القيام بفعل أو عمل معين له أثر مؤكد (١) .

وقد اعتبر النظام السعودي التحريض وسيلة من وسائل الاشتراك في الجريمة في عدد من الأنظمة التعزيرية ، كنظام مكافحة الرشوة ، ونظام تزييف النقود .

فقد ورد في المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة ما نصه : " يعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق أو حرّض أو ساعد على ارتكابها " (٢) .

وجاء أيضاً في المادة السابعة من نظام تزييف النقود " كل من اشترك في اقتراف جريمة من الجرائم المنصوص عليها سواء بالتحريض أو بالمساهمة أو بالمساعدة يعاقب بذات العقوبة المقررة للجريمة " (٣) .

أما شرح الأنظمة الجنائية المعاصرة فقد اهتموا بالتحريض وعرفوه بعدة تعريفات منها :-

• يقصد بالتحريض : " دفع الغير على ارتكاب الجريمة " ويستوي في ذلك أن يكون التحريض خالقاً لفكرة الجريمة لدى الغير ، والتي لم

(١) - راشد ، علي ، مبادئ القانون الجنائي ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ م ، ص ٣٣٠ .  
(٢) - المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي ، رقم ٣٦ ، وتاريخ ١٢/١٢/١٤١٢ هـ .  
(٣) - المادة السابعة من النظام الجزائي الخاص بتزييف النقود الصادر بالمرسوم الملكي ١٢ ، وتاريخ ٧/٢٠/١٣٧٩ هـ .

- تكن موجودة من قبل ، أو كان التحريض متمثلاً في تشجيع الغير على تحقيق فكرة الجريمة والتي كانت موجودة لديه قبل التحريض (١) .
- هو " خلق فكرة الجريمة لدى شخص ثم تدعيمها كي تتحول إلى تصميم على ارتكابها " (٢) .
  - هو " خلق فكرة الجريمة والتصميم عليها في ذهن كان في الأصل خالياً أو متردداً فيها بقصد ارتكابها " .
- فيلزم لكي يقوم التحريض قانوناً أن يكون الجاني قد توصل إلى خلق فكرة الجريمة والتصميم عليها في ذهن كان في الأصل خالياً منها أو متردداً فيها بقصد ارتكابها ، يتخذ شكل إبراز ضرورة الجريمة وتعميق بواعثها ، وتحبيذ آثارها والتهوين من شأن الموانع التي تردّ النفس عنها ، والعقبات التنفيذية التي تعترض تنفيذها على نحو يخلق في ذهن من يتوجه إليه التحريض فكرتها والتصميم عليها ، كما يلزم من جهة اخرى أن يكون موضوع التحريض هو ارتكاب جريمة أو جرائم معينة ، كما يلزم أيضاً أن يكون لدى المحرّض قصد ارتكاب الجريمة ، فلا يكفي أن يصدر عنه فعل أو أفعال ايجابية من شأنها خلق فكرة الجريمة فقط (٣) .
- " يعد محرّضاً من حمل أو حاول أن يحمل شخصاً آخر بأي وسيلة كانت على ارتكاب الجريمة " (٤) .
  - فعل الإيحاء إلى الغير بعمل جرمي على وجه العموم ، أو دفعه إلى القيام بعمل خطير .

(١) - سلامة ، مأمون ، قانون العقوبات ، القسم العام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩م ، ص ٤٢٥ .  
(٢) - حسني ، محمود نجيب ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .  
(٣) - أبو عامر ، محمد زكي ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦م ، ص ٤٠٣ وما بعدها .  
(٤) - السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، القسم العام ، سوريا ، منشورات جامعة حلب ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ، ص ٢٧٧ .

- فعل مقصود لدفع الغير إلى ارتكاب جرم عمل معاقب عليه (١) .
- "هو أن يحمل شخصاً آخر على ارتكاب جريمة بإعطائه نقوداً أو بتقديم هدية له أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة والخديعة أو بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة " .

فتحريض شخص على ارتكاب جريمة معناه : إيجاد نية جرمية حاسمة لديه ، بعد أن لم يكن لهذه النية وجود في نفسه أصلاً ، أو مجرد محاولة إيجاد تلك النية ، فالتحريض يقتضي قيام شخص بخلق فكرة جرمية يتفق عنها دماغه الآثم لدى شخص آخر ، ثم تقوية التصميم على ارتكابها لديه مثله في ذلك (٢) ( كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ) (٣) .

و يتضح لنا من التعاريف السابقة ، بأن التحريض يحتوي على إيعاز يتضمن خلق الفكرة ، وإثارة تحوي إضافة بواعث جديدة تقوي من عوامل الإقدام ناهيك أن نشاط المحرّض ينطوي على طاقة نفسية فهو يتجه إلى نفسية الفاعل كي يؤثر عليه فيدفعه إلى الجريمة (٤) .

(١) - كورنو ، جيرار ، معجم المصطلحات القانونية ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ص ٤١١ .

(٢) - السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي في قانون العقوبات الأردني ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، ص ٤١١ .

(٣) - سورة الحشر ، آية (١٦) .

(٤) - الصيفي ، عبد الفتاح ، قانون العقوبات ، النظرية العامة ، مصر ، دار الهدى للمطبوعات ، تاريخ بدون ، ص ٤٠٣ .

## المبحث الثالث

أنواع مشابهة للتحريض على الجريمة في الفقه والنظام .

و يتمثل في ثلاثة مطالب هي :-

المطلب الأول :- الفاعل المعنوي .

المطلب الثاني :- التحريض الصوري .

المطلب الثالث :- الإكراه .

### المبحث الثالث :-

أنواع مشابهة للتحريض على الجريمة في الفقه والنظام .

سبق أن بيّنا في تعريف التحريض بأنه يتمثل في الإيحاء بفكرة الجريمة في ذهن خالياً أو متردداً فيها بقصد ارتكابها .  
فالمحرّض يدفع شخصاً بالغاً عاقلاً تتوفر لديه المسؤولية الجنائية كاملة ويحمله على ارتكاب الجريمة .

وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث على بعض الأنواع المشابهة للتحريض والمقاربة لمفهومه ، والمتمثلة في الآتي :-  
الفاعل المعنوي ، المحرّض الصوري ، الإكراه : بأنواعه  
المادي والمعنوي والأدبي .

## المطلب الأول :- الفاعل المعنوي

### الفرع الأول :- تعريف الفاعل المعنوي

الفاعل المعنوي : هو الذي يكلف شخصاً آخر غيره بارتكاب جريمة معينة نيابة عنه ، سواء كان هذا الشخص غير أهل للمسئولية الجنائية أو حسن النية ، ولكنه كان مجرد آلة في يد الفاعل المعنوي يسخره كيفما يشاء دون علم بماهية الجريمة ، وبالأثار الضارة المترتبة عليها (١) .

وقيل هو من يدفع إلى ارتكاب الجريمة منفذاً غير مسئول عنها أو يساعد في ذلك (٢) .

وهناك تعريف آخر : وهو كل من دفع بأية وسيلة شخصاً آخر إلى تنفيذ الفعل المكون للجريمة ، إذا كان هذا الشخص غير مسئول جزائياً عنها لأي سبب من الأسباب .

وعلى ذلك فالفاعل المعنوي للجريمة : هو كل من يسخر غيره في تنفيذها ، ويكون هذا الغير مجرد أداة في يده ، لكون المنفذ حسن النية أو لكونه غير أهل لتحمل المسؤولية الجزائية ، كالمجنون والصبي غير المميز .

---

(١) - الحلبي ، محمد ، شرح قانون العقوبات ، الأردن ، مكتبة دار الثقافة ، ١٩٩٧م ، ص ٢٨ .  
(٢) - عبد الستار ، فوزية ، المساهمة الأصلية في الجريمة ، دراسة مقارنة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧م ، ص ٣٣٩ .

والفاعل المعنوي لا يرتكب الجريمة بيده ، أي لا ينفذ بنفسه ، وإنما يدفع شخصاً آخر حسن النية ، أو غير ذي أهلية جزائية ، ويكون مجرد أداة بيد هذا الفاعل ، كمن يقوم بتسليم حقيبة لشخص حسن النية ليس لديه أي قصد جنائي ، بها مواد مخدرة على أنها حقيبة ملابس ويطلب منه تسليمها لمكان معين (١) .

أو من يحرّض مجنوناً على قتل عدوه فيقتله ، أو من يغري طفلاً بحرق منزل فيضرم الطفل النارَ بالمنزل بناءً على هذا الإغراء ، أو من يعطي خادمه حسن النية طعاماً مسموماً ليقدمه لعدوه الذي يتناول منه ويموت . ففي هذه الأمثلة وقع الفعل الإجرامي من المجنون أو الصغير وهما غير أهل لتحمل المسؤولية الجنائية ، أو الخادم وهو حسن النية ، أما من دفعهم للقيام بهذه الجرائم فلم يصدر عنه نشاط مادي ، ولكن الحقيقة أن الجريمة وإن وقعت مادياً ممن هو غير أهل لتحمل المسؤولية ، أو من حسن النية ، إلا أنها وقعت معنوياً من شخص دفعهم إليها وسخرهم لتنفيذ إرادته الإجرامية على نحو كانوا فيه في حكم الأداة لتنفيذ الجريمة (٢) .

---

(١) - نمور ، محمد سعيد ، سلسلة مؤتة للبحوث والدراسات ، الفاعل المعنوي ، العدد الثالث ، المجلد الثاني عشر ، الأردن ، جامعة مؤتة ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م ، ص (١٦٧) .

(٢) - القهوجي ، علي ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٢م ، ص ٥٠٠ .



## الفرع الثاني :- الفرق بين المحرّض والفاعل المعنوي .

يتفق الفاعل المعنوي مع المحرّض في أنه لا يرتكب بنفسه الفعل الذي يقوم عليه الركن المادي للجريمة ، وإنما يرتكبه غيره .

وهناك بعض الفروق الأساسية بين المحرّض والفاعل المعنوي تتمثل في الآتي :-

١- توافر السيطرة على المشروع الإجرامي لدى الفاعل المعنوي ، فالجريمة ترتكب لحسابه ، لأن لديه إرادة ارتكاب الجريمة عن طريق استغلال شخص آخر غير مسؤل جنائياً لانعدام تمييزه ، أو لحسن نيته ، بينما المحرّض لا تتوفر لديه هذه الإرادة ، إنما إرادة المساهمة في جريمة غيره ، وبعبارة أخرى فإن الفاعل المادي للجريمة موضوع التحريض يتمتع بإرادة جنائية ، ويعتبر سيء النية ، الأمر الذي يجعله قادراً على أن يدرك خطورة الأفعال التي يقدم على ارتكابها دون تدخل أو سيطرة أو توجيه من المحرّض والذي انفصلت إرادته عن إرادة الفاعل المادي عندما اطمأن أنه خلق فكرة الجريمة لديه ، بينما نجد أن إرادة السيطرة على المشروع الإجرامي متوفرة لدى الفاعل المعنوي ، واضعاً في اعتباره أن الجريمة إنما ترتكب لحسابه وذلك عن طريق استغلال شخص حسن النية ، أو غير أهل للمسئولية في ارتكاب الجريمة المدفوع إليها (١) .

(١) - أ - عبد الستار ، فوزية ، المساهمة الأصلية في الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .  
ب - السعيد ، كامل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الثقافة للنشر ، ٢٠٠٢م ، ص ٣٧٥ .

٢- في التحريض هناك تطابق في القصد والتصور لدى كل من المحرّض والمحرّض ، بينما هذا التطابق لا وجود له في حالة الفاعل المعنوي ، فالفاعل المباشر للجريمة لا قصد له في ارتكابها (١) .

٣- الفاعل المعنوي يؤثر في إرادة غير معتبرة شرعاً ، فيدفع صاحبها إلى ارتكاب الفعل ، بينما المحرّض يؤثر في إرادة يعتد بها الشرع ، لأنها إرادة شخص كامل الأهلية فيخلق لديه قرار ارتكاب الجريمة .

٤- الفاعل المعنوي هو الذي يقطف ثمرات الجريمة المدفوع إليها غيره ، في حين أن المحرّض قد لا ينال هذه الثمرات الإجرامية .

٥- الفاعل المعنوي لا يخلق القصد الجنائي في نفس ونية الفاعل ، فالفاعل المباشر تنعدم لديه النية الإجرامية ، أما المحرّض فهو يخلق هذا القصد الجنائي في نفس الفاعل (٢) .

وعلى ضوء ما تقدم ، يتبين لنا أن الفاعل المعنوي يلتقي مع المحرّض في أنه لا يرتكب الفعل الذي يقوم عليه الركن المادي للجريمة بنفسه إنما يقف كل منهما بعيداً عن عملية التنفيذ دون أن يخوضا غمارها .

---

(١) - الفاعل المعنوي للجريمة ، ( مؤته للبحوث ) ص ١٠٧ ، والمساهمة الأصلية ، فوزية عبد الستار ، ص ٣٤٦ .  
(٢) - عالية ، سمير ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م ، ص ٣٩ .

## الفرع الثالث:- الفاعل المعنوي في الفقه والنظام .

تكلم فقهاء الشريعة الإسلامية لهذه المسألة عند حديثهم عن القواعد العامة في الفقه الإسلامي ، حيث تندرج هذه المسألة تحت قاعدة " المتسبب ضامن إذا تعذر تضمين المباشر " فيضمن المتسبب وحده إذا كان متعدياً وتعذر تضمين المباشر ، لكونه غير مسؤول ، إما لعدم تمييزه أو لحسن نيته (١) .

إلا أن مصطلح الفاعل المعنوي لم يذكر عند المتقدمين بهذا المسمى ، وإنما عرف بمفهوم الأمر بالقتل .  
واتفق جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة والشافعية أن الشريك المتسبب يعتبر في بعض الحالات مباشراً للجريمة وذلك إذا كان المباشر مجرد آلة في يده يحركها كيف يشاء ، ويتحقق ذلك في حالتين :-  
الأولى : هي حالة فاقد الأهلية ، ومن تطبيقاته أن يأمر شخصاً غير مميز بارتكاب الجريمة ، فانه بمثابة المباشر لها ، ولو لم يتم بتنفيذ ركنها المادي ، ويشترط في هذه الحالة أن يكون الأمر ذا سلطان على المأمور كسلطان الأب على ولده الصغير ، والمعلم على تلميذه ، أو حالة من يكره شخصاً على ارتكاب الجريمة أو يكون المأمور مجنوناً أو معتوهاً .  
أما الثانية : وهي حالة ما إذا كان المتسبب قد دفع شخصاً حسن النية إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة (٢) .

(١) - الزحيلي ، وهبة ، نظرية الضمان ، أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ص ١٩١ .  
(٢) - فوزي ، شريف ، مبادئ التشريع الجنائي الإسلامي ، دراسة مقارنة بالاتجاهات المعاصرة ، جدة ، مكتبة الخدمات الحديثة ، بدون تاريخ ، ص ١٥١ .

ويمكننا أن نستدل على ذلك بقضاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما شهد عنده رجلين على رجل بأنه ارتكب جريمة سرقة ، فقطع علي يده ، ثم رجع الرجلان عن شهادتهما ، فقال لهما علي ، لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعكما .

فنستدل من الواقعة أن من يياشر القطع بحسن نية هو ممثل الحاكم ، وأن من يتسبب فيه هو الشاهد الكاذب الذي يكون في حكم المباشر ، أو الفاعل المعنوي (١) .

ولا شك أن هذه الحالات تنبئ أن فكرة الفاعل المعنوي ، وهي من أحدث النظريات التي توصل إليها الفقه الجنائي الوضعي أخيراً ، قد عرفت في الشريعة الإسلامية منذ فترة طويلة ، بل إن الحالات التي أوردها فقهاء القانون الجنائي هي نفسها الحالات التي ذكرها فقهاء الشريعة الإسلامية (٢) .

ومن الأمثلة التي أوردها فقهاء الشريعة : لو حرّض صبيّاً لا يميز أو مجنوناً ، أو أعجمياً لا يعلم حظر القتل ، فقتل ، فيقتل المحرّض دون المباشر (٣) .

ومن ذلك أيضاً لو فتح الباب أو أحدث نقباً ثم أمر صبيّاً لا يميز بإخراج المال فأخرجه ، فالجمهور على أنه يجب القطع على الأمر دون المباشر غير المكلف (٤) .

(١) - خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة أحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي ، الرياض ، معهد الإدارة

العامة ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، ص ١٨٥ .

(٢) - فوزي ، شريف ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٣) - ابن قدامة ، محمد عبد الله ، المغني ، الطبعة الثالثة ، المجلد الحادي عشر ، مصر ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م ، ص ٥٩٨ .

(٤) - الدمشقي ، يحيى ، روضة الطالبين ، المجلد السابع ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٤٦ .

وأيضاً الأب لو أمر ولده الصغير أن يقتل شخصاً فقتله فإن الأب يقتل به دون ولده الصغير (١) .

وقد تكلمت كتب الفقه الإسلامي عن الفاعل المعنوي ، وعلى ضوء ذلك فإن الفاعل المعنوي يقابل في الفقه الإسلامي أمر الشخص الصبي أو المجنون بارتكاب الجريمة ، وقد تكلم الفقهاء عن ذلك كثيراً (٢) .

والأنظمة السعودية تدور في فلك الشريعة الإسلامية ، فقد وضعت جزاء لمن يستغل عديم التمييز أو حسن النية في سبيل تحقيق النتيجة الإجرامية وجعلته في حكم الفاعل الأصلي ، فمن يملي بيانات كاذبة على موثق رسمي للعقود فيدونها بحسن نية وهو لا يعلم بأنها غير صحيحة ، فيعتبر من باشر تغيير الحقيقة وهو الموثق الرسمي فاعلاً مباشراً ، ولكنه لا يساءل جنائياً لحسن نيته ، ويكون مملي البيانات في حكم الفاعل الأصلي ، ويعاقب بعقوبته لأنه مسئول جنائياً عن واقعة التزوير ، طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ في ١٤/٨/١٣٩٨هـ (٣) .

---

(١) - الخراشي ، محمد ، حاشية الخراشي على مختصر خليل المالكي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م ، الجزء الثامن ، ص ١٤٩ .

(٢) - المرادوي ، علاء الدين ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، الطبعة الأولى ، الجزء التاسع ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م ، كتاب الجنایات ، ص ٣٣٦ .  
- ابن حزم ، علي أحمد ، المحلى ، الجزء الحادي عشر ، بيروت ، دار الأفاق الجديدة ، ص ١٤ .  
- الفيروزبادي ، إبراهيم ، المهذب في فقه الإمام الشافعي ، الطبعة الأولى ، الجزء الثالث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م ، ص ١٧٩ .

(٣) - انظر على سبيل المثال القضية رقم ١/٥٥٢/ق لعام ١٤١٧هـ الصادر بشأنها الحكم رقم ٤٧/د/ج/٢ لعام ١٤١٧هـ ، ديوان المظالم ، حيث نص الحكم بأن من يساهم مع موظف حسن النية في تزوير محرر رسمي يعتبر فاعلاً أصلياً في جريمة التزوير .

المطلب الثاني :- التحريض الصوري .

الفرع الأول :- مفهوم التحريض الصوري .

الفرع الثاني :- مسئولية المحرض الصوري .

## الفرع الأول :- مفهوم التحريض السوري .

قد تجنح السلطة العامة في سبيل مكافحة الإجرام ، وضبط المجرمين إلى الإيقاع ببعض الأشخاص ، وذلك بدفعهم لارتكاب الجريمة ، فإذا ما صدر عنهم أي نشاط إجرامي سارع رجال السلطة في القبض عليهم ، وتقديمهم للمحاكمة .

هذا ويطلق بعض شراح القانون على التحريض الصادر عن رجال السلطة العامة كوسيلة لضبط الجناة تعبير التحريض السوري ، تمييزاً له عن التحريض العادي (١) ، في حين أن البعض الآخر يطلق عليه تعبير التحريض الرسمي (٢) ، أو التحريض بقصد الإيقاع في المكيدة أو الكمين بواسطة البوليس (٣) .

وقد ظهرت فكرة التحريض السوري بادئ الأمر في فرنسا أثناء عهد الملك لويس الرابع عشر، حيث كانت مهمة المحرض السوري - وهو الذي ينتمي إلى السلطة العامة وكان يطلق عليه اصطلاح العميل - الانضمام إلى الأشخاص الذين يشك بولائهم للحكام ، والتظاهر بالعمل معهم ، وحملهم على ارتكاب بعض الجرائم ضد هؤلاء الحكام ، فإذا لقي هذا التحريض تجاوباً ، سارع هذا العميل إلى إبلاغ القائمين على النظام بذلك لضبطهم وتقديمهم للمحاكمة (٤) .

- 
- (١) - الصيفي ، عبد الفتاح ، الاشتراك بالتحريض ووضعه من النظرية العامة للمساهمة الجنائية ، دكتوراه ، الإسكندرية ، ١٩٥٨م ، ص ٢٦٩ .
  - (٢) - السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار مجد لاوي للنشر ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، ص ١٣٤ .
  - (٣) - بابكر ، مصعب ، المساهمة الجنائية في الجرائم الكاملة وغير المكتملة ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .
  - (٤) - المجذوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

وقد لا يصدر التحريض السوري من رجال السلطة العامة مباشرة ، إنما قد يكلفون غيرهم للعمل لحسابهم ، ويطلق على هؤلاء وصف المخبرين أو الوسطاء أو المرشدين .

### تعريف المحرّض السوري :-

هو الشخص الذي يحرّض على ارتكاب الجريمة بغية الإيقاع بفاعلها وضبطه في حالة تلبس إلى السلطات ، وغالباً ما يكون ذلك الشخص - الفاعل للتحريض السوري - من رجال الضبط القضائي ( ١ ) .  
والتحريض السوري :- هو التحريض الصادر من رجال السلطة ورجال الضبط القضائي ومن في حكمهم من المرشدين والمخبرين السريين بهدف إيقاع الجناة وضبطهم قبل ارتكاب الجريمة ( ٢ ) .

وعرف المحرّض السوري :- بأنه من يدفع الجاني نحو ارتكاب الجريمة بقصد ضبطه قبل تمامها ، ولا يختلف المحرّض السوري عن المحرّض العادي إلا في الغاية التي يهدف إليها وهي ضبط الجاني قبل إتمام جريمته تمهيداً لإيقاع العقاب عليه ( ٣ ) .

---

(١) - بهنام ، رمسيس ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، مصر ، دار المعارف ، ١٩٩٥م ، ص ٧٠٥ .  
(٢) - السالم ، محمد ، ضمانات الحرية الشخصية أثناء التحري والاستدلال ، الكويت ، ذات السلاسل ، الطبعة الثانية ، ص ١٦٧ .  
(٣) - سرور ، أحمد فتحي ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام ، الجزء الأول ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١م ، ص ٦٣٢ .



فالمحرّض الصوري هو من يدفع الآخرين إلى ارتكاب الجريمة بغية ضبط الجناة متلبسين بها ، وتقديمهم للمحاكمة بأدلة كافية لإدانتهم ، سواء عن طريق اللجوء لأفعال مادية أو نفسية لتحقيق هذا الغرض. وبذلك هو يدفع إلى الاتجاه نحو الجريمة والتشجيع على ارتكابها ، وهو بهذا يعتبر مساهماً في الجريمة . وهذا النوع من التحريض غالباً ما يكون في جرائم الغش والجرائم الاقتصادية وجرائم أمن الدولة وجرائم المخدرات .

وهناك فرق واضح بين التحريض الصوري والتحريض الحقيقي المتمثل في أمرين هما :-

#### ١- تحقيق الجريمة :-

فإذا تحققت الجريمة ووجد الضرر كان التحريض حقيقياً ، أما إذا لم تتحقق الجريمة ولم يحصل الضرر اعتبر التحريض صورياً .

#### ٢- القصد الجنائي:-

فمن يتجه قصده إلى الوقوف بالأفعال التنفيذية للفاعل عند مرحلة البدء في التنفيذ ، يعد محرّضاً صورياً ، بخلاف المحرّض الحقيقي الذي يهدف إلى وقوع الجريمة وإلى تحقيق نتائجها .

ومن هنا يظهر لنا الفرق بين المحرّض الحقيقي والمحرّض الصوري ، فالأول يهدف إلى تحقيق النتيجة ويسعى لإيقاع آثار الجريمة عن طريق الشخص المحرّض ، أما المحرّض الصوري فهو لا يفكر

بتحقيق النتيجة ولا يحبذ وقوع الجريمة ، غاية ما في الأمر أنه يفتح المجال أمام المجرم لبدء تنفيذ جريمته ثم يقوم بالقبض عليه والإيقاع به قبل حصول أفعالها المادية .

وقد يكون هناك دوافع أدت إلى وجود مثل هذا التحريض ، ذلك أن بعض الجرائم التي تتسم بالسرية والغموض ، ويلزم للكشف عن مرتكبها يقظة ودقة متناهية ، تحذو برجال السلطة إلى إتباع هذه الطرق ، واستمالة المجرمين للكشف عن جرائمهم وإثباتها وهم متلبسون بها .  
وهذه الجرائم تتمثل في تزوير وتهريب المخدرات والإتجار بها ، وجرائم التزوير والرشوة والغش التجاري وما إلى ذلك ( ١ ) .

---

(١) - ضمانات الحرية الشخصية ، بالإضافة إلى مقال في مجلة الأمن العام ، العدد ٦٠ ، صفر ، ١٣٩٣ هـ ، لعبد الله جمال الدين ، ص ١٤٧ .

## الفرع الثاني :- مسئولية المحرّض السوري .

إن تدخل رجال الضبط في الجرائم ، وكذلك تدخل المخبرين السريين ولجوءهم إلى التحريض للإيقاع بالجناة وضبطهم قبل ارتكاب الجريمة ، وكثرة المشاكل التي نتجت عن ذلك ، أدى إلى إطلاق تعبير المحرّض السوري عليهم ، لأنهم من يدفع الآخرين إلى ارتكاب الجريمة بغية ضبط الجناة متلبسين بها ( ١ ) .

ونبين هنا الأثر الناتج عن التحريض السوري فيما إذا قبض على المحرّض متلبساً بسبب هذا التحريض ، هل يكون ذلك شرعياً ونظامياً أو غير ذلك .

وقد اختلف شراح القانون بشأن تقرير المسئولية الجنائية لرجل السلطة العامة عن الجريمة التي حرّض عليها .

فذهب البعض إلى إقرار مسئوليته عن هذه الجريمة ومعاقبته عليها ، في حين ذهب الرأي الأخر إلى عدم مسأئلته عن الجريمة التي حرّض عليها ، ومن ثم عدم معاقبته عليها ( ٢ ) .

---

(١) - سلامة ، مأمون ، المحرّض السوري ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثاني ، سنة ١٩٦٨م ، ص ٢٣٩ .  
(٢) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها في الجوانب الماسة بأمن الدولة الخارجي وفقاً للتشريع العراقي ، العراق ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م ، ص ٢١٣ .

## الرأي الأول : مسئولية رجل السلطة في التحريض السوري .

يرى أصحاب هذا الاتجاه بضرورة معاقبة المحرّض السوري طالما أن جميع أركان التحريض ، قد توفرت بحقه ، فقد صدر عنه نشاطاً تحريضياً أثر في إرادة ونفسية مرتكب الجريمة ، وهذا هو الركن المادي لجريمة التحريض ، وتوافر لديه كذلك القصد الجرمي من علم وإرادة متجهان إلى الفعل ونتيجته ، وهذا هو الركن المعنوي لهذه الجريمة ، فإذا ما اكتملت عناصر التحريض الأخرى من أن يكون نشاطه قد اتجه إلى تحقيق جريمة ، وكان مباشراً ومؤثراً وحاسماً ، فلا مفر بعد ذلك من قيام مسئوليته عن جريمة التحريض (١) .

شأنه في ذلك شأن أي محرّض يسفر نشاطه عن خلق فكرة الجريمة لدى شخص آخر ، ودفعه لارتكابها ، كون هذه الوسيلة تنافي الأخلاق وتتعارض مع الضمانات الممنوحة من قبل الأنظمة لحريات الأفراد ، ولأن في مثل ذلك تشجيعاً على ارتكاب الجرائم التي قد لا تقع لولا صدور هذا التحريض ، وكذا فإن الواجب الذي يقع على عاتق رجال السلطة ينحصر في التحري عن الجريمة والبحث عن أدلتها ومحاولة إزالة الغموض المحيط بارتكابها وما يرافقها من التباس ، ولهم في سبيل الوصول إلى ذلك إتباع كافة الأساليب المشروعة والنظامية . أما إتباع مثل هذه الطرق غير المشروعة وطرق الخداع والتضليل والغش فهي أساليب غير نظامية لأنها تؤثر في إرادة الجاني (٢) .

(١) - المجنوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٥٤٥ .

(٢) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

ولا تشفع لرجل السلطة صفته الأمنية ، لأن واجب الشرطة هو كشف جرائم سبق ارتكابها أو منع جرائم في طريق الوقوع ، وليس من مهمته مطلقاً المساهمة في ارتكاب الجرائم لضبطها فيما بعد (١) .

وقد يكون التحريض الصادر من رجال السلطة هو الذي أنشأ فكرة الجريمة لدى الجاني الذي لم تكن لديه في الأصل نية لارتكابها ، فيكون سلوك رجال الضبط هو الذي خلق فكرة الجريمة ، ودفع الفاعل لاقترافها وبذلك فإن هذا السلوك لا يتصور إلا أن يكون عملاً إجرامياً غير مشروع .

فاذاً هو عبارة عن مساهمة في تحقيق الجريمة مهما كان الهدف الذي يسعى إليه المحرّض ومهما كانت صورته .

وقد يستغل التحريض الصوري استغلالاً سيئاً فيحرّض رجل السلطة غيره لارتكاب جريمة ما ، لأجل الانتقام منه وإيقاع العقوبة عليه لدوافع شخصية ، فتتحول من تحريض صوري إلى تحريض حقيقي تحت حماية ومظلة النظام .

ناهيك أنه يخشى من وقوع خطأ ما ، أو زلة من قبل رجال الأمن ولا تتم السيطرة على العملية المرتب لها فيتمكن أفراد العصابة من تحقيق مآربهم بتعاون غير مقصود من أفراد الأمن ورجال الضبط .

فسداً لذلك وحماية للحريات ، قالوا بإغلاق هذا الباب وسده والاكتفاء بالطرق النظامية والمشروعة للقبض على المتهمين (٢) .

(١) - أ- سرور أحمد ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام ، مصر ، دار النهضة العربية ، الجزء الأول ، ١٩٨٣م ص ٦٣٤ .

ب- عالية ، سمير ، قانون العقوبات ، القسم العام ، المسؤولية والجزاء ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، ص ٤٤ .

(٢) - ضمانات الحرية الشخصية ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

الرأي الثاني : عدم مساءلة رجل السلطة في التحريض السوري .

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى إباحة ونظامية التحريض السوري لأن على رجال السلطة الحفاظ على النظام العام والأمن العام بأي طريقة كانت .

ويرى هذا الفريق بأن مصلحة الجماعة تقتضي وتلزم إتباع مثل هذه الأساليب لضمان الاستقرار والطمأنينة ، باعتبار أن التحريض السوري وسيلة من وسائل الدفاع الاجتماعي ، فالجرائم في العصر الحاضر تتصف بالسرية والكتمان مما يصعب كشفها خاصة في الجرائم الاقتصادية ، وجرائم تهريب المخدرات ، الأمر الذي يدعو رجل الأمن إلى الانضمام صورياً إلى بعض أفراد العصابة إما بقصد ضبطهم متلبسين أو لجمع الأدلة ضد هذه العصابة .

وكذا من مبررات الاعتراف بهذا التحريض ، أنه الحل الناجح والوسيلة الفعالة في كشف الجرائم السياسية وجرائم التجسس والخيانة وضبط مرتكبيها ، وذلك بدس بعض عملاء السلطة العامة بين أولئك الذين تحوم حولهم الشبهات (١) .

وفي المملكة العربية السعودية لا تجيز الأنظمة واللوائح أعمال المحرض السوري التي تؤدي إلى خلق الجريمة أو افتعالها ، فالسلطات لا تتدخل على الإطلاق إلا بعد بدء الجاني في التنفيذ لمشروعه الإجرامي ، وذلك طبقاً للتعميم الصادر من وزارة الداخلية رقم ٤٦٠٢/٢ وتاريخ ١٣٩٢/٦/٢٣هـ حيث نص هذا التعميم على أن تختص السلطات المعنية

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

بالتحري عن جرائم الرشوة ، حيث يساعد الأفراد السلطات المختصة في ضبط هذه الجريمة ، عن طريق ما يقدمونه من شكاوى وبلاغات تتضمن الأخبار بجرائم الرشوة (١) .

وبناء على ذلك يلجأ الموظف الذي عرضت عليه الرشوة ، أو من صاحب الحاجة الذي طلبت منه الرشوة إلى السلطات التي ترتب له الخطة اللازمة لضبط الجاني متلبساً ، وفي مثل هذه الحالة لا تكون السلطات هي التي افتعلت الجريمة وولدتها في ذهن الجاني ، وإنما هو الذي شرع من تلقاء نفسه في ارتكابها .

وقريباً من ذلك ما قضى به ديوان المظالم ، بإدانة شخص بجريمة عرض رشوة بعد أن تقدم الموظف المختص بإخبارية عن محاولات أحد المسؤولين في شركة ما ، لإرشاء هذا الموظف ومعه آخر ، مقابل ضمان وضعهم على قائمة المشاريع ، وضمان مشروع مبنى الوزارة التي يعملون بها مع توافر اختصاصاتهم بهذا الشأن .

وبناء على تلك الإخبارية قامت السلطات بمراقبة الجاني وتمكنت من ضبطه متلبساً بجريمته ، وعاقبت الجناة بالحبس والغرامة ومصادرة المال موضوع الرشوة (٢) .

---

(١) - الشاذلي ، فتوح ، جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٠هـ ، ص ١١٥ .

(٢) - ديوان المظالم ، القرار رقم هـ/٧/١ في ١٤٠٠/١٢/٢٨هـ ، وكذلك القرار رقم هـ/٤/١ في ١٤٠٠/١/٢٣هـ ، والقرار رقم هـ/٨٦/١ في ١٤٠٠/١٢/٢٦هـ ، والقرار رقم هـ/٣/٢٣ في ١٤٠٠/٥/٢٨هـ ، والقرار رقم هـ/٣٦/٣ في ١٤٠٠/١٠/٢٨هـ .

## الرأي في التحريض السوري .

الرأي الذي قد يكون مناسباً ، هو أنه لا بد أن نبين أنه ليس كل محاولة كشف عن الجريمة أو الجرائم والغموض الذي يكتنفها والصادر من رجل السلطة أو الضبط هو تدخل غير مسئول أو يستحق المساءلة أو العقاب ، إذ يقتضي ذلك بحث ما إذا كان تجريم المحرض السوري ممكناً فيما إذا أقدم على عمله بغية حمل شخص على ارتكاب جريمة ، حتى إذا باشر ارتكابها ألقى القبض عليه أو أخبر المراجع المختصة بشأنه كي تتم الملاحقة الجزائية بحقه .

مثال ذلك إقدام المسئول على طلب رشوة من أحد الأشخاص لتسهيل معاملة له مع اتجاه نيته إلى الإيقاع به ، حتى إذا بادره بها ألقى القبض عليه ، فالفاعل الجرمي قد تم من قبل الفاعل بتحريض من الرجل الذي خلق لديه الفكرة الجرمية .

فالوضع يختلف في المثال السابق عن وضع رجل الشرطة المتخفي الذي يحضر إلى فاعل الجريمة ، ليس كمحرّض بل كشخص عادي طالباً منه بيعه الشيء المهرب أو المسروق ، حتى إذا سلمه إياه ألقى القبض عليه ، ففي هذه الحالة لا يكون رجل الشرطة قد أوجد الفكرة الجرمية لدى الفاعل ، إذ كانت السلعة المسروقة أو المهربة موجودة لديه ، وكان يمارس الأفعال المجرمة مع توفر النية الجرمية لديه ، فرجل الشرطة استثبت وجودها بطريقة الطلب ، وبالتالي لا تحريض في الموضوع ولا عقاب (١) .

(١) - العوجي ، مصطفى ، القانون الجنائي العام ، المسؤولية والجزاء ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٥ م ، ص ٢١٥ .



وكذلك حالة استدراج الفاعل بعد ارتكاب جريمته بقصد اكتشافها كاستدراجه إلى بيع المواد الممنوعة أو المخدرة التي يخفيها أو يتاجر فيها ، حتى إذا ما فعل قام رجال الأمن بضبط الجريمة بحالة الجرم المشهود ، فهنا لا نكون أمام تحريض بالمعنى القانوني ، وإنما بصدد اتخاذ رجل الأمن إجراءات الضبط اللازمة لاكتشاف الجريمة .

و يتضح مما سبق معنا أن الدولة يقع على عاتقها بذل قصارى جهدها من أجل اكتشاف الجرائم المرتكبة ، وإمطاة اللثام عن مرتكبيها (١) . إلا أنه ليس من وظيفة الدولة أو كرامتها أن تحمل الأفراد على ارتكاب الجرائم حماية لحياتهم الفردية ، لأن المجتمع لن يتمتع بالأمن والاستقرار مادام رجال السلطة العامة هم الذين يشجعون على خلق الجرائم ، لأن ذلك سوف يؤدي إلى التسلط ، وحرمان المجتمع الطمأنينة ، وانتشار الفوضى والى التعسف وإساءة استعمال السلطة بحجة المحافظة على الأمن ، فالمجتمع الآمن هو الذي يتمتع فيه الفرد بكامل حقوقه وحياته ، فالإنسان الفرد هو الخلية الأولى لبناء المجتمع فإذا ما صلحت هذه الخلية صلح المجتمع كله (٢) .

---

(١) - بابكر ، مصعب ، الجرائم المكتملة وغير المكتملة ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٢) - الحلبي ، محمد ، ضمانات الحرية الشخصية ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

## المطلب الثالث : - الإكراه

الفرع الأول : - مفهوم الإكراه .

الفرع الثاني : - أنواع الإكراه .

الفرع الثالث : - علاقة التحريض بالإكراه .

## الفرع الأول :- مفهوم الإكراه .

تعريف الإكراه :- الكره لغة بالفتح المشقة ، وبالضم القهر ، وقيل بالفتح الإكراه ، وبالضم المشقة ، وأكرهته على الأمر إكراهاً : حملته عليه ، يقال فعلته كرهاً بالفتح أي إكراهاً ، ومنه قوله تعالى : - ( طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ) ( ١ ) .

قال الزجاج ( ٢ ) : كل ما في القرآن من الكره بالضم الفتح فيه جائز ، إلا قوله تعالى في سورة البقرة : ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ) ( ٣ ) . واصطلاحاً :- هو حمل الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه ويصير الغير خائفاً منه . ويفهم من ذلك أنه لتمام الإكراه لابد من توفر أركان أربعة وهي :-

- ١- المكره :- وهو الحامل لغيره على عمل شيء قهراً .
- ٢- المكره :- وهو الشخص الذي يجبر على القيام بالفعل المكره عليه .
- ٣- المكره عليه :- وهو الفعل أو القول الذي يقع فيه الإكراه .
- ٤- المكره به :- نوع التهديد الذي يوجه للمكره ( ٤ ) .

---

(١) - سورة التوبة ، آية رقم (٥٣) .  
(٢) - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد المقري ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م ، ص ٦٤٣ .  
(٣) - سورة البقرة ، آية رقم (٢١٦) .  
(٤) - السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، الطبعة الثانية ، المجلد الثاني عشر ، الجزء الرابع والعشرون ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة ، كتاب الإكراه ، ص ٣٩ .

## الفرع الثاني :- أنواع الإكراه .

للإكراه ثلاثة أنواع وهي :-

- ١- الإكراه المادي .
- ٢- الإكراه المعنوي .
- ٣- الإكراه الأدبي .

### ١- الإكراه المادي .

الإكراه المادي : هو قوة مادية تمارس على الفاعل مباشرة ، فتشل إرادته وتفقده حرية الاختيار ، فلا يستطيع مقاومتها ، فيقوم بالجريمة وكأنه آلة مسخرة بواسطتها (١) .

والإكراه المادي يمارس على جسم الفاعل ، ويتمثل في قوة لا يستطيع مقاومتها ، تفقده السيطرة على أعضاء جسمه ، وتسخرها على نحو معين في ارتكاب ماديات الجريمة ، والإكراه المادي قد يكون مصدره خارجياً وقد يكون داخلياً كما سيتضح .

فالإكراه المادي الخارجي ، قد يكون مصدره قوة طبيعية مثل الفيضان والسيول التي تقطع سبل المواصلات ، فتمنع الشاهد من الذهاب للمحكمة لأداء شهادة ، أو عاصفة تقذف بإنسان على آخر فيقتله أو يجرحه ، وقد يكون مصدر الإكراه فعل حيوان كفرس يجمع براكبه فيصيب آخر ، وقد

(١) - السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، القسم العام ، دمشق ، منشورات جامعة حلب ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

يكون مصدره إنسان كمن يحبس شاهداً لمنعه من الذهاب للمحكمة أو من يلقي بإنسان على آخر فيقتله أو يجرحه ، أو كمن يمسك بيد آخر بالقوة ويضع بصمة إصبعه على محرر مزور (١) .

وعندما يكون مصدر الإكراه قوة إنسانية ، ويكون المكره مجرد أداة في يد الفاعل يجب البحث في مسئولية من استعمل المكره كأداة ، حيث تنتفي مسئولية المكره ، لعدم إمكان نسبة ماديات الجريمة إلى إرادته (٢) .

أما الإكراه الداخلي كمن يصاب بشلل مفاجئ فيقع على طفل ويقتله أو أن يصاب بإغماء مفاجئ وهو يقود سيارته ، فيصدم إنسانا ويقتله أو يجرحه .

وهذا النوع من الإكراه ، لا خيار فيه للمكره بالكلية ولا قدرة له على الامتناع وهو خارج تماماً عن هيمنته وسلطانه وإرادته (٣) .

وقد سماه بعض الشافعية إكراهاً ملجئاً ، حيث انه يمنع التكليف ولا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار (٤) .

ومثلوا له بمن يلقي من شاهق فيقع على آخر فيقتله (٥) ، أو كمن حُمل كرهاً وضرب به غيره حتى مات المضروب ، ولا قدرة له على الامتناع فالمكره في هذه الحالات مسلوب الإرادة ولا إثم عليه بالاتفاق (٦) .

- 
- (١) - القهوجي ، علي عبد القادر ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، بيروت ، منشورات الحلبي ، ٢٠٠٢م ، ص ٧٠٢ .
  - (٢) - الشاذلي ، فتوح ، المسئولية الجنائية ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠١م ، ص ١٥٧ .
  - (٣) - عوض ، محمد محيي الدين ، القانون الجنائي مبادئه الأساسية ونظرياته العامة في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٤٩ .
  - (٤) - الأسنوي ، جمال الدين ، نهاية السؤال في شرح منهاج الأصول ، الجزء الأول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ص ٣٢١ .
  - (٥) - ابن حجر ، أحمد ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني عشر ، الرياض ، دار السلام للنشر ، ١٤١٢هـ ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٩٠ .
  - (٦) - ابن رجب ، عبد الرحمن ، جامع العلوم والحكم ، الطبعة الثامنة ، الجزء الثاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م ، ص ٣٧٠ .

## ٢- الإكراه المعنوي .

وهو ما كان الوعيد والتهديد فيه منتظر الوقوع (١) ، فالمكره معنوياً لديه فسحة محددة من الوقت للاختيار والمفاضلة بين أمرين : إما الوقوع تحت طائلة الخطر ، أو إتيان التصرف المكره عليه ، فهو بذلك موجه إلى إرادة المكره (٢) .

والفارق بين الإكراه المادي والإكراه المعنوي واضح فالإكراه المادي قوة مادية محسوسة تقع على الفاعل بشكل مادي محسوس ومباشر، فتشمل أرائته أو تعمدتها ويكون مجرد أداة . أما الإكراه المعنوي فهو قوة مادية أو معنوية لا تمس الشخص مساً مادياً مباشراً ، وإنما تخلق فيه حالة نفسيه من الخوف والفرع ، فيقدم على جريمته لتجنب الخطر ، فالإكراه المادي يعدم الإرادة ، أما لإكراه المعنوي فيبقي على الإرادة و لكنه يضعها أمام واحد من خيارين . إما تحمل الخطر ، أو ارتكاب الجريمة للتخلص من هذا الخطر (٣) . وهذا النوع من الإكراه قسمة الحنفية إلى قسمين هما :

### الأول :- الإكراه الملجئ :-

وهو الذي يكون التهديد فيه بإتلاف النفس أو عضو منها ، أو بإتلاف المال ، أو بقتل من يهيم المكره أمره (٤) .

---

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٥٦٥ .  
(٢) - عوض ، محمد محيي الدين ، القانون الجنائي في الشريعة الإسلامية ، ص ٤٦٧ .  
(٣) - السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣١٦ .  
(٤) - أ- الكسائي ، أبو بكر ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الجزء السابع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ص ١٧٥ .  
ب- ابن نجيم ، زين الدين ، البحر الرائق ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ، ص ٧٠ .  
ج- الزيلعي ، عثمان ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، الطبعة الثانية ، الجزء الخامس ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ص ١٨١ .

وهذا النوع يضطر معه المكره إلى مباشرة ما اكره عليه ، خوفاً من فوات النفس أو ما في معناه (١) .

وهذا النوع يعدم الرضا ويفسد الاختيار ، ويلجئ الفاعل إلى مباشرة التصرف المطلوب خوفاً من فوات نفسه أو عضوه (٢) .

وهذا النوع هو أشد نوعي الإكراه ، حيث يبلغ الإنسان معه الضرورة ، ويسمى الإكراه التام ، لأنه يجعل المكره في يد المكره كآلة في يد الفاعل (٣) .

### الثاني :- الإكراه غير الملجئ .

يقول الحنفية عن هذا النوع " ونوع لا يوجب الإلجاء والاضطرار ، وهو الحبس والقيد والضرب الذي لا يخاف منه التلف ، وليس فيه تقدير لازم سوى أنه يلحقه من الاغتمام البين من هذه الأشياء ، أعني الحبس والقيد والضرب ، وهذا النوع يسمى إكراهاً ناقصاً " (٤) .

وذكر الشافعية هذا النوع بقولهم : " وأما غير الملجئ بأن يتمكن الفاعل من الصبر من غير فوات النفس أو العضو " (٥) .

وهذا النوع من الإكراه ، يعدم الرضا ولكنه لا يفسد الاختيار ، وعلل ذلك صاحب كشف الأسرار بقوله : " ونوع يعدم الرضا ولا يفسد

- 
- (١) - أ - البزدوي ، عبد العزيز ، كشف الأسرار ، الطبعة الأولى ، الجزء الرابع ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م ، ص ٦٣٢ .
- ب - التفتازاني ، سعد الدين ، شرح التلويح على التوضيح ، الجزء الأول ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ص ١٩٧ .
- (٢) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مصر ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٦م ، ص ٤٨٣ .
- (٣) - المعيني ، محمد سعود ، الإكراه وأثره في التصرفات الشرعية ، بحث مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، بغداد ، منشورات مكتبة بسام ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، ص ١٥٩ .
- (٤) - أ - الكسائي ، علاء الدين ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، المجلد السابع ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م ، كتاب الإكراه ، ص ٢٥٩ .
- ب - بهنسي ، أحمد فتحي ، الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، الجزء الأول ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م ، إكراه ، ص ٢٢٢ .
- (٥) - أ - التفتازاني ، سعد الدين الشافعي ، شرح التلويح على التوضيح ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ ، ص ١٩٦ .
- ب - الشيرازي ، إبراهيم ، المهذب في مذهب الإمام الشافعي ، الجزء الثاني ، مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، ص ٧٨ .

الاختيار ، نحو الإكراه بالقيد أو الحبس مدة مديدة ، أو بالضرب الذي لا يخاف به التلذذ على نفسه ، وإنما لم يفسد به الاختيار ، لعدم الاضطرار إلى مباشرة ما اكره عليه ، لتمكنه من الصبر على ما هدد به " (١) .

وهذا النوع من الإكراه لا يؤثر في التصرفات التي تعتمد على الاختيار ، لأن اختيار غير الملجئ صحيح ، وإنما يؤثر في التصرفات التي تحتاج إلى رضا ، كالبيع أو الإجارة أو الإقرار (٢) .

وهو ما يمكن للشخص الصبر عليه ، كالحبس مدة قصيرة وإتلاف بعض المال ، وهي أشياء لا تضيق على الإنسان كفوات النفس أو أحد الأعضاء وهذا النوع من الإكراه يسمى إكراهاً ناقصاً ، والفرق بين الإكراه الملجئ وغير الملجئ ، أن الأول يعدم الرضى تماماً ، ويكون الإكراه بما لا يحتمل ، أما الثاني : فهو لا يعدم الرضى والمكره به يمكن تحمله (٣) .

كما أن الإكراه لا يتحقق إلا بتوفر الشروط التالية :-

- ١- أن يكون الوعيد من قادر عليه كالحاكم ، وقطاع الطرق .
- ٢- أن يغلب على ظن المكره جديده المكره في إنفاذ وعيده .
- ٣- أن يكون الوعيد ملجأً ، أي مما يستنصر به ضرراً كبيراً بحيث يعدم الرضا ويفسد الاختيار .

فإذا تحققت هذه الشروط تحقق الإكراه (٤) .

---

(١) - البزدوي ، عبد العزيز ، كشف الأسرار ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ .  
(٢) - أ- ابن نجيم ، زين العابدين ، البحر الرائق ، مرجع سابق ، الجزء الثامن ، ص ١٨١ .  
ب- الزيلعي ، عثمان ، تبيين الحقائق ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .  
(٣) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣ .  
(٤) - أ- ابن نجيم ، زين الدين ، البحر الرائق ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .  
ب- الكسائي ، أبو بكر ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .  
ج- المرداوي ، علاء الدين ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ، الطبعة الأولى ، الجزء الثامن ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٦ هـ ، ١٩٥٧ م ، ص ٤٤٠ .  
د- إسماعيل ، محمد ، الجنائيات في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .



### ٣- الإكراه الأدبي .

وهذا النوع من الإكراه لا يعدم الرضا ، ولا يفسد الاختيار ، ولكنه يوجب غمًا للشخص ، ويمكن تسميته بالإكراه الأدبي ، وأصله أن يكون التهديد فيه بضرب أو حبس أو قيد فيما دون إتلاف النفس أو العضو لأحد فروع المكروه أو أصوله ، كالتهديد بأذى يلحق أباه أو امه أو ابنه ونحو ذلك (١) .

وجاء في المغني ما يدل على الإكراه الأدبي بقوله : " فأما الضرب اليسير فإن كان في حق من لا يبالي به فليس بإكراه ، وإن كان من ذوي المروءات على وجه يكون أخراقاً لصاحبه وغمضاً له ، وتشهيراً في حقه ، فهو كالضرب الكبير في حق غيره " (٢) ، ولعل في ذلك إشارة للإكراه الأدبي عند الحنابلة .

وقد ذكره البزدوي في كشف الأسرار على أنه من أنواع الإكراه بقوله : ( ونوع آخر لا يعدم الرضا ، فلا يفسد به الاختيار ضرورة لان الرضا مستلزم صحة الاختيار ، وهو أن يقصد المكروه بحبس أبي المكروه أو ولده أو يغتم المكروه بحبس أبيه ، وما يجري مجراه من حبس زوجته وامه واخته وأخيه وكل ذي رحم محرم منه ، لأن القرابة المتأيدة بمنزلة الأولاد ) (٣) .

(١) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٤ .  
(٢) - ابن قدامة ، عبدالله ، المغني ، الجزء العاشر ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار عالم الكتب ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م ، ص ٣٥٣ .  
(٣) - البزدوي ، عبد العزيز ، كشف الأسرار ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ .

و في المبسوط للسرخسي ( لو قيل للمكره لنحبس أباك في السجن أو لتبيعن عبدك هذا بألف دينار ففعل ، ففي القياس البيع جائز ، لما بينا أن هذا ليس بإكراه ، فانه لم يهدده بشي في نفسه ، وحبس أبيه لا يلحق به ضرراً ، فالتهديد به لا يمنع صحة بيعه وإقراره وهبته ، وكذلك في حق كل ذي رحم محرّم ) وفي الاستحسان ( ذلك إكراه كله ، ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات ، لأن حبس أبيه يلحق به من الحزن ما يلحق به حبس نفسه أو أكثر ، فالولد إذا كان باراً يسعى في تخليص أبيه من السجن ، وإن كان يعلم أنه يحبس ، وربما يدخل السجن مختاراً ، ويحبس مكان أبيه ليخرج أبوه ، فكما أن التهديد بالحبس في حقه يعدم تمام الرضا، فكذلك التهديد بحبس أبيه ) ( ١ ) .

وفي مقابل ذلك يرى الحنفية أن الإكراه نوعان : ملجئ وغير ملجئ ( ٢ ) . والراجح أنه من الإكراه المعنوي شرعاً ، ووجه اعتباره إكراهاً أن هذا التهديد هو تهديد معنوي ، ويقع على من هو بمنزلة النفس ، ألا وهو ذو الرحم المحرم ، فالأذى الذي يلحق الأب أو الزوج أو الأم أو الابن ونحوهم ، كأنما هو واقع على النفس ، فإن حبس أبيه يلحق به من الحزن والههم ما يلحق به حبس نفسه أو أكثر ، كما قال السرخسي ( ٣ ) .

(١) - السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، الطبعة الثانية ، الجزء ٢٤ ، بيروت ، دار المعرفة ، ص ١٤٤ .

(٢) - ابن نجيم ، زين الدين ، البحر الرائق ، الجزء الثامن ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٣) - السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، مرجع سابق ، الجزء الرابع والعشرون ، ص ١٤٤ .

### الفرع الثالث :- علاقة الإكراه بالتحريض .

قبل أن نشرع في بيان العلاقة بين الإكراه والتحريض، لابد أن نبين باختصار تعريف كلاً منهما ، ليتسنى لنا بيان العلاقة بينهما .

فتعريف التحريض :- هو التأثير على الغير ودفعه أو إغراءه نحو إتيان الجريمة ، والإكراه حمل الغير على أمر ممتع عنه .

يتضح لنا مما سبق : أن التحريض لا يدخل في جميع أنواع الإكراه ، إذ لو نظرنا إلى الإكراه المادي ، لوجدنا أن المكره ليس له حول ولا قوة على ذلك الفعل .

وكذلك الإكراه المعنوي والذي ينحدر منه قسمان : -

أحدهما الإكراه الملجئ ، فهذا غير داخل في معنى التحريض ، لأن هذا النوع من الإكراه له تأثير على اختيار المكره ، وذلك أن المكره في هذه الحالة فاقد لإرادته ويقدم على ارتكاب الفعل بغير طواعية .

أما التحريض : فإنه لا يصل إلى درجة سلب الاختيار ، بل هو مجرد إغراء الجاني وحثه على الفعل لارتكاب الجريمة .

مما سبق يتضح أن الإكراه المعنوي بقسمه الإكراه غير الملجئ يمكن اعتباره مشابهاً للتحريض أو قريباً منه ، ذلك أن المكره في هذه الحالة لا يكون مسلوب الإرادة تماماً ، ولا يسلب الاختيار ويكون له مجال للتحمل والصبر للإقدام على الفعل أو عدم الإقدام .

فالإكراه المعنوي بقسمه الإكراه غير الملجئ ، قريب الصلة بالتحريض . فالتحريض في حقيقته ، إغراء على ارتكاب الجريمة ، وقد يكون بمقابل أو بدون مقابل ، وليس فيه ضغط على إرادة الجاني لدرجة سلب هذه الإرادة ، وهذا هو حقيقة التحريض (١) .

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ .

المبحث الرابع : المساهمة الجنائية في الفقه والنظام .

وفيه أربعة مطالب : -

المطلب الأول: تعريف المساهمة الجنائية ، وأقسامها في الفقه والنظام.

المطلب الثاني : أركان المساهمة الجنائية .

المطلب الثالث : عناصر المساهمة الجنائية .

المطلب الرابع : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في الفقه

والنظام .

## المبحث الرابع : المساهمة الجنائية في الفقه والنظام .

قد تقع الجريمة من شخص واحد ، دون أن يساهم معه غيره ، فتقوم المسؤولية الجنائية عليه وحده .

وقد يحدث أن يتضامن مع الجاني شخص أو أشخاص عدة ، على نحو تقوم فيه مسؤوليتهم جميعاً ، وهذا ما يثير نظرية المساهمة في الجريمة ، والتي تفترض ارتكاب عدة أشخاص لجريمة واحدة ، يكون لكل منهم دوره المادي والمعنوي .

وهذا التعاون يتخذ أنماطاً متعددة ، إذ قد يقوم عدة أشخاص بالتكالب على المجني عليه وضربه في رأسه مثلاً متساوين في الفعل الجنائي ، وقد يقوم الأول بخنقه والآخر بسلبه ، وقد يكون أحدهم مباشراً لفعل الجريمة ، فيما الآخر غير مباشر ، ولكن تأثيره مباشر وقوي في الجريمة ، كأن يقوم أحدهم بدعوة المجني عليه إلى مكان نائي ، فيما الآخر يقوم بقتله ، فالذي دعاه لم يباشر الجريمة مباشرة حقيقية ، ولكن قام بتسهيل تنفيذ الجريمة .

وقد تعتمد الجريمة على إعطاء كل شخص دوراً ومهمة يقوم بها ، كأن يحضر أحدهم أداة التنفيذ ، ويقوم الآخر بالعمل الجرمي ، فيما الثالث يؤمن المكان .

وقد يقوم أحدهم ببذر وخلق الفكرة في شخص آخر ، يقوم بتنفيذ جميع أدوار الجريمة ، فتعدد الجناة في النشاط الواحد المحظور ، يكون مساهمة جنائية .

**المطلب الأول: تعريف المساهمة الجنائية ، وأقسامها في الفقه والنظام.**

لا صعوبة إذا اقترف الجريمة شخص بمفرده ، فتلك هي الصورة العادية لها ، ولكن الصعوبة تكمن عندما يساهم في اقتراف الجريمة أكثر من شخص ، حيث يتعين الوقوف على دور كل منهم ، وما إذا كان رئيساً أم ثانوياً ، فلكل ذلك أثره في تحديد المركز الجنائي لكل منهم ، من حيث المسؤولية الجنائية ومن حيث الجزاء (١) .

وفقهاء الشريعة الإسلامية ، يطلقون على المساهمين في الجريمة ، لفظ الشركاء ، فالمساهمة الجنائية في القوانين ، تحدث عنها علماء الفقه الإسلامي بلفظ الاشتراك ، وسأبين فيما يلي تعريف المساهمة الجنائية في الفقه والنظام.

### **الفرع الأول : تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في الفقه**

عرفت المساهمة الجنائية بأنها " حالة يتعدد فيها الجناة ويتحد فيها المشروع الإجرامي "

فلكي تكون المساهمة قائمة ، لابد أن تقع جريمة واحدة ، وأن يشترك في تلك الجريمة شخصان فأكثر، سواء باثروا الفعل جميعاً ، أو باشره أحدهم وتسبب فيه غيره ، وغالباً ما يتم توزيع الأدوار بين الجناة ، كل حسب قدرته ، فالمساهمة لها أشكال وصور متعددة .

---

(١) - خضر، عبد الفتاح ، الجريمة أحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

أقسام المساهمة الجنائية في الفقه : سبق أن أوضحنا ، بأن علماء الشريعة الإسلامية عند حديثهم عن المساهمة الجنائية ، عبروا عنها بلفظ الاشتراك الجنائي .

وقد قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الاشتراك الجنائي إلى قسمين :- ( ١ )

أ - اشتراك مباشر .

ب - اشتراك بالتسبب .

أ - الاشتراك المباشر .

وتعريف المباشرة لغة : من باشر يباشر ، وباشر الأمر تولاه بنفسه ( ٢ ) .  
والمباشرة اصطلاحاً : " هي الجريمة التي يرتكبها الجاني بنفسه ، وينفذها بإرادته من غير توسط لإرادة أخرى " ( ٣ ) .

وعرفت أيضاً بأنها كل ما أثر في التلف وحصله ( ٤ ) .

ومثال الاشتراك المباشر " اشتراك اثنان أو ثلاثة في إطلاق عيار ناري على المجني عليه ، فأصابه كل منهم إصابة قاتلة ، فكل منهم مباشر لجريمة القتل بالاشتراك " .

وينحدر من الاشتراك المباشر ، اشتراك بالتماثل ، واشتراك بالتوافق فالاشتراك بالتماثل : يقتضي الاتفاق السابق بين الشركاء المباشرين على ارتكاب الجريمة ، بمعنى أنهم يقصدون جميعاً قبل ارتكاب الحادث الوصول إلى تحقيق غرض معين ، ويتعاونون أثناء وقوع الحادث على

---

(١) - السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، الجزء التاسع ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .  
(٢) - ابن هادية ، علي ، وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ ، مادة (باشر) .  
(٣) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ .  
(٤) - الرملي ، محمد ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الشافعي ، الجزء السابع ، بيروت ، دار إحياء التراث ، بدون تاريخ ، ص ٢٤٠ .

إحداث ما اتفقوا عليه ، ويكون كل واحداً منهم مسئول عن نتيجة فعله (١) .

ومثال ذلك ، أن عمر رضي الله عنه ، قتل نفراً خمسة برجل قتلوه غيلة ، وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً " (٢) .

أما الاشتراك بالتوافق : فمعناه أن تتجه إرادة المشتركين في الجريمة إلى ارتكابها دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ، بل يعمل كل منهم تحت تأثير الدافع الشخصي والفكرة الطارئة ، كما هو الحال في المشاجرات التي تحدث فجأة ، فيجتمع لها أهل المتشاجرين دون اتفاق سابق (٣) . ولا يفرق أبو حنيفة بين التوافق والتمالؤ ، فحكمها عنده واحد ، والجاني لا يسأل في الحالين إلا عن فعله فقط (٤) .

أما بقية الأئمة فيفرقون بين التوافق والتمالؤ على الوجه الذي بيناه (٥) .

## ب- الاشتراك بالتسبب

وتعريف التسبب لغة : من السبب وهو الحبل ، وما يتوصل به إلى الاستعلاء ، ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور (٦) . والتسبب اصطلاحاً : هو ما يوصل إلى الشيء ولا يؤثر فيه (٧) .

- 
- (١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .
  - (٢) - البخاري ، محمد ، صحيح البخاري ، مرجع سابق ، الجزء الثالث والعشرون ، كتاب الديات ، باب إذا أصاب قوم من رجل ، ص ٢٢ .
  - (٣) - عودة ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .
  - (٤) - الحنفي ، محمد ، البحر الرائق ، شرح كنز الرقائق ، الطبعة الأولى ، الجزء التاسع ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م ، كتاب الجنائيات ، باب القتل فيما دون النفس ، ص ٤٦ .
  - (٥) - عودة ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .
  - (٦) - الفيومي ، أحمد ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، الجزء الأول ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م ، ص ٣١٠ .
  - (٧) - الجر ، خليل ، لا روس ، معجم موسوعي ، باريس ، مكتبة لا روس ، ١٩٧٣ م ، ص ٦٤٦ .



وعُرفت الجريمة بالتسبب بأنها : ما تتوسط بين إرادة الجاني والنتيجة  
إرادة أخرى (١) .

فالاشتراك بالتسبب نشاط ثانوي في تكوين الجريمة ، ويكون غير  
محظور في حد ذاته ، وإنما يكتسب الصفة الإجرامية من النشاط  
المتبوع ، فيرقى من مجرد نشاط لا يعني الشارع في شيء ، إلى سلوك  
ذي صفة إجرامية يخضع للعقاب ، فالإمساك بشخص لا يعتبر عملاً غير  
مشروع مالم يقصد به مساعدة من يريد قتله أو ضربه ، فإن هذا يعد  
مساهمة تبعية في الجريمة ويستحق مرتكبه العقوبة ، وكذلك إعطاء  
السلاح لآخر ، لا يعد مساهمة جنائية ، ما لم يعلم أنه سيستخدم في  
ارتكاب الجريمة (٢) .

وقد أورد البهوتي في كشف القناع ما نصه " وإن أمسك إنسان لآخر  
ليقتله ، لا للعب والضرب فقتله ، مثل أن امسكه حتى ذبحه ، قتل القاتل  
وحبس الممسك حتى يموت ، وإن كان الممسك لا يعلم أن القاتل  
يقتله ، فلا شيء عليه " (٣) .

---

(١) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .  
(٢) - الزلمي ، مصطفى ، المسئولية الجنائية في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة بالقانون ، الجزء  
الأول ، بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٨١م ، ص ١٨٣ .  
(٣) - أ- البهوتي ، منصور ، كشف القناع عن متن الإقناع ، الجزء الخامس ، الرياض ، مكتبة النصر الحديثة ، ص ٥١٩ .  
ب- ابن قدامه ، محمد ، المغني ، الجزء الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص ٥٩٦ .  
ج - الخطاب ، محمد ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، الجزء الثامن ، الرياض ، دار عالم  
الكتب ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣م ، باب الدماء ، ص ٣٠٦ .

ويمكن تلخيص صور الاشتراك بالتسبب فيما يلي :-

### ١- الإعانة :

وتتمثل فيما إذا أعان شخص غيره على ارتكاب الجريمة ، دون أن يشترك في تنفيذ ركنها المادي ، فمن يراقب الطريق للقاتل أو السارق يعتبر معيناً له ، ومثله أيضاً من يستدرج المجني عليه لمحل الحادث ، ثم يتركه لغيره يقتله أو يسرقه .

ومن ذلك قول الكسائي : " ولو نقب رجلان ودخل أحدهما فاستخرج المتاع ، فلما خرج به إلى السكة حملاه جميعاً ، ينظر إن عُرف الداخل منها بعينه قطع ، لأنه هو السارق لوجود الأخذ والإخراج منه ، ويعزر الخارج ، لأنه أعان على معصيته (١) .

### ٢- التحريض :

ويقصد به - كما سبق وأن بينا - خلق فكرة الجريمة في ذهن الجاني ، وإغراؤه على ارتكابها ، بحيث يمكن القول : بأن الجريمة وقعت نتيجة تحريض الشريك (٢) .  
وسياتي معنا بمزيد من الإيضاح .

### ٣- الاتفاق :

وهو أن تتفق إرادة المتفقين ، على ارتكاب جريمة معينة ، والاتفاق الجنائي على ارتكاب الجريمة يعتبر مساهمة تبعية (٣) .

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ .  
(٢) - فوزي ، شريف ، مبادئ التشريع الجنائي الإسلامي ، جدة ، مكتبة الخدمات الحديثة ، ص ١٤٩ .  
(٣) - الزلمي ، مصطفى ، المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

والاشتراك بالتسبب ، يتطلب عناصر لا بد من توفرها وهي : -

- ١- أن يكون هناك سلوك جرمي ، معاقب عليه .
- ٢- والاشتراك بالتسبب لا بد أن يكون إما إعانة أو اتفاق أو تحريض.
- ٣- أن يكون هناك صلة بين الفعل والنتيجة .
- ٤- أن يتوفر لدى الفاعل العلم بأن عمله غير مشروع (١) .

**الفرع الثاني : تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في النظام .**

**تعريف المساهمة الجنائية في النظام .**

النظام الجنائي في المملكة العربية السعودية تحدث عن المساهمة الجنائية بلفظ الشركاء ، أسوة بالفقه الإسلامي ، ذلك أن النظام الجنائي السعودي يقوم على أحكام الشريعة الإسلامية ، فالنظام الأساسي للحكم الصادر في ٢٧/ ٨ / ١٤١٢ هـ نص في مادته (٤٨) على " أن تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة ، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة ، لا تتعارض مع الكتاب والسنة " .

ومما يدل على لفظ الاشتراك في النظام السعودي ، ما ورد في نظام مكافحة الرشوة في مادته العاشرة " يعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق أو حرّض أو ساعد على ارتكابها ، متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة " .

---

(١) - المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

وأيضاً المادة الحادية عشرة من نظام مكافحة الغش التجاري ، والذي نصه " تسري العقوبات الواردة في هذا النظام على كل من شارك في ارتكاب المخالفة أو حرّض على ارتكابها " (١) .

والنظام الجنائي السعودي لا يفرق بين لفظ المساهمة والاشتراك ، فقد ورد في كتاب جريمة الرشوة في النظام السعودي لفظ المساهمة عند قوله " والعقوبة الأصلية عموماً ، يعاقب بها الموظف المرتشي ، وكذلك من أسهم معه في ارتكاب الرشوة من غيره من الأشخاص " (٢) .

وقد ورد أيضاً في المادة السابعة من نظام تزيف وتقليد النقود " كل من اشترك في اقتراف جريمة من الجرائم ، سواء بالتحريض أو المساهمة أو المساعدة " (٣) .

وعرفت المساهمة الجنائية لدى علماء القانون بأنها " حالة تعدد الأشخاص الذين يرتكبون ذات الجريمة " (٤) .

وعرفت أيضاً " بأن يتعاون بضع جناة على ارتكاب الجريمة كل يساهم فيها بنصيب " (٥) .

---

(١) - مجموعة من الأنظمة تكلمت في الاشتراك في الجريمة ومنها ، المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة لعام ١٤١٢ هـ ، والمادة الحادية عشرة من نظام مكافحة الغش التجاري لعام ١٤٠٤ هـ ، والمادة الثالثة من نظام مكافحة التزوير لعام ١٣٨٠ هـ ، والمادة (٤٤) من نظام الجمارك لعام ١٣٧٢ هـ ، والمادة التاسعة من نظام مباشرة الأموال العامة لعام ١٣٩٥ هـ .

(٢) - نور ، محمد ، جريمة الرشوة في النظام السعودي ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م ، ص ١٣٣ (٣) - النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود ، المادة السابعة لعام ١٣٧٩ هـ .

(٤) - عالية ، سمير ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م ، ص ٣١٠ .

(٥) - راشد ، علي ، مبادئ القانون الجنائي ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٥٠ م ، ص ٣٠٥ .

## أقسام المساهمة الجنائية في النظام .

النظام الجنائي السعودي قصر لفظ الشريك أو المساهمة ، على أحوال الاشتراك بالتسبب ، فلم ينص على أن هناك اشتراك مباشر . فتقسيم النظام الجنائي السعودي ، يختلف نوعاً ما عن تقسيمه في الفقه الإسلامي ، فالاشتراك في الفقه الإسلامي ، إما اشتراك بالمباشرة أو اشتراك بالتسبب ، أما الأنظمة السعودية فقد قصرت لفظ الشريك على أحوال الاشتراك بالتسبب .

وأقسام المساهمة في النظام الجنائي السعودي ، توضحها المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة ، والتي تنص على أنه " يعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق أو حرّض أو ساعد على ارتكابها ، مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة " (١).

إذاً فأقسام المساهمة في الأنظمة السعودية ثلاثة هي :-

- أ- التحريض.
- ب- الاتفاق .
- ج- المساعدة .

---

(١) - نظام مكافحة الرشوة ، المادة العاشرة ، لعام ١٤١٢ هـ .

## أ- التحريض .

التحريض :- وهو إغراء الجاني على ارتكاب الجريمة ، والتأثير عليه ليتصرف على وجه معين ، بأساليب وطرق متعددة (١) .  
وسياتي معنا بمزيد من الإيضاح .

## ب- الاتفاق .

الاتفاق :- هو عبارة عن انعقاد أرادتين أو أكثر على ارتكاب جريمة ما ، ولا بد أن يكون هذا الاتفاق على الفعل المكون للجريمة ، وأن تقع الجريمة بناء على هذا الاتفاق (٢) .

## ج- المساعدة .

المساعدة :- ويقصد بها إعانة الجاني بأي وجه من الوجوه في سبيل تنفيذ الجريمة (٣) ، فيعتبر شريكاً متسبباً من أعان غيره على ارتكاب الجريمة ، ولو لم يكن بينهما اتفاق مسبق ، فمن يستدرج المجني عليه لمكان معين ، ثم يترك غيره ليقنله فإنه يعتبر مُعيناً ، ومثله من يقف خارج محل السرقة ، ليساعد الجاني في حمل المسروق .

والفقهاء يفرقون بين المباشر والمعين ، فالمباشر: هو من يرتكب الفعل المحرم ، وأما المعين فلا يباشر نفس الفعل ، ولا يحاول مباشرته

(١) - الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، ص ٢١٩ .

(٢) - أ - خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

ب - أبو عامر ، محمد ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦ م ، ص ٤٠٨ .

(٣) - خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

ولكنه يساعد المباشر بأفعال لا صلة لها بذات الفعل المحرم ، ولا تعتبر تنفيذاً له (١) .

والفرق بين الاتفاق ، والمساعدة ، أن الاتفاق ، يكون بين المتفقين اتفاق سابق ، بينما المساعدة ليس بينهما ذلك .

والفرق بين التحريض والاتفاق ، أن في التحريض تكون إرادة المحرّض أعلى من إرادة الفاعل ، إذ هي التي خلقت الجريمة ، وحركت في نفسه أسبابها ، بينما الاتفاق تكون فيه الإرادتان متساويتان وليس هناك تباين (٢) .

ويختلف التحريض عن كل من الاتفاق والمساعدة ، في أن التحريض يتمثل في الركن المعنوي ، ولذلك بعض التشريعات درجت على تسمية مساهمة المحرّض ( بالمساهمة المعنوية ) على أساس أنها تكون سابقة على مرحلة التنفيذ المادي للجريمة (٣) .

بينما الاتفاق والمساعدة تحتوي على مشاركة مادية للجريمة .

والقوانين والأنظمة الجنائية الأخرى ، تقسم المساهمة الجنائية إلى قسمين : -

١- مساهمة أصلية .

٢- مساهمة تبعية .

(١) - الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) - أبو عامر ، محمد ، قانون العقوبات ، مرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

(٣) - المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .

١- المساهمة الأصلية يقصد بها : حالة تعدد الفاعلين الذين ارتكبوا جريمة واحدة ، أي حالة تعدد الجناة ، الذين قاموا بأدوار رئيسية في ارتكاب نفس الجريمة (١) .

بحيث يصدر من كل الجناة نشاط أو سلوك سُعي به إلى المساهمة في الجريمة ، يجعل من شأن هذه الأفعال ، أن تؤدي إلى النتيجة الإجرامية التي أَرادها الجناة (٢) .

٢- المساهمة التبعية : هي التي يتعدد فيها الجناة ، في مرحلة سابقة على مرحلة التنفيذ المادي للجريمة ، ولا يقومون في تنفيذها بدور رئيسي أو أصلي ، وإنما بدور تبعي أو ثانوي .

وتقوم المساهمة التبعية على ثلاث وسائل مماثلة لتقسيم النظام السعودي وهي التحريض والاتفاق والمساعدة (٣) .

وسميت المساهمة التبعية ، لأنها تابعة للمساهمة الأصلية وجوداً وعدمًا ، بمعنى أن دور المساهم التبعي ، مرتبط بوجود فاعل أصلي للجريمة ، فيستمد نشاطه الإجرامي من المساهمة الأصلية (٤) .

وتختلف المساهمة الأصلية عن التبعية ، في أن المساهمة الأصلية قد تقوم وحدها ، فتتحقق بالنسبة لجريمة معينة ، دون أن توجد إلى جانبها مساهمة تبعية ، فيرتكب الجريمة فاعلان أو أكثر .

---

(١) - عبد الستار ، فوربة ، المساهمة الأصلية في الجريمة ، ص ١ .  
(٢) - النصراوي ، سامي ، المبادئ العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٧٧م ، ص ٢٥٥ .  
(٣) - قهوجي ، علي ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٨٥م ، ص ٢٨٥ .  
(٤) - نجم ، محمد ، قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية العامة للجريمة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، مكتبة دار الثقافة ، ص ٣٣٥ .



أما المساهمة التبعية فلا تتحقق وحدها ، إذ لا يتصور أن يُسأل الشخص كمساهم تبعي ، دون أن يوجد إلى جانبه شخص آخر على الأقل ، يُسأل عن الجريمة بوصفه فاعلاً لها ( ١ ) .

وعلى ذلك فالمساهم التبعي نشاطه في جميع الأحوال ( ثانوي ) لأنه لا يتضمن تنفيذاً للجريمة ، ولا يساهم مباشرة في تنفيذها ، وإنما هو نشاط أقل أهمية من ذلك ( ٢ ) .

فنشاط المساهم التبعي ، سبب لنشاط المساهم الأصلي ، ونشاط كل منهما سبب لوقوع النتيجة الجرمية ، أي أن تلك النتيجة هي ثمرة تعاون وتضافر نشاط كل من المتدخل والفاعل ، وذلك في حلقات سببية متتالية ، أدت إلى وقوع النتيجة المرجوة ( ٣ ) .

وهناك نظريتان ، للتفريق بين المساهمة الأصلية والمساهمة التبعية ، تتمثل في النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية :-

#### أ- النظرية الشخصية .

تستند هذه النظرية إلى فكرة التعادل بين الأسباب ، وترى إستحالة التمييز بين الأفعال التي ساهمت في إحداث النتيجة الجرمية ، والقول بأن بعضها يجعل من مرتكبه مساهماً أصلياً في الجريمة ، وبعضها يجعله مساهماً تبعياً فيها ، فإذا استحال التمييز بين المساهمة الأصلية والتبعية على أساس مادي ، تم بحثها في عناصر الركن المعنوي ، وتعتمد هذه النظرية على التمييز بين نوعي المساهمة ، فالمساهم الأصلي تتوافر لديه نية الفاعل ، أما المساهم التبعي فلديه نية المتدخل ، فالأول ينظر إلى

(١) - عبد الستار ، فوزية ، المساهمة الأصلية ، مرجع سابق ، ص ١ .

(٢) - أبو عامر ، محمد ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(٣) - قهوجي ، على ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٥١٣ .

الجريمة على أنها مشروعه الجرمي ، فهو يرى نفسه سيده ، ويعتبر زملاؤه أتباعاً له ، يعملون لحسابه ، أما الثاني فهو يدخل في الجريمة باعتبارها مشروع غيره ، ويرى نفسه مجرد معضد لصاحب المشروع وعامل لحسابه ( ١ ) .

### ب- النظرية الموضوعية .

تبحث هذه النظرية عن معيار التمييز بين نوعي المساهمة ، في نوع الفعل الذي يرتكبه المساهم ومقدار خطورته ، أي تجعل هذا المعيار هو مقدار مساهمة الفعل ، من الناحية المادية في إحداث النتيجة الجرمية ، فالفعل الأكثر خطورة على الحق والأقوى مساهمة في إحداث النتيجة ، يجعل مقترفه مساهماً أصلياً في الجريمة ، أما الفعل الأقل خطورة والأضعف مساهمة فمقترفه مساهم تبعي فحسب .

وترى أن النظرية الموضوعية أجدر بالترجيح ، ذلك أنها تمتاز بوضوحها وسهولة تطبيقها ، وكذلك النظرية الموضوعية سندها قانوني ، فالتفرقة بين نوعي المساهمة هي تفرقة بين من قام بدور رئيسي في الجريمة فكان إجرامه خطير ، ومن قام بدور ثانوي فيها فكان إجرامه أقل خطورة ( ٢ ) .

---

(١) - حسني ، محمود نجيب ، شرح قانون العقوبات اللبناني ، القسم العام ، بيروت ، دار النهضة العربية  
١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م ، ص ٥٦٥ .  
(٢) - المرجع سابق ، ص ٥٦٧ ، ٥٦٩ .

## المطلب الثاني : أركان المساهمة الجنائية .

الركن في اللغة : ركن الشيء جانبه الأقوى ، ( وأوي إلى ركن شديد )  
أي عز ومنعه ( ١ ) .

وركن الشيء في الاصطلاح : ما لا وجود لذلك الشيء إلا به ( ٢ ) .  
والمساهمة الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون تقوم على ثلاثة أركان :-  
١- تعدد الجناة .

٢- وحدة الجريمة .

٣- تجريم الفعل " أن يكون غير مشروع " .

### ١- تعدد الجناة .

تقتضي المساهمة الجنائية أو الاشتراك أن تنفذ الجريمة ، أو يبدأ في تنفيذها من قبل شخصين على الأقل ، لا فرق أن يكون من ساهم في ارتكابها قام بدور رئيس في تنفيذها ، أو قام بدور ثانوي ، على أن يكون كل واحدٍ منهم أهلاً للمسئولية الجزائية ( ٣ ) .

أما إذا كان الجاني واحداً فلا مساهمة هنا ، والتعدد الذي تقوم به حالة المساهمة أو الاشتراك هو التعدد غير الضروري أي التعدد غير اللازم ، لقيام الجريمة على سبيل الوجوب ، ولا بد من التفرقة بين الاشتراك الجرمي وبين الجريمة متعددة الفاعلين ، أي عندما لا يمكن أن

---

(١) - الجوهري ، إسماعيل ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجزء الخامس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ ، ص ٢١٢٦ ، مادة ( ركن ) .  
(٢) - الموسوعة ، الفقهية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الطبعة الثانية ، الجزء الثالث والعشرون ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م ، ص ١٠٩ ، مادة ( ركن ) .  
(٣) - قندوح ، خلدون ، وآخرون ، شرح قانون العقوبات ، الاشتراك الجرمي والنظرية العامة للجرائم ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار وائل للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٧٥ .

يحقق السلوك الموصوف في نموذجها شخص واحد ، بحيث يتحتم أن يأتي السلوك الجرمي شخصان أو أكثر ، ولأن هذا التعدد يعد ركناً من أركان الجريمة لا تقوم لها قائمة بدونه ، فلا يتصور قيام جريمة زنا من زوج دون أن يكون معه شريك ، ولا جريمة رشوة من موظف دون أن يكون معه راشي ، إنما التعدد المطلوب هو " التعدد الاحتمالي " أي غير اللازم لقيام الجريمة والذي لا يترتب على تخلفه قيامها ، وإنما قد تقوم بفاعل واحد كالقتل والسرقه ( ١ ) .

## ٢- وحدة الجريمة .

ويقصد بها وحدة الركنين المادي والمعنوي ، وتحقيق الوحدة المادية للجريمة يكون بإسهام فعل كل مساهم بالتسبب في تحقيق نتيجة واحدة تتم بها الجريمة ، ففي الاشتراك في القتل ، وبالرغم من تعدد أفعال المشاركين ، فإنها تتجمع في نتيجة واحدة هي إزهاق روح المجني عليه ، وفي الاشتراك في السرقه ، تتنوع الأفعال كذلك غير أنها تفضي إلى نتيجة واحدة وهي اختلاس مال الغير ( ٢ ) .

فالوحدة المادية تقوم على الفعل ، والنتيجة ، و رابطة السببية

فالفعل : هو الذي ينهى عنه الشارع ، ويسبغ عليه الصفة الإجرامية .

والنتيجة : وهي الغاية التي يطمح الجناة للوصول إليها .

و رابطة السببية : وهي العلاقة التي تربط الفعل بالنتيجة ( ٣ ) .

(١) - أبو عامر ، محمد ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢ .

(٢) - عالية ، سمير ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٣) - حسنى ، محمود ، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠ م ، ص ٨١ ، والتشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ، الجزء الأول ، ص ٣٦٠ .

وتتحقق الوحدة المعنوية للجريمة ، بقيام رابطة تجمع المساهمين في الجريمة تحت لواء مشروع إجرامي واحد ( ١ ) .

ويراد به القصد الجنائي بتوفر عنصرية العلم والإرادة ، فلا بد أن يعلم الجاني أن فعله يسهم مع أفعال زملائه في ارتكاب الجريمة ( ٢ ) . ولا يلزم من توافر القصد الجنائي أن يكون هناك اتفاق سابق ، بل قد يكون معاصراً للجريمة ، فيكون الاتفاق أثناء تنفيذها ، كالخادم الذي يعلم بأن هناك لصوصاً قد عقدوا عزمهم على سرقة منزل مخدومه ، فيترك لهم باب المنزل مفتوحاً دون أن يكون بينه وبينهم اتفاق أو تفاهم سابق ( ٣ ) .

٣- تجريم الفعل " أن يكون غير مشروع " .

فإذا كان الفعل المنسوب إليهم مشروعاً أو غير معاقب عليه ، ولم يرد نص بتحريمه ، فليس هناك جريمة ، وبالتالي ليس هناك مساهمة أو اشتراك .

والأنظمة الجنائية السعودية لا يمكن إيقاع عقوبة بشخص ما لم يكن قد ارتكب أو ترك أمراً محرماً أو غير مشروع ، ورد به نص سابق على تحريمه ( ٤ ) .

---

(١) - عالية ، سمير ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .  
(٢) - ألفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .  
(٣) - أبو عامر ، زكي ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ .  
(٤) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ، ٣٥٩ .

## المطلب الثالث : عناصر المساهمة الجنائية .

هناك عدة عناصر لا بد من توفرها في المساهمة الجنائية وتتمثل في :-

١- توفر الرابطة المعنوية بين الجناة لإيقاع الجريمة ، تتطلب الوحدة المادية والوحدة المعنوية .

جاء في الإقناع " وتقتل الجماعة بالواحد ، إذا كان فعل كل واحد منهم صالحاً للقتل به ، وإلا فلا ، ما لم يتواطئوا على ذلك " (١) .

فالوحدة المادية : هي علاقة السببية بين فعل كل مساهم وبين النتيجة الإجرامية ، كالصلة بين التحريض ووفاء المجني عليه ، على أساس أنه لولاه لما نفذت .

والوحدة المعنوية : هي الرابطة الذهنية ، التي تجمع المساهمين في الجريمة ، بأن يكون هناك اتفاق جنائي مسبق (٢) .

٢- أن تكون المساهمة في زمن واحد على سبيل التعاصر والتقارن ، فإذا كانت على وجه التعاقب والتتابع ، فتسبب النتيجة الإجرامية إلى السبب الأقوى .

جاء في معنى المحتاج " إذا قام شخصان في زمن واحد مجتمعان بإزهاق روح آخر، بحيث لو أنفرد كل منهما لأمكن إحالة الإزهاق عليه ، فهما

(١) - المقدسي ، شرف الدين ، الإقناع لطالب الانتفاع ، الطبعة الثانية ، الجزء الرابع ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م ، كتاب الجنائيات ، ص ٩٤ .

(٢) - الزلمي ، مصطفى ، المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة ، الجزء الأول ، بغداد ، جامعة بغداد ، ص ١٧٠ .

قاتلان يجب القصاص منهما ، وإن لم يوجد الفعلان معاً بالوصف السابق بل ترتب قيام الأول بضربه حتى شارف على الهلاك ، ثم بعد زمن يقوم الآخر بضربه ، فالقصاص من الأول ، ويعزر الثاني " (١) .

٣- أن تكون الجريمة واحدة ، فإذا كانت متعددة بأن ينفذ شخص جريمة القتل ، ويقوم الآخر بإخفاء الجثة ، فتكون كل واحدة مستقلة عن الأخرى .

٤- توالد العلل والمسببات : فالجناة يسألون عن نتيجة فعلهم إذا كان وحده هو علة النتيجة ، والعلل أنواع منها ما يكون حسياً ، وهي العلل التي تتولد عنها النتائج تولد محسوساً مدركاً ، لا شك فيه كمن يشعل النار في بيت المجني عليه بقصد قتله ، فمات الرجل بسبب الحرق ، فهذه علة محسوسة .

وقد تكون العلل شرعية : وهي التي تولد نتائج يسأل عنها الجاني بمقتضى النصوص الشرعية ، كاعتبار شاهد الزور في جريمة القتل قاتلاً للمحكوم عليه ، وقد شهد رجلان على رجل أنه سرق فقطعة على رضي الله عنه ، ثم جاء بأخر وقالاً أخطأنا ، فأبطل شهادتهما ، واخذ بديعة الأول وقال " لو علمت أنكما تعمدتما لقطعتهما " (٢) .

(١) - النووي ، زكريا ، معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، الجزء الرابع ، بيروت ، دار أحياء التراث ، ١٣٥٢ هـ ، ١٩٣٣ م ، كتاب الجراح ، ص ١٢ .

(٢) - البخاري ، محمد ، صحيح البخاري ، مرجع سابق ، الجزء الثالث والعشرون ، كتاب الدييات ، باب إذ أصاب قوم من رجل ، ص ٢٢ .

وقد تكون العلة والأسباب عرفية : وهي ما أقره عرف الناس وقبلته عقولهم ، وهي كل علة أو سبب لا يولد النتائج توليداً حسيماً ولا شرعياً .  
كمن يضرب المجني عليه بقصد قتله ، فأحدث به إصابات ادخل على أثرها المستشفى ، ثم حدث زلزال أدى لهدم المستشفى وموت المجني عليه ، فإن الجاني يسأل باعتباره جارحاً فقط ، ولا يسأل عن الموت ، لأن العرف لا يعتبر الجاني قاتلاً في هذه الحالة (١) .

٥- تحقق وقوع الفعل من قبل الشريك ، فاستحقاق العقاب مرهون بنشاط الجاني المادي وتحقق النتيجة (٢) .

---

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .  
(٢) - النواوي ، عبد الخالق ، جرائم القتل في الشريعة القانون ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، ص ٢٥ .



## المطلب الرابع :

مفهوم المحرض من المساهمة الجنائية في الفقه والنظام .

الفرع الأول : مفهوم المحرض من المساهمة الجنائية في الفقه .

الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي - كما مر معنا - ينقسم إلى قسمين : اشتراك مباشر و اشتراك بالتسبب .

والاشتراك المباشر معناه : القيام بتنفيذ الركن المادي في الجريمة أو بعضه ، فالشخص يقوم بتنفيذ الركن المادي بإرادته المطلقة دون أن تتوسط بينه وبين الفعل إرادة اخرى .

وقد أورد صاحب الإقناع عدة أمثلة للاشتراك المباشر وهي :-

١- أن يجرحه بمحدد له مور - أي دخول في البدن - يقطع الجلد واللحم كسكين وسيف و سنان أو ما في حكمها .

٢- أن يضربه بآلة غير محددة كمنقل أو حجر أو خشبة تزهق بها نفسه .

٣- أن يلقيه مكتوفاً بحضرة حيوان مفترس ، أو أن يجمع بينه وبين أسد في مضيق .

٤- أن يلقيه في ماء يغرقه ، أو نار لا يمكنه التخلص منها حتى تزهق نفسه .

٥- أن يخنقه بحبل أو غيره ، أو سد فمه وأنفه حتى مات .

٦- أن يقتله بسحر يقتل غالباً .

٧- حبسه ومنعه الطعام والشراب ، أو احدهما حتى مات جوعاً أو عطشاً .

٨- أن يسقيه سماً لا يعلم به ، أو يضعه في طعامه ، فأكله وهو لا يعلم فمات (١) .

فجميع هذه الأمثلة توضح أنواع القتل المباشر .  
النوع الثاني من الاشتراك في الجريمة :- هو الاشتراك بالتسبب وهو ما تتوسط بين إرادة الجاني والنتيجة إرادة أخرى .  
وللاشتراك بالتسبب أنواع في الفقه الإسلامي ذكرها صاحب الإقناع وهي :-

- أ- أن يشهد أربعة على شخص محصن بأنه زاني فيقتل بشهادتهم ، ثم يرجعون ويعترفون بتعمد قتله ، فعليهم القصاص .  
ب- الحاكم إذا حكم على شخص بالقتل عالماً بذلك متعمداً ، فقتل واعترف الحاكم ، فعليه القصاص .  
ج- أن يكره إنسان على قتل آخر فيقتله (٢) .  
ومن خلال هذه الأمثلة يتضح لنا أن المحرّض على الجريمة يعتبر في الفقه الإسلامي شريكاً بالتسبب ، ذلك أنه لا يباشر الجريمة بنفسه ، وإنما يقوم بخلق الفكرة لدى شخص آخر .

**الفرع الثاني : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في النظام .**  
المحرّض في النظام السعودي - حسب ما دلت عليه مجموعة من الأنظمة - يعرف بالشريك في الجريمة ، ومن هذه الأنظمة نظام مكافحة الغش التجاري في مادته الحادية عشرة " تسري العقوبات الواردة في

(١) - المقدسي ، شرف الدين ، الإقناع لطالب الانتفاع ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٨٦ ، ٩٠ .

(٢) - المقدسي ، الجزء الرابع ، المرجع سابق ، ص ٩٠ ، ٩٧ .

هذا النظام على كل من شارك في ارتكاب المخالفة أو حرّض على ارتكابها " (١) .

والمادة السابعة من نظام تزييف النقود " كل من اشترك في اقتراف جريمة من الجرائم المنصوص عليها سواء بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة يعاقب بذات العقوبات المقررة للجريمة " (٢) .  
وغيرها من الأنظمة (٣) .

وهذه النصوص ليست إلا تطبيقاً للقواعد العامة ، في المساهمة الجنائية ، فهي تحدد صور الاشتراك ، والشروط الواجب توفرها لمسائلة الشريك عن الجريمة ، وأهمها :-

١- وقوع الجريمة بناءً على التحريض .

٢- توفر العلاقة السببية بين الاشتراك وبين الجريمة التي وقعت بسبب التحريض .

٣- توافر القصد الجنائي لدى الشريك (٤) .

أما في الأنظمة الوضعية فقد اختلفت في تكييفها للتحريض إلى مذهبين ، وسبب هذا الاختلاف ، أن منهم من يرى أن دور المحرّض لا يعدو عن كونه دوراً ثانوياً ، لبعده عن مسرح الجريمة ، وذهب البعض إلى أن المحرّض فاعلاً أصلياً مثلما يكون شريكاً في الجريمة الواقعة .

---

(١) - نظام مكافحة الغش التجاري ، الصادر بالمرسوم رقم (١١) في ٢٩/٥/١٤٠٤هـ ، المادة (١١) .  
(٢) - النظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم رقم (١٢) لعام ١٣٧٩هـ ، المادة (٧) .  
(٣) - كالمادة (١٠) من نظام الرشوة ، والمادة (٩) من نظام مباشرة الأموال العامة ، والمادة (٤٤) من نظام الجمارك .  
(٤) - الشاذلي ، فتوح ، جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩م ، ص ١١٠ .

## المذهب المادي .

المعيار الذي يقوم عليه هذا المذهب مستمد من العلاقة بين نشاط الجاني ، والأفعال التي يتكون منها الركن المادي للجريمة ، فيعتبر فاعلاً من يرتكب الفعل ذاته الذي تقوم به الجريمة .

فالفاعل في الجريمة :- هو الذي يقوم بارتكابها ، أما من بذر الفكرة وحرّض عليها فهو ليس بفاعل وإنما شريك في الجريمة ، لأن الشريك هو من ارتكب فعلاً لا تقوم الجريمة عليه بذاته مباشرة ، وعليه فيعتبر شريكاً كل من حرّض أو ساعد الفاعل الأصلي في ارتكاب الجريمة .  
وأيضاً فالمساهمة يقصد بها المساهمة في ارتكاب الأفعال التي يتكون منها الركن المادي للجريمة ، وهذا المفهوم ينطبق على التحريض والمساعدة (١) .

## المذهب الشخصي .

يفرق هذا المذهب بين الفاعل والشريك بالنظر إلى الإرادة ، فالإرادة والنية والقصد معيار للفرقة بين الفاعل والشريك .  
فالفاعل الأصلي هو من يلعب في الجريمة دوراً أساسياً ورئيساً ، وتتجه إرادته إلى تحمل المسؤولية الناتجة عنها .

---

(١) - أ - عوض ، محمد محيي الدين ، قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .  
ب- الحديثي ، أحمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .  
ج - حسني ، محمود ، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

أما إذا كان نشاطه يتمثل في القيام بدور ثانوي ، ففي هذه الحالة يكون شريك في الجريمة ، والجريمة عندئذ ليست جريمته ، وإنما هي جريمة غيره (١) .

والحقيقة أن وضع المحرّض في الفقه والنظام نظرتة متقاربة ، ففي الفقه الإسلامي يعد المحرّض شريكاً بالتسبب ، وفي النظام الوضعي يعتبر مساهماً تبعياً .

ويتلاقيان في عدم قيام المحرّض – وهو الشريك بالتسبب في الفقه والمساهم التبعي – في القانون الوضعي بالجريمة مباشرة .

---

(١) - أ - عبد الستار ، فوزية ، المساهمة الأصلية في الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .  
ب - الحديثي ، أحمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .  
ج - حسني ، محمود ، التشريعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

## الفصل الثاني

### أركان التحريض وصوره

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : أركان التحريض

المبحث الثاني : صور التحريض

المبحث الأول : أركان التحريض

وفيه مطلبان:-

المطلب الأول : الركن المادي

المطلب الثاني : الركن المعنوي

## المبحث الأول : أركان التحريض

الركن في اللغة : ركن الشيء جانبه الأقوى ، وهو يأوي إلى ركن شديد ، أي ذو منعه ، وجبل ركين ، له أركان عالية (١) ، والجمع أركان وأركان ، وأركان كل شيء : جوانبه التي يستند عليها ويقوم بها (٢) .  
والركن في الإصطلاح : ما يقوم به ذلك الشيء من التقويم إذ قوام الشيء بركنه .

وقيل ركن الشيء : ما يتم به وهو داخل فيه بخلاف شرطه فهو خارج عنه (٣) .

ويقصد بأركان الجريمة - كل جريمة - مقوماتها الأساسية ، والتي تعطىها عند توافرها وجوداً قانونياً (٤) .

وتقوم الجريمة على نوعين من الأركان :- أركان عامة ، وأركان خاصة ، فالأركان العامة : هي التي ينبغي توافرها في كل الجرائم ، فتقوم الجريمة بهذه الأركان بغض النظر عن نوعها ، أما الأركان الخاصة فهي التي تتعلق بكل جريمة على حده وحسب نوعها ، كأركان جريمة السرقة وأركان جريمة القتل ، وغيرها (٥) .

إذا فالجريمة ذات طبيعة مزدوجة بركن معنوي ومادي ولا يمكن للجريمة أن تقوم على ركن واحد ، ويرجع هذا التعدد إلى الإنسان - وهو صانع الجريمة - كياناً مادياً وكياناً نفسياً .

(١) - الفيروزآبادي ، مجد الدين ، القاموس المحيط ، الطبعة الأولى ، الجزء الرابع ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩١م ، ١٤١٢هـ ، باب النون ، فصل الراء ، مادة ( ركن ) ص ٣٢٦ .  
(٢) - ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، المجلد الثالث عشر ، حرف النون ، فصل الراء ( ركن ) ص ١٨٥ .  
(٣) - الجرجاني ، علي ، التعريفات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، ص ١٢٥ .  
(٤) - السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .  
(٥) - المرجع السابق ، ص ١٤٣ .



ويتفق الفقهاء على أن الجريمة تقوم على ركنين : أحدهما مادي والآخر معنوي ، ويتمثل الركن المادي للجريمة بالسلوك الإجرامي الذي يدخل في تكوينها ويبرزها إلى العالم الخارجي ، بينما يتمثل الركن المعنوي للجريمة بالعلاقة الذهنية والنفسية التي تربط المتهم بماديات الجريمة (١).

وأركان جريمة التحريض ركنين مادي ومعنوي .

### المطلب الأول : الركن المادي .

الركن المادي للجريمة : هو الأفعال المادية ، أي كل ما يدخل في كيانها وتكون له طبيعة مادية فتلمسه الحواس ، فلا يعرف القانون جرائم بغير الركن المادي ، إذ بدون فعل مادي ملموس لا ينال المجتمع اضطراباً ولا عدواناً ، وفضلاً عن ذلك فإن قيام الجريمة على ركن مادي يجعل إقامة الدليل عليها ميسوراً ، إذ أن إثبات الماديات سهل (٢) .

والركن المادي في جريمة التحريض : هو الفعل الذي يقوم به المحرض لبذر فكرة الجريمة لدى المحرض وإقناعه باقترافها ، ودفعه إلى تنفيذها ، بإثارة شعوره وشحن عزمته ، وتنمية التصميم لديه ، وذلك بأي وسيلة من الوسائل (٣) .

بمعنى أنه ينصب على نفسية المحرض حتى يقرر إخراجها إلى حيز الوجود فيرتكبها دون المحرض ، فالذي يميز المحرض عن الفاعل

(١) - حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات اللبناني ، القسم العام ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار النقري للطباعة ، ١٩٧٥م ، ص ٥٥ .

(٢) - الأعظمي ، سعد ، موسوعة مصطلحات القانون الجنائي ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، بغداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٢م ، ص ٣٢ .

(٣) - السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

المادي للجريمة أن نشاط الأول ذو أثر نفسي ، بينما نشاط الفاعل يغلب أن يكون ذا أثر مادي (١) .

ويتفق الفقهاء على ضرورة توافر الركن المادي في كافة الجرائم ، ومن بينها جريمة التحريض ، إلا أن هذا الركن يختلف في جريمة التحريض عنه في الجرائم الأخرى نظراً للطبيعة الخاصة للتحريض باعتباره نشاطاً يتجه إلى إرادة من يوجه إليه التحريض فيدفعه إلى مهاوي الجريمة . ويقوم التحريض بنشاط من صدر عنه ، لأمن وجه إليه ، ويعتبر الركن المادي متوفراً بمجرد صدور النشاط التحريضي من المحرض ، بصرف النظر عن تحقيق النتيجة الجرمية أو عدمها (٢) .

ويتكون الركن المادي في جريمة التحريض من ثلاثة فروع هي :-

الفرع الأول : وسائل التحريض .

الفرع الثاني : نتيجة التحريض .

الفرع الثالث : رابطة السببية .

وسوف أتحدث عن كل منها فيما يأتي :-

---

(١) - الأعظمي ، سعد ، موسوعة مصطلحات القانون الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .  
(٢) - السعيد ، كامل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الأولى ، عمان ، الدار العلمية للنشر ، ٢٠٠٢م ، ص ٤٥٩ .

## الفرع الأول : وسائل التحريض .

تختلف الوسائل التي تؤثر في الناس ، فمنهم من تهزه الأطماع الدنيوية فتدفعه لارتكاب الجريمة المحرّض عليها ، ومنهم من تؤثر فيه الخطب الرنانة فترفع معنوياته إلى الإجرام ، ومنهم من يرتكبها بدافع الخوف ، وغالباً ما يلجأ المحرّض إلى اختيار وسيلة معينة يجدها ملائمة دون غيرها للتأثير على نفسية من وجه إليه التحريض ، فقد يرى المحرّض وسائل الترغيب كافية لحمل شخصٍ ما لارتكاب الجريمة ، فيعرض عليه المال ويقدم له الهدايا حتى إذا ما تبين أن مثل هذه الوسائل لا تجد طريقها في التأثير على نفسيته ، ودفعه لارتكاب الجريمة ، يتجه إلى الاستعانة بوسائل الترهيب فيلجأ إلى التأثير عليه بالتهديد ، وإذا لم يستجب لوسائل الترغيب أو الترهيب يضطر المحرّض للجوء إلى وسائل الإيهام المتمثلة بالحيلة والخديعة ، أو أنه يضطر إلى استخدام أية وسيلة من شأنها التأثير على نفسية الفاعل وإقناعه بارتكاب الجريمة ، كاستغلال أو استثمار أوضاع معينة ذات علاقة مشتركة بينهما لبلوغ هدفه وهو مقارفة الجريمة ، والتي عمل جاهداً على تحقيقها بواسطة غيره .

هذا وقد تتفاعل عدة وسائل تحمل في طياتها ظروفاً مختلفة لدفع الفاعل لارتكاب الجريمة ، وقد تكفي وسيلة واحدة للتأثير عليه في تحقيق ما يصبو إليه المحرّض (١) .

وسوف أبين فيما يلي الوسائل المختلفة التي يتم بها التحريض:-

---

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

## الوسيلة الأولى : التحريض بالهدية أو الوعد .

تعتبر وسيلة تقديم الهدية من وسائل الترغيب التي من شأنها التأثير على نفسية المحرّض ، بحيث تجعله أسيراً لما سلم إليه وما عرض عليه من هدايا تتناسب مع جسامة الفعل موضوع التحريض . وعرفت الهدية : بأنها " بذل قدر من المال المغربي أو غيره من الأشياء المستفزة لطمع الفاعل " ويعتبر من الهدية جميع الأشياء التي ينتفع بها الإنسان أو يرغب في امتلاكها .

وقد تشمل الهدية على قيمة معنوية ، وقد تحتوي على قيمة مادية ، فالعبرة تكمن فيما تحدثه هذه الهدية من آثار على نفسية الفاعل وتدفعه لارتكاب الجريمة ، ويتوقف مثل هذا الأمر على عدة أمور منها جهل من وجه إليه التحريض ، أو درجة ثقافته أو غناه ، أو فقره ، وغير ذلك من الأمور ، فقد تكون الهدايا ذات قيمة معنوية كأن تكون قطعة من الفخار أو قطعة نقدية قديمة تدفع من عرضت عليه لمقارفة الجريمة ، في الوقت الذي لا تشكل أية تأثير على شخص سواه .

ولا يشترط في الهدية أن تكون من نوع معين أو شكل محدد ، بل المهم أن تكون مما يمكن الانتفاع بها بأي شكل كان . ويشترط في الهدية أن تسلم قبل ارتكاب الجريمة ، محققة أثرها في إغراء المحرّض على ارتكابها ، وأن يستلمها المحرّض قبل إتمام الجريمة ، وأن يكون قد قبل الهدية ووافق عليها قبل ارتكاب الجريمة (١).

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١١٨ .

وتتميز الهدية عن الوعد في أنه يتم قبضها قبل بدء الفاعل بالتنفيذ ، بينما الوعد مؤجل الأداء إلى ما بعد وقوع الجريمة ، بموجب اتفاق مسبق بين المحرّض والمحرّض .

فإذا لم يقدم له شيئاً قبل وقوع الجريمة ، ولم يكن بينهما وعد سابق ، فلا تعد هذه هدية بل مكافأة ، والمكافأة التي تسلم بعد ارتكاب الجريمة لا تدخل في مجال التحريض ، لعدم الاتفاق عليها مسبقاً ولكونها منحت بعد وقوع الجريمة ، فلم يكن لها تأثير في خلق فكرة الجريمة أو تنفيذها (١) . ويعتبر الرهان من قبيل الوعد بإعطاء هدية للشخص الذي يراهن آخر على هدية إذا ما قام بارتكاب جريمة معينة يعتبر محرّضاً على هذه الجريمة (٢) .

ومن الملاحظ أن وقع الرهان يكون أكثر تأثيراً على نفسية من عرض عليه الرهان ، ويجعله أكثر اندفاعاً وحماساً لمقارفة الجريمة ، حتى ولو لم يكن مقتنعاً بها أو راغباً في ارتكابها مقدماً ، بينما تكون إرادة المنفذ حرة نسبياً في قبول الوعد وتنفيذ الجريمة من عدمه (٣) .

ويعتبر من قبيل الوعد قبول المحرّض بضمان الأخطار الناجمة عن ارتكاب الجريمة ، وذلك بتعهده بدفع كافة التعويضات إلى منفذ الجريمة عما قد يصيبه من أخطار لقاء ارتكابه للجريمة ، وقد نصت بعض القوانين العربية على هذه الوسيلة ، كقانون العقوبات الجزائري المادة (٤٢) ، وقانون العقوبات المغربي المادة (١٢٩) (٤) .

(١) - العوجي ، مصطفى ، القانون الجنائي العام ، المسؤولية الجنائية ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٥م ، ص ٢٠٣ .

(٢) - المجذوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

(٣) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٤) - المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

## الوسيلة الثانية : التحريض بالتهديد .

التهديد عبارة عن علاقة بين إرادتين تسيطر إحداها على الأخرى ، فيؤدي ذلك إلى أن يرتكب الفاعل الجريمة المحرض عليها خوفاً مما سيحل به فيما إذا امتنع عن ارتكابها .

والقوانين العقابية لم تنجح في تحديد تعريف عام وشامل للتهديد ، إذ جعل اعتبار الشيء تهديداً من عدمه إلى رأي وسلطة القاضي ، فيحدد ما يراه تهديداً بناءً على الظروف المحيطة بالجريمة ، وبناءً على شخصية المحرض والمحررض (١) .

ويعتبر التهديد من وسائل الترهيب التي يمكن أن يستخدمها المحرض للتأثير على أرادة من وجه إليه التهديد ، لإحداث الرهبة والهلع والخوف في نفسيته ، فيقوم تحت وطأة التهديد بتنفيذ الجريمة موضوع التحريض .

وقد يوجه التهديد إلى شخص الفاعل ، أو يقع على ماله وقد يوجه إلى غيره ، أو يقع على مال غيره (٢) .

فالتهديد قد يوجه إلى سمعة الفاعل ، أو مكانته الاجتماعية أو ممتلكاته ورزقه ، وقد يوجه إلى أشخاص آخرين كأقرباء الفاعل مثلاً ، وعلى الرغم من المحاولات التي يبذلها علماء القانون في إيجاد الحدود الفاصلة بين التهديد والإكراه المعنوي ، إلا أنهم يتفقون في عدم وجود طبيعة معينة للتهديد ، ولا يشترط وقوعه بقلب معين ، إنما يكفي أن ينطوي

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .  
(٢) - السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

على نيته إلحاق الأذى بالشخص الموجه إليه ، أو بأشخاص آخرين يهمله أمرهم للضغط عليه ودفعه لارتكاب الجريمة (١) .

والتهديد الذي يتم به التحريض يختلف عن الإكراه المعنوي ، حيث يمكن مقاومة الأول في حين يصعب مقاومة الثاني (٢) .

إذا فالتهديد والإكراه المعنوي يقف كل منهما على طرف في مواجهة الآخر ، ففي حالة الإكراه المعنوي يفقد الشخص المكره حرّيته في التصرف والاختيار ، ولا يكون أمامه سوى ارتكاب الجريمة ، وذلك قياساً بسلوك الرجل المعتاد فيما لو وجد في نفس ظروفه .

وبالتالي فإن المكره يعفى من العقاب لاسيما إن كان إكراهه ملجئاً ، في حين يسأل من صدر منه الإكراه عن الجريمة المرتكبة ، بصفته فاعلاً لها ، أما في حالة التهديد كوسيلة يقوم بها التحريض ، فإن الشخص المهدد وإن تأثرت إرادته من جراء هذا التهديد إلا أنه لا يفقد حرّية الاختيار ، وله أن يسلك درب الجريمة ويرتكبها ، أو أن يحيد عن هذا الدرب متحماً ما وجه له من تهديد (٣) .

ومن أمثلة التهديد عرض رب العمل على استخدامه إما ارتكاب الفعل الجرمي ، وإما ترك العمل لديه ، وكذلك تهديد المدرس لتلميذه بطرده من المدرسة إذا لم يرتكب الفعل الجرمي ، وكل ما من شأنه أن يضع المحرّض أمام خيار يبدو معه ارتكاب الجرم أقلّ ظلماً من وقوع موضوع التهديد عليه ، يعتبر تهديداً (٤) .

(١) - المجنوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٢) - المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

(٣) - السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٤) - العوجي ، مصطفى ، القانون الجنائي العام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

ويعرف التهديد في الفقه الإسلامي : بالإكراه ، وله أنواع منها ، الإكراه المادي والإكراه المعنوي ، وسبق ذكرها .  
والإكراه المعنوي غير الملجئ وسيلة من وسائل التحريض ، وإن كان من أقل الصور التي تدل على معنى التحريض .

### الوسيلة الثالثة : المخادعة والدسياسة .

يرى علماء القانون أن المخادعة والدسياسة يراد بها الغش والخداع والمكيدة والمكر ، وأية وسيلة أخرى تهدف إلى خلق حالة من الغلط في ذهن الشخص لدفعه إلى ارتكاب الجريمة .  
فالمحرّض قادر على أن يخدع المحرّض في مجال الطبيعة القانونية للفعل أو تصويره بشكل مغاير لطبيعته الأخلاقية فيقنعه بأن القوانين لا تحرّمه أو أنه مما ينسجم مع الخلق الكريم أو العقيدة التي يؤمن بها ، وقد يلجأ إلى إيهامه بوجود ضمان أكيد يحميه من أية عقوبة (١) .  
وكذلك يدخل في دائرة المخادعة كل الحيل الخبيثة والوسائل المغرية والأكاذيب والأفعال المسيئة والمؤثرة على الفاعل ، والدافعة لارتكاب الجرائم ، ويجب أن يكون النشاط التحريضي موجهاً نحو إقناع الفاعل ودفعه إلى ارتكاب جريمة محددة ، ومثال التحريض بالمخادعة والدسياسة " من يقنع شخصاً ويخدعه غشاً بأن زوجته تسلك سلوكاً منافياً للآداب ، دون أن يكون ذلك حقيقياً ، فيدفعه ذلك إلى قتلها أو ضربها ضرباً مبرحاً " (٢) .

(١) - المجنوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦ .

(٢) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .



## الوسيلة الرابعة : إساءة استخدام السلطة أو الصولة .

ويقصد بالسلطة : ما يكون مصدرها القانون أي شرعية ، كسلطة الأب على ابنه وسلطة الزوج على زوجته ، فمثلاً قد يحرض الأب ابنه القاصر على السرقة ، وما شابه ذلك .

أما الصولة : فهي تأثير الشخص في إرادة شخص آخر تربطه به علاقة يحددها واقع الحال دون أن يكون سندها القانون ، وهي ما تعرف بالفعلية كما للرئيس على مرؤوسه ، وما للسيد على خادمه ، وما لرب العمل على عماله من سلطان ، وتتميز بوجود تفوق عقلي أو مادي لدى الأمر على المأمور ، حقق له تلك المكانة التي تمكنه من استغلالها في مسالك الجريمة (١) .

واستخدام السلطة والصولة يقصد به اعتبار سلوك من هو في مركز أعلى محرّضاً لارتكاب جريمة معينة ، بحيث يسيء العلاقة القائمة بينه وبين من هم أقل منه درجة ، مستغلاً سلطته أو صولته للتأثير في نفسياتهم بما يضعف إرادتهم بشكل واضح فيدفعهم إلى ارتكاب الجرائم ، وعلى ذلك فقد يقع التحريض باستعمال السلطة أو الصولة فيعاقب من ارتكب الجريمة وهو المحرّض ويعاقب من اصدر الأمر المحرّض متى كانت الجريمة قد وقعت بناء على الأمر المذكور (٢) .

وكلاً من السلطة والصولة تستند إلى قوة تأثير نفسية تقوم أساساً على فكرة التبعية والخضوع (٣) .

(١) - الحديثي ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .  
(٢) - عبد الملك ، جندي ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الأول ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٧٦م ، ص ٧٠٧ .  
(٣) - السعيد ، كامل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .

فالشخص الذي يستغل سلطته أو صولته في التأثير على إرادة من هو أدنى منه لدفعه إلى ارتكاب الجريمة يعتبر محرّضاً على ارتكاب هذه الجريمة ، شريطة التأكد من أن تأثير السلطة أو الصولة كان هو السبب في ارتكاب الجريمة ، وأن يكون مثل هذا التأثير واضحاً بغض النظر عن مصدره (١) .

وليس هناك شكلاً معيناً ينبغي على المحرّض إتباعه للتأثير على إرادة من وجه إليه التحريض في نطاق استغلال السلطة أو الصولة ، فالنصيحة قد تدخل في معنى إساءة السلطة .

وقد يدخل الأمر في معنى إساءة السلطة أو الصولة إلا أن الأمر أشد دلالة على بيان فكرة السيادة أو السلطة من جانب والخضوع والطاعة من جانب آخر (٢) .

والأمر في الفقه الإسلامي قد يكون المقصود به ارتكاب جريمة من جرائم القصاص ، وقد يقصد به ارتكاب جريمة من جرائم الحدود (٣) . على أنه ينبغي الوقوف على العلاقة بين إرادة الجهة العليا ومدى تأثيرها على إرادة الجهة الدنيا في نطاق مسألة السلطة والصولة ، فإذا كان تأثير من له سلطان ونفوذ قد بلغ درجة الإكراه لإجبار الفاعل على ارتكاب الجريمة ، فإن إرادة هذا المنفذ تكون أسيرة لإرادة الأمر أو صاحب السلطة ، ويصبح معها المنفذ أداة غير واعية ، الأمر الذي يخرج معه هذه الحالة عن ميدان التحريض لتدخل نظاماً آخر له شروطه وعناصره

---

(١) - المجذوب ، أحمد علي ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .  
(٢) - السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .  
(٣) - الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

ألا وهو الإكراه المعنوي ، حيث يعفى المكره من المسؤولية الجزائية ، وتقوم مسؤولية المحرّض بصفته فاعلاً معنوياً للجريمة (١) .  
بمعنى أنه في هذه الوسيلة يجب ألا يصل الأمر إلى حد سلب الحرية والاختيار مطلقاً .

### الوسيلة الخامسة: إعلان النشاط التحريضي .

اعتادت بعض التشريعات الجزائية أن تجعل من إعلان النشاط التحريضي سبباً للتجريم على الفعل أو تشديد العقوبة المقررة له .  
والعلانية في الاصطلاح اللغوي تعني ظهور الشيء وانتشاره والجهر به (٢) .

ويقصد بهذه الوسيلة إيصال علم واقعة معينة أو تصرف معين إلى الناس إيصالاً حقيقياً أو مفترضاً .  
وإعلان النشاط التحريضي خطورته بالغة لما يلقاه من تجاوب أكبر بين أفراد المجتمع .

ومن وسائل العلانية :-

١. الأعمال أو الإشارات أو الحركات إذا حصلت في طريق عام أو محفل عام ، أو مكان معرض لأنظار الجمهور .
٢. القول أو الصياح إذا حصل الجهر به أو ترديده في مكان عام .

---

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .  
(٢) - الخطيب ، عدنان ، محاضرات عن النظرية العامة للجريمة في قانون العقوبات السوري ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٧م ، ص ٢٩٧ .

٣. الصحافة والمطبوعات الأخرى وغيرها من وسائل الدعاية والنشر .

٤. الكتابة والرسوم والصور والشارات ونحوها إذا عرضت في مكان مما ذكر أو وزعت أو بيعت إلى أكثر من شخص .

ويتمثل أسلوب هذه الوسيلة بالحث والحض ويكاد يكون اقرب صور التحريض على الجريمة .

وقد عرفت الشريعة الإسلامية العلانية من الناحية الجزائية كعقوبة تبعية في جرائم الحدود ، سندا لقوله تعالى : ( وَلِيَشْهَدُوا عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ) (١) إذ كان التشهير بالجاني وإعلان ذنبه من أهم العقوبات في الجرائم التعزيرية والمتروك أمر تقديرها لولي الأمر ، وكذلك عرفوا العلانية كركن من أركان الجريمة ، كما في جرمي القذف و الزنا ، أو كظرف مشدد للعقوبة في بعض الجرائم ، كما في جرمي السب والإفطار في رمضان .

وفي كتب الفقه الإسلامي المختلفة لمحات عن أثر العلانية ونتائجها ، وفي كتاب الله آيات كثيرة منها قوله تعالى : ( لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ) (٢) ومن السنة النبوية (٣) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله لا يحب الفاحش المتفحش الصياح في الأسواق " (٤) .

(١) - سورة النور ، آية رقم (٢) .

(٢) - سورة النساء ، آية رقم (١٤٨) .

(٣) - أ - الخطيب ، عدنان ، محاضرات عن النظرية العامة للجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

ب - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ ، ١٦٠ .

(٤) - السيوطي ، جلال الدين ، الجامع الكبير ، الطبعة الأولى ، المجلد الثاني ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار الكتب

العلمية ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، قسم الأقوال ، حرف الهمزة ، حديث رقم (٥٥٠٧) ، ص ٢٦٣ .

## الفرع الثاني : نتيجة التحريض .

يقصد بالنتيجة الجرمية العدوان الذي ينال مصلحة أو حقاً قدر الشارع جدارته بالحماية الجزائية (١) .

أو هي الأثر الناجم عن النشاط الإجرامي ، وهذه النتيجة غالباً ما تمثل حقيقة مادية ، أي تظهر بصورة أثر مادي ضار له وجوده المحدد في العالم الخارجي ، كالموت في جريمة القتل ، والجرح في جريمة الضرب (٢) .

وعرفت النتيجة أيضاً بأنها : " وصف للتغيير المادي الذي ظهر نتيجة الفعل كأثر للنشاط المادي المنفذ " ، ومن المسلّم به أن الشخص لا يُسأل عن أية جريمة لم تكن نتيجة لنشاطه الإجرامي (٣) .

فالنتيجة : ما هي إلا اعتداء موجه إلى المصالح المشمولة بالحماية أو مخالفة للقيم والقواعد وتمس حريات الأفراد وتصرفاتهم النظامية .

والنتيجة تتحقق بمجرد وقوع الفعل للجريمة المحرّض عليها ، والمتمثلة في إنتهاك حرمة القاعدة القانونية أو الأمر الواجب الاتباع ، فالنتيجة التي يجب أن يحققها التحريض تتمثل في الإخلال بمركز من وقعت الجريمة ضده ، وقد يحدث أن يبدأ المحرّض فعله أو يتراجع عنه قبل البدء

(١) - حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٥٠٩ .

(٢) - السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(٣) - المجذوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣ .

بالركن المادي للجريمة أو إتمامها ، كما يحتمل أن يتراجع المحرّض نفسه عن الاستمرار بالفعل الإجرامي (١) .

يرى بعض علماء الشريعة الإسلامية وجوب تعزير من يوجد بجوار منزل ومعه مبرد يستعمله في فتح الباب وثبت قصده للسرقة ، أو إذا وجد معه ما يتقّب به الجدار مع ثبوت قصد السرقة ، كما وجب تعزير من يوجد مترصداً بجوار محل ليسرقه متحرياً غفلة حارسه .

والذي يهمننا هنا أن الشروع في الجريمة له اعتبار في الشريعة الإسلامية ، بمعنى لو حرّض رجل آخر على ارتكاب جريمة ، وقبض على المحرّض أثناء بدئه في الجريمة ، فإن العقاب يطال المحرّض في هذه الحالة (٢) .

---

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٢) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠ .

## الفرع الثالث : رابطة السببية .

الجاني لا يسأل عن نتيجة فعله إلا إذا كان بين الفعل والنتيجة رابطة سببية ، وهي الرباط الذي يربط الفعل الحاصل من الجاني بالنتيجة التي يسأل عنها ، فإذا توفرت هذه الرابطة كان الجاني مسؤولاً عن نتيجة فعله ، وإذا انعدمت رابطة السببية بين الفعل ونتيجته ، أو انقطعت قبل تحقق النتيجة فإن الجاني يسأل عن فعله ولا يسأل عن نتيجته (١) .  
و رابطة السببية : هي الرباط الذي يربط الفعل بنتيجته .

وتتحدد مسؤولية المجرم عن جريمته بحسب نوع الصلة بين فعله والنتيجة المترتبة عليه ، وعلى ضوء هذه الرابطة هل هي مباشرة أو تسبباً تتحدد عقوبة الجاني ، والتحريض اشتراك بالتسبب فهو إذا متسبب في ارتكاب الجريمة ، فمتى وجدت هذه الرابطة بين النشاط والنتيجة كنا بصدد جريمة التحريض ، أما إذا عدمت الرابطة فلا تحريض ولا عقوبة (٢) .  
فلو أن المحرّض حرّض شخصاً على ارتكاب جريمة سرقة وحذره من التعرض للمجني عليه ، ولكن المحرّض لم يعر هذا التحذير اهتماماً ، فقام بسرقة المجني عليه وقتله للتمكن من الفرار ، فإن المحرّض يكون مسؤولاً عن السرقة وحدها دون المحرّض الذي يسأل عن السرقة والقتل ، وذلك لخروجه عن النطاق الذي رسمه المحرّض لسلوكه الإجرامي (٣) .

(١) - أ- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٦٣ .  
ب- الدناصوري ، عز الدين ، المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، الفنية للنشر ، ١٩٩٨م ، ص ١٠٢ .  
(٢) - أ- الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .  
ب- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٤٥١ .  
(٣) - عبيد ، رؤوف ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، الطبعة الرابعة ، ص ٢٣٧ .

## المطلب الثاني

### الركن المعنوي

وفيه فرعان :-

الفرع الأول : القصد الجنائي في الفقه

الفرع الثاني : القصد الجنائي في النظام



## المطلب الثاني : الركن المعنوي .

لا يكفي لقيام جريمة التحريض إثبات شخص نشاطاً مادياً يكون من شأنه دفع آخر إلى ارتكاب جريمة من الجرائم ، وبعبارة أخرى إذا قام شخص بنشاط ما وكان من شأنه تأليب شخص على آخر وقيامه بقتله دون أن يكون قاصداً إحداث هذه النتيجة ، فلا محل للتحريض ، وإنما لابد أن يمارس هذا الشخص نشاطه التحريضي بقصد دفعه إلى ارتكاب تلك الجريمة التي ارتكبت ، فالجريمة ليست ظاهرة مادية فحسب ، بل هي ظاهرة نفسية أيضاً تتمثل في الأصول الإرادية لماديات الجريمة والسيطرة عليها ، فلا يسأل شخص عن جريمة ما لم تتم علاقة بين مادياتها وإرادته ولا يعتبر نشاط الفرد تحريضاً ما لم تقع علاقة نفسية تربط بين النشاط التحريضي وشخصية المحرّض ، وتكون هذه العلاقة محلاً للمساءلة (١) .

فالركن المعنوي : هو قصد ارتكاب الجريمة ، والقصد مبني دائماً على المسؤولية الجنائية ، والمسؤولية الجنائية من العبارات الحديثة التي استعملها علماء القانون ، ولم يستعمل فقهاء الشريعة هذه العبارة خاصة في العصور المتقدمة ، إلا أن هناك مصطلحاً قريباً من مفهوم المسؤولية الجنائية وهو مصطلح " تحمل التبعة " (٢) .  
وتعريف المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية هو :-  
" أن يتحمل الإنسان نتائج الأفعال المحرمة التي يأتيها مختاراً وهو مدرك لمعانيها ونتائجها " .

(١) - السعيد ، كامل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٤٦٨ .

(٢) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٢٧ .

والمسئولية الجنائية في الشريعة تقوم على ثلاثة أسس ، أولها : إتيان الفعل المحرم ، وثانيها : أن يكون الفاعل مختاراً ، وثالثها : أن يكون الفاعل مدركاً ، فإذا وجدت هذه الأسس وجدت المسئولية الجنائية ، وإذا انعدم أحدها انعدمت (١) .

وقد كانت القوانين الوضعية في العصور الوسطى تجعل الإنسان والحيوان والجماد محلاً للمسئولية الجنائية ، بل قد تصل المسئولية إلى أقارب وأهل الجاني ومن ليس لهم صلة بارتكاب الجريمة ، بل تعدى ذلك إلى إيقاع العقوبة حتى على الأموات .

هذه بعض المبادئ البالية التي كانت القوانين الوضعية تقوم عليها والتي تنتظر إلى الصلة المادية البحتة بين الجاني والجنائية ، ولا تحسب حساباً لملاكات الجاني الذهنية وقدرته على التفكير والتمييز والاختيار . وبعد مرور الزمن عدل الناس عن هذه النظرية ، وظهرت نظريات جديدة فأصبحت المسئولية لا تقع إلا على الإنسان الحي المميز المدرك . وهذه المبادئ التي عرفت البشرية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كانت الشريعة قد عرفت من يوم وجودها ، فلا يوجد في الشريعة الإسلامية مساءلة جنائية إلا للإنسان المكلف الحي فإن مات سقطت عنه التكاليف ولم يعد محلاً للمسئولية .

والشريعة الإسلامية تعفي الأطفال ما لم يبلغوا الحلم قال تعالى (٢) :

( وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ )

(١) - عوده ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٩٢ .

(٢) - سورة النور ، آية رقم (٥٩) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ) ( ١ ) .

والشريعة لا تؤاخذ المكره والمخطئ والناسي ، قال تعالى :-  
( إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ) ( ٢ ) .  
وقوله تعالى : ( فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) ( ٣ ) .

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ٤ ) : ( إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) ( ٥ ) .  
ومن القواعد الأساسية في الشريعة : ( أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) ( ٦ ) .

فالإنسان إذاً لا يسأل إلا عن جنائته ، ولا يسأل عن جنائة غيره ما لم يكن له صلة بالجنائة ( ٧ ) .  
فالإنسان العاقل المدرك هو محل المسؤولية الجنائية ، وعليه يقع العقاب وحده ، وليس على أقاربه ومن لهم صلة به ، سارت بذلك جميع الأنظمة والقوانين الوضعية .

---

(١) - الطحاوي ، أحمد ، شرح مشكل الحديث ، الطبعة الأولى ، الجزء العاشر ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م ، حديث رقم (٣٩٨٧) ، ص ١٥١ .  
(٢) - سورة النحل ، آية رقم (١٠٦) .  
(٣) - سورة البقرة ، آية رقم (١٧٣) .  
(٤) - ابن ماجه ، محمد ، سنن ابن ماجه ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الرياض ، شركة الطباعة السعودية ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، باب الطلاق ، طلاق المكره والناسي ، حديث رقم ٢٠٥٥ ، ص ٣٣٨ .  
(٥) - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨ .  
(٦) - سورة النجم ، آية رقم (٣٨ ، ٣٩) .  
(٧) - عوده ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ ، ٣٩٢ .

## الفرع الأول : القصد الجنائي في الفقه .

القصد في اللغة : هو الاستقامة على الطريق ، قال تعالى : ( وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ) (١) .

أي الطريق الموصل للحق (٢) ، ويقصد به التوجه إلى الشيء وإتيانه (٣)

وفي الإصطلاح : هو الإرادة المقترنة بالفعل (٤) ، وقيل هو العزم على الفعل (٥) .

فالقصد في المفهوم الشرعي : هو الإرادة المقترنة بالفعل لا مجرد الإرادة ، لأن الله سبحانه لا يؤخذ على مجرد الإرادة التي لا يقارنها فعل أو قول ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إن الله تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به ) (٦) .

وكثيراً ما يستعمل علماء القانون مصطلح القصد الجنائي للتعبير عن اتجاه إرادة الجاني لارتكاب الجريمة ، وقد كان فقهاء الشريعة الإسلامية قد درجوا على تسميته بقصد العصيان ، وقد عرفوه بأنه : ( تعمد إتيان الفعل المحرم ، أو تركه ، مع العلم بأن الشارع يحرم الفعل أو يوجبه ) .

- 
- (١) - سورة النحل ، آية (٩) .
  - (٢) - ابن كثير ، إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، الطبعة الثانية ، الجزء الرابع ، الرياض ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، ص ٥٦٠ .
  - (٣) - ابن هادية ، علي ، وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، الطبعة الأولى ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٩م ، مادة (قصد) ص ٨٣٩ .
  - (٤) - ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار في فقه الإمام أبي حنيفة ، الجزء الأول ، لبنان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م ، ص ١١٤ .
  - (٥) - العيني ، بدر الدين ، عمدة القارئ ، شرح صحيح البخاري ، الجزء الأول ، ص ٢٣ .
  - (٦) - النيسابوري ، مسلم ، صحيح ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، كتاب الإيمان ، باب تجاوز الله عن حديث النفس ، حديث رقم (١٢٧) ، ص ١٤٧ .

فعصيان أمر الشارع هو أساس المسؤولية الجنائية ، والتي تختلف باختلاف درجة العصيان الذي يعد عنصراً ضرورياً يجب توفره في كل جريمة بسيطة كانت أو جسيمة من جرائم العمد أو الخطأ (١) .

أما قصد العصيان فيعد عاملاً أولياً في تعيين عقوبة الجاني ، ولا يجب توفره إلا في الجرائم العمدية دون غيرها ، بحيث تتجه فيه نية الفاعل إلى الفعل أو الترك مع علمه بأن الفعل أو الترك محرم .

ويستوي في الشريعة الإسلامية أن يكون قصد العصيان سابقاً أو معاصراً لارتكاب الجريمة ، لأن العبرة بتوافره لدى الجاني لحظة ارتكابه للنشاط الإجرامي ، وعليه فلا بد أن يتوفر لدى الجاني قصد ارتكاب الجريمة ، وهذا القصد قد يوجد قبل اقرار الجاني وقصد ارتكاب يعاصرها ، والعقوبة في الحالين واحدة ، لأن أساس تقدير العقوبة هو القصد المقارن للفعل .

ولا تفريق إذاً في الشريعة الإسلامية بين الجريمة المرتكبة مع سبق الإصرار والترصد أو بدون ذلك (٢) .

والشريعة الإسلامية لم تجعل للباعث على ارتكاب الجريمة أي تأثير على تكوين الجريمة أو العقوبة المقررة لها ، فيستوي في الشريعة أن يكون الباعث على الجريمة شريفاً كالقتل للنثار ، أو الانتقام للعرض ، أو أن يكون وضعياً كالقتل بأجر أو القتل للسرقة ، فالباعث على الجريمة ليس له علاقة بتعمد الجاني ارتكاب الجريمة ، ولا يؤثر على تكوينها ، ولا على عقوبتها .

---

(١) - عوده ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ .  
(٢) - بهنسي ، أحمد ، المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الشروق ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م ، ص ٧١ ، ٧٣ .

وليكن معلوم لدينا أن الباعث ليس له أثر في عقوبات جرائم الحدود ، والقصاص ، والدية ، أما في جرائم التعازير فقد ترك للقاضي الحرية في اختيار العقوبة وتقديرها ( ١ ) .

وللصدق في الشريعة الإسلامية ثلاثة شروط لا بد من توافرها :-

١. إتيان الفعل أو النطق بالقول الذي نتجت عنه الجريمة ، والامتناع عن الفعل الذي من شأنه منع وقوع الجريمة .

٢. إرادة ذلك الفعل أو ذلك الامتناع الذي نتجت عنه الجريمة إرادة

جازمة ، فالمخطئ والناسي ليس قاصداً للجريمة الناتجة عن

فعله ، قال تعالى : ( لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ

قُلُوبُكُمْ ) ( ٢ ) ، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إن الله

وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) ( ٣ ) .

٣. العلم بأن الشارع يحرم الفعل أو يوجبه ، فارتكاب الجريمة مع فقد

العلم الذي توزن به الأمور تعتبر غير مقصودة ، فالجاهل ليس

قاصداً لفعله الجنائي مادام لا يعلم أن ذلك الفعل الذي أقدم عليه

محظوراً ، شريطة أن يكون ادعائه للجهل ممكناً ( ٤ ) ، جاء في

الأشباه والنظائر : " كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه

غالب الناس لم يقبل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ

ببادية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك ( ٥ ) .

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

(٢) - سورة الأحزاب آية رقم (٥) .

(٣) - ابن ماجة ، محمد ، سنن ابن ماجة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، باب الطلاق ، طلاق المكره والناسي ، حديث رقم (٢٠٥٥) ص ٣٣٨ .

(٤) - عسيري ، محمد ، القصد وأثره على العقوبة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، رسالة دكتوراه مقدمة للمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام ، عام ١٤٠٧ هـ ، ص ٥١ .

(٥) - السيوطي ، جلال الدين ، الأشباه والنظائر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٠٠ .

والفرق بين القصد والنية ، أن القصد لا يكون إلا بفعل المقذور عليه بخلاف النية فإنها تكون في الفعل المقذور عليه وغير المقذور عليه (١) .

### الفرع الثاني : القصد الجنائي في النظام .

رغم أن الأنظمة السعودية لم تضع تعريفاً لقصد العصيان مكتفية بما هو متعارف عليه في القواعد العامة في الفقه الإسلامي ، إلا أن الدوائر الجزائية كثيراً ما تعتمد في حيثيات أحكامها على استخدام لفظ القصد الجنائي ، ويرجع السبب في ذلك لعلم الكافة بمدلوله ومقصوده ، في الوقت الذي قل فيه وندر استخدام مصطلح قصد العصيان ، ويكاد لا يستخدمه إلا من هو متخصص في العلم الشرعي (٢) .

وقد أكد شراح الأنظمة السعودية على وجوب توافر القصد الجنائي لدى الشريك حتى يمكن اعتباره شريكاً ، ومن ذلك ما ورد في كتاب النظام الجنائي السعودي " ومن المبادئ المقررة في النظام السعودي وجوب معاصرة القصد الجنائي للسلوك الإجرامي ، فإن لم يكن متوافراً في هذه اللحظة ، وتوافر بعد ذلك فهو قصد لاحق لا عبرة له " (٣) .

وشراح القوانين الوضعية قد عرفوا القصد الجنائي بعدة تعريفات ، نورد منها ما يلي :-

- 
- (١) - السدلان ، صالح ، النية وأثرها في الأحكام الشرعية ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م ، ص ١٠٧ .
  - (٢) - قرارات ديوان المظالم ، رقم هـ /١٠/١ لعام ، ١٤٠١هـ ، ورقم هـ /٣٣/١ لعام ، ١٤٠١هـ ، ورقم هـ /٨٣/١ لعام ، ١٤٠١هـ وغيرها من القرارات الجزائية .
  - (٣) - الألفي ، أحمد ، النظام الجنائي بالمملكة العربية السعودية ، الرياض ، مطابع الشرق الأوسط ، ١٣٩٦هـ ، ١٩٧٦م ، ص ١١٨ .

١. هو اتجاه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة عن نية  
جرمية مبيتة (١) .

٢. اتجاه إرادة الجاني إلى السلوك الإجرامي وإلى النتيجة الإجرامية  
مع الإحاطة بعناصر الواقعة الإجرامية حسب النموذج الإجرامي  
المحدد لها قانوناً (٢) .

ويتحقق القصد الجنائي بتوفر عنصرين ، هما : العلم والإرادة .

علم المحرّض بدلالة عباراته وكلماته التي يقولها ويكتبها ، ومدى  
خطورتها وتأثيرها على نفسية الشخص الموجه إليه التحريض ، كذلك  
علمه بأن من شأن الوسائل التي يستعين بها للتعبير عن نشاطه  
التحريضي أن تقود الفاعل إلى تحقيق النتيجة الجرمية ، بأن يتوقع  
أن يقدم الفاعل على تنفيذ الجريمة موضوع التحريض .

ولما كان العلم حالة ذهنية لا تتطوي على الخطيئة ، فإنه لا يكفي وحده  
لقيام القصد الجرمي لدى المحرّض ، بل يتطلب فضلاً عن ذلك إرادة  
متجهة إلى خلق فكرة الجريمة لدى شخص آخر كأثر لنشاطه  
التحريضي ، فالإرادة يجب أن تتجه إلى الإقناع وخلق التصميم لارتكاب  
الجريمة موضوع التحريض ، وبعبارة أخرى ينبغي أن تتجه إرادة  
المحرّض إلى النشاط التحريضي وإلى نتيجة هذا النشاط ، بحيث يكون  
لدى المحرّض إرادة تنفيذ الجريمة بواسطة غيره (٣) .

---

(١) - الحلبي ، محمد ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، الأردن ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، ١٩٧٧م ، ص ٣٢٩ .  
(٢) - خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة أحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .  
(٣) - أ - الحلبي ، محمد ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ وما بعدها .  
ب - المجذوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .  
ج - القهوجي ، علي ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧ وما بعدها .



ويختلف القصد الجنائي عن الباعث ، ذلك أن الباعث هو الذي يدفع الجاني إلى سلوك معين بالنظر إلى غاية معينة ، فمن يزهق روح إنسان قد يكون مدفوعاً بالثأر أو الانتقام أو الشفقة مثلاً ، وهذه البواعث لا علاقة لها بتكوين القصد الجنائي الذي يقوم على إرادة تحقيق الواقعة بغض النظر عن البواعث المحركة للسلوك ( ١ ) .

فالباعث عامل نفسي داخلي يدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة وهو يختلف من جريمة إلى أخرى ( ٢ ) .

ولزيادة إيضاح القصد والباعث نورد المثال التالي :-

موظف حكومي مرضت زوجته مرضاً خطيراً ولم يكن لديه ما يكفي من المال لعلاجها ، فضاقت نفسه وأصبح متوتراً وفكر في تدبير المال اللازم ، فاستقر تفكيره على اختلاس جزء من المال المسلم إليه كعهدة حكومية وتم اختلاسه ، ففي هذا المثال اتجهت إرادة الموظف إلى ارتكاب فعل الاختلاس ، وأراد نتيجة فعله وسعى إلى تحقيقها حتى أحدثها باستيلائه على جزء من المال العام لنفسه مع توافر العلم لديه بكافة العناصر النظامية لجريمة الاختلاس ، وهنا يتوافر القصد الجنائي ، أما باعث الموظف هنا هو الإحساس النفسي الذي تولد لديه من جراء مرض زوجته ، مع نقص ماله مما اضطره إلى جريمة الاختلاس ، وهذا الباعث يمكن وصفه بأنه من النوع النبيل ، لأن الموظف فعل ذلك من أجل إنقاذ زوجته ( ٣ ) .

(١) - سلامة ، مأمون، قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة ، ١٩٧٦م ، ص ٢٨٧ .

(٢) - الجنزوري ، سمير ، مبادئ قانون العقوبات مقروناً بأحكام الشريعة العامة ، القسم العام ، الطبعة الأولى ، مصر ، مطبعة السعادة ، ١٣٩١هـ ، ١٩٧١م ، ص ١٥٣ .

(٣) - خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

## المبحث الثاني: صور التحريض

وفيه مطلبان :-

- المطلب الأول : التحريض الفردي ( الخاص ) .
- المطلب الثاني : التحريض العام .

## المبحث الثاني : صور التحريض .

درجت الأنظمة السعودية على عدم العقاب على جريمة التحريض ما لم يفيض إلى وقوع الجريمة ، يتضح هذا جلياً في المادة العاشرة من نظام مكافحة الرشوة ونصها " يعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق أو حرّض أو ساعد في ارتكابها مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة " (١) .

والقوانين لا تعاقب على التحريض إلا إذا أفضى إلى وقوع الجريمة ، فلا تعاقب على التحريض لذاته ، إنما تعاقب عليه بالنظر إلى تأثيره المفضي إلى وقوع الجريمة (٢) .

والتحريض على الجريمة له صور متعددة ، وخاصية أنه خطاب للعواطف أو الشهوات أو الميول أو الغرائز ، وليس احتكاماً إلى العقول ، وجوهر التحريض أنه إحياء إلى تلك العملية النفسية التي تتلخص في إدخال فكرة في وجدان شخص فتترحم نفسها إلى أعمال واقعة ، ذلك لأن الفكرة متى استقرت بغير منازع في وجدان بعينه في وقت بعينه مالت بحكم طبيعة النفس إلى التحول إلى فعل أو ترك (٣) .

والتحريض قد يكون ضد فرد معين أو جماعة معينة أو شخص معنوي ، وربما تنتسج خطورته إلى أكثر من ذلك .

وسنوضح في هذا المبحث التحريض الفردي والتحريض العام .

(١) - نظام مكافحة الرشوة ، المادة العاشرة ، لعام ١٤١٢ هـ .  
(٢) - حسني ، محمود ، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .  
(٣) - محمد بك ، محمد ، في جرائم النشر ، القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥١ م ، ص ٤١٤ .

## المطلب الأول : التحريض الفردي ( الخاص ) .

الأصل في التحريض أنه يوجه إلى شخص معين أو إلى أشخاص معينين وهو ما يسمى بالتحريض الفردي ( ١ ) .  
ولذلك يقتضي هذا النوع من التحريض توجيه إرادة جان معين بالذات إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنفسه أو بواسطة الغير ، وهو ما يسمى ( بالوكالة الجنائية ) ( ٢ ) .  
وليس هناك وسيلة محددة يقع بها هذا النوع من التحريض ، فقد يكون بالقول أو بالإشارة أو بأية وسيلة تنتج أثرها في خلق فكرة الجريمة لدى الغير أو التشجيع عليها ( ٣ ) .

ويجب أن يكون التحريض مباشراً منصباً على فعل معين غير مشروع ، أما غير المباشر فلا تقع به الجريمة ، ولو أدى ذلك إلى ارتكاب جريمة ، فمن يزرع الحقد والعداوة بين شخصين فيقدم أحدهما على قتل الآخر ، لا يعتبر محرصاً لأن التحريض لم ينصب على فعل القتل ، وإنما على مجرد زرع الحقد ، ولا يعد ذلك جريمة .  
والجدير ذكره أن التحريض الفردي لا يشترط أن يكون علنياً ، فيصح أن يكون غير علني وهذا هو الغالب ( ٤ ) .

(١) - الدرة ، ماهر ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة ، ١٤١١ هـ ، ١٩٩٠ م ، ص ٢٦٨ .

(٢) - عبيد ، رؤوف ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ .

(٣) - سلامة ، مأمون ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩ .

(٤) - القهوجي ، علي ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٥٦٦ .

## المطلب الثاني : التحريض العام .

التحريض العام أو ما يسمى بالتحريض الجماعي هو الموجه إلى الجمهور (١) .

والتحريض العام مقتضاه التأثير في عدة أشخاص غير معلومين للمحرّض ودفعهم لارتكاب جريمة أو جرائم معينة (٢) .

وهو أخطر من التحريض الفردي لأنه لا يوجه إلى شخص أو إلى أشخاص معينين ، بل إلى الجمهور كافة ، ناهيك عن اتساع نطاقه بحكم توجيهه إلى عدد غير معين من الناس (٣) .

وهناك بعض الفروق بين التحريض الفردي والعام تتمثل في الآتي :-

١- التحريض العام لا يكون إلا علانياً وبإحدى طرق العلانية ، كالمنشورات أو وسائل الإعلام الحديثة .

٢- التحريض العام مقصور على الجنايات والجرح ، بينما التحريض الفردي يشمل الجنايات والجرح والمخالفات (٤) .

٣- التحريض العام فعل أصلي قائم بذاته يخضع للعقاب ولو لم يكن له أي أثر ، في حين أن التحريض الفردي لا يخضع للعقاب ما لم تقع ، في صورة فعل تام أو شروع معاقب عليه (٥) .

---

(١) - سلامة ، مأمون ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧ .  
(٢) - عبيد ، رؤوف ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢ .  
(٣) - الدناصوري ، عز الدين ، و الشواربي ، المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .  
(٤) - راشد ، علي ، مبادئ القانون الجنائي ، ج ١ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٠م ، ص ٣٣٢ ، والقانون الجنائي لعلي راشد ، ط ٢ ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م ، ص ٤٦١ .  
(٥) - عبيد ، رؤوف ، مبادئ القسم العام ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣ .

والنظام السعودي عاقب على التحريض العام ، وذلك حسب ما ورد في نظام العمل والعمال ، واعتبره جريمة مستقلة ، لأنه محرم في ذاته وأمر بمعصية ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به " (١) .  
ولذلك ساوى في المعاقبة عليه بين ما إذا ارتكبت الجريمة بناء عليه أم لم ترتكب .

وقد نصت المادة (١٩٠) من نظام العمل والعمال بأنه " من تذرع بإحدى الوسائل المذكورة ، فحمل الآخرين أو حاول حملهم على أن يقفوا عن عملهم بالاتفاق فيما بينهم أو شجعهم أو حاول تشجيعهم على وقف هذا العمل ، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات أو بغرامة مالية من خمسة آلاف ريال إلى عشرة آلاف ريال أو بكليهما معاً " (٢) .

وأيضاً سواء كان هذا التحريض بالقول أو بالكتابة ، فقد ورد في المادة (٧٣) من اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات ما نصه : ( لا يجوز نشر كل ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إقامة النعرات أو البغضاء أو إشاعة الفاحشة أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع ) (٣) .

(١) - النيسابوري ، مسلم ، صحيح مسلم ، مرجع سابق (كتاب الإيمان) باب تجاوز الله تعالى عن حديث النفس ، ج٢ ، ص ٣١١ .

(٢) - نظام العمل والعمال ، المادة (١٩٠) ، لعام ١٣٨٩ هـ .

(٣) - اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر ، صدرت بالقرار الوزاري رقم م / و / ٢٧٥٩ / ١ / م وتاريخ ١٦ / ٦ / ١٤٢٢ هـ ، المادة (٧٣) فقرة (ط) .

و تختص المباحث العامة بمعالجة جميع جرائم أمن الدولة من حيث التحري والرقابة والضبط والتحقيق ، وفق الأنظمة والتعليمات والأوامر المرعية ، وكذلك كل جريمة تمس أمن الدولة في دوافعها أو نتائجها (١).

و بالنظر إلى التحريض العام في قانون العقوبات المصري على سبيل المثال ، نصت المادة (١٧١) على أن : ( كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة أو بالفعل ) (٢) .

وقد تطرق علماء الشريعة الإسلامية لموضوع التحريض على الجريمة عند حديثهم لموضوع جريمة البغي : وعرفوه بأنه " الخروج على الإمام مغالبة " (٣) .

فالخروج على الإمام مغالبة يعتبر تحريضاً ضد الدولة وسيادتها .  
وجرائم أمن الدولة خضعت في الماضي وما تزال لتطورات جداً هامة ، سواء من حيث مفهومها أو المبادئ والأحكام التي تتميز بها .

(١) - مرشد الإجراءات الجنائية ، المملكة العربية السعودية ، وزارة الداخلية ، الإدارة العامة للحقوق ، الحقوق العامة ، الأنظمة والتعليمات ، جرائم أمن الدولة ، الجزء (١٢) عام ١٤٢٣هـ ، ص ١٥١ .

(٢) - الجنزوري ، سمير ، مبادئ قانون العقوبات مقرناً بأحكام الشريعة العامة ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٣) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٧٤ .

والجرائم ضد أمن الدولة تنقسم إلى قسمين :-

- ١- الجرائم التي تستهدف كيان الدولة ووجودها ، وتسمى بجرائم المس بأمن الدولة الخارجي (١) ، ومن هذه الجرائم :-

أ- تحريض المواطن لحمل السلاح ضد بلاده .

ب- تحريض المواطن بالاتصال بدولة أجنبية بقصد حملها على غزو البلاد .

ج- تحريض الجند على الفرار (٢) .

- ٢- الجرائم التي تستهدف تغيير التنظيم السياسي ، وتسمى جرائم المس بأمن الدولة الداخلي (٣) ، ومن هذه الجرائم :-

أ- التحريض على تخريب أملاك الدولة .

ب- التحريض على ترك العمل والامتناع عنه .

ج- التحريض على كراهية ومخالفة النظام وعدم الانقياد للقوانين .

د- التحريض على قلب نظام الحكم (٤) .

---

(١) - الخليلي ، أحمد ، القانون الجنائي الخاص ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) - أ - شمس ، رياض ، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر ، ج١ ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ م ، ص ١٦٨ .

ب - الفاضل ، محمد ، الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، دمشق ، وزارة الثقافة ، ١٩٨٧ م ، ص ٦٢٠ .

(٣) - الخليلي ، أحمد ، القانون الجنائي الخاص ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٤) - أ - شمس ، رياض ، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٦٨ .

ب - الفاضل ، محمد ، الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٦٢٠ .



## الفصل الثالث عناصر التحريض وشروطه

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : عناصر التحريض

المبحث الثاني : شروط التحريض

## المبحث الأول عناصر التحريض

وفيه أربعة مطالب :-

المطلب الأول : الهدف من التحريض

المطلب الثاني : المحرِّض

المطلب الثالث : الشخص الموجه إليه التحريض  
( المحرِّض )

المطلب الرابع : المستهدف من جريمة التحريض  
( المجني عليه )

## المطلب الأول : الهدف من التحريض .

لا بد أن ينصب التحريض على طلب إثيان جريمة بصورة مباشرة ، أياً كان نوعها ، جنائية كانت ، أو جنحة ، أو مخالفة ، ويكون التحريض على ارتكاب الواقعة المكونة للجريمة ، كالتحريض على إزهاق الروح ، أو التخلص من آخر ( في القتل ) ، أو الاستيلاء على مال الغير ، أو إفقاره ( في السرقة ) .

أما إذا كان التوجيه إلى الجريمة في صورة غير مباشرة ، أي لم يكن هدفه الدفع إلى الجريمة ، فإنه والحالة تلك منقطع الصلة بالجريمة ولا يعتبر تحريضاً على الجريمة ، فمن يتحدث عن شخص بحقد وبغضاء ، وكراهية ، مما يدفع بالفاعل إلى ارتكاب الجريمة ، فلا يعتبر محرّضاً ، لأنه لم يهدف إلى إيقاع وارتكاب الجريمة (١) .

إذاً يجب أن يكون التحريض منصّباً على ارتكاب جريمة معينة ، أو جرائم محددة بعينها ، وأن يكون هذا التحريض جدياً وذا تأثير حاسم (٢) . فمحل التحريض هو الفعل المكون للجريمة ، أو الجرائم المعاقب على إثيانها ، بغض النظر عن عقوبتها وشدتها ، فالتحريض لكي يكون جنائياً ومعاقباً عليه ، لا بد أن يهدف إلى توجيه إرادة المحرّض لارتكاب ما يحرم إثيانها واقترافه ، ويترتب على ذلك إيقاع العقوبة على فاعله (٣) . والأنظمة السعودية لا تعاقب على التحريض باعتباره وسيلة من وسائل الاشتراك إلا إذا أفضى إلى وقوع جريمة .

(١) - عالية ، سمير ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .  
(٢) - الفاضل ، محمد ، المبادئ العامة في التشريع الجزائي ، دمشق ، مطبعة الراودي ، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م ، ص ٢٢٤ .  
(٣) - حسني ، محمود ، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

## المطلب الثاني : المحرّض .

دور المحرّض يتمثل في تحبيذ الجريمة وإبراز دوافعها والغض من شأن العقبات التي تعترض تنفيذها ، فالمحرّض يعبر عن فكره (١) .

ويتميز نشاط المحرّض ودوره بأنه يؤدي إلى نتيجتين : نفسية ومادية ، أما النتيجة النفسية : - فتبدو في تأثر نفسية الفاعل بالتحريض واندفاعه إلى الجريمة ، وأما النتيجة المادية : - فتتمثل في الجريمة التي يرتكبها الفاعل مادياً بناءً على ذلك التحريض (٢) .

فدور المحرّض يتمثل في عمل إيجابي يتجه إلى التأثير على تفكير الشخص المحرّض ودفعه إلى الجريمة ، وذلك بتزيين فكرتها لديه .

ويستوي لدى القانون سبل التعبير فلا فرق بين تحريض عن طريق القول وتحريض عن طريق الكتابة ، بل إن الإيماء إذا كانت له بالنظر إلى الظروف التي صدر فيها دلالة واضحة يصلح تعبيراً عن الفكرة (٣) .

ويعني ذلك أنه ليس بشرط أن يكون التحريض صريحاً بحيث يذكر المحرّض نوع الجريمة ، ويعبر عن إرادته القاطعة في ارتكابها ، فقد يكون نشاط المحرّض صريحاً ، بحيث يذكر أسلوب تنفيذ الجريمة ، وقد يكون ضمناً (٤) .

(١) - حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .  
(٢) - عالية ، سمير ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .  
(٣) - حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .  
(٤) - حسني ، محمود ، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

والجدير ذكره أن المحرّض لا بد أن يقصد من ذلك كله إيقاع الجريمة ، فلا يكفي الكلام العابر أو إظهار عيوب الشخص ، أو مجرد استحسان فكرة الجريمة ، فهذا لا يعد تحريضاً (١) .

فلو أن زيدا حرّض محمداً على كراهية سالم ، فتطورت الأمور إلى قيام محمد بارتكاب جريمة بسالم ، فإن زيدا لا يعتبر محرّضاً على ارتكاب الجريمة ، وإنما انصب تحريضه على إفساد العلاقة وإثارة البغضاء بين شخصين ، فليس هنا جريمة تستحق عقاباً دنيوياً (٢) .

فالتحريض يلزم أن يكون من شأنه خلق فكرة الجريمة والتصميم عليها ، إما في ذهن كان في الأصل خالياً منها ، أي لم يفكر من قبل فيها ، وإما في ذهن كان متردداً في ارتكابها ، وهو ما يفرض أن إرادة الفاعل الإجرامية كانت معبأة أصلاً لكنها مترددة ، وما سلوك المحرّض إلا تعزيزاً للمشيئة الإجرامية بإزالة التردد وتدعيم الثقة في الفكرة مقترناً بالحاح (٣) .

---

(١) - راشد ، على ، القانون الجنائي ، المدخل وأصول النظرية العامة ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ م ، ص ٤٩٠ .

(٢) - الدرة ، ماهر ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

(٣) - أبو عامر ، قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

### المطلب الثالث : الشخص الموجه إليه التحريض ( المحرّض ) .

خاصية التحريض أنه خطاب موجه إلى العواطف أو الشهوات أو الميول أو الغرائز وليس احتكاماً إلى العقول فيما تقبله أو ترفضه من قضايا وبراهين صحيحة أو فاسدة ، ولذلك يحرص المحرّض على توخي الإيجاز والقطع في التعبير ، وقد يستغني عن الكلام بالإشارة الحاسمة أو بالصيحة الملهبة ، وقلما يلجأ إلى الإطالة إلا إذا ضمن ألا يفتر حماس سامعه ، فجوهر كل تحريض هو الإيحاء : أي تلك العملية النفسية التي تتلخص في إدخال فكرة في وجدان شخص فتترجم نفسها إلى أعمال ، ذلك لأن الفكرة متى استقرت بغير منازع في وجدان بعينه مالت بحكم طبيعة النفس إلى التحول إلى فعل أو ترك ( ١ ) .

ولكي يكون التحريض مؤثراً لا بد أن يكون موجهاً إلى من يمكن أن يقع تحت تأثيره ( ٢ ) .

فيلزم أن يكون الشخص المحرّض مكلفاً بالغاً عاقلاً ، أسوة بالمحرّض في ذلك ، وأن يكون عالماً بخطورة وجرم ما يفعله ( ٣ ) .

والأصل في التحريض أن يكون شخصياً ، أي موجهاً إلى شخص أو أشخاص معينين بالذات ، وليس بشرط أن يكون المحرّض عالماً بمن وجه إليه التحريض ، بل يكفي أن يصل إليه النشاط الدافع إلى الجريمة فالاتفاق ليس شرطاً في التحريض ، بل هو وسيلة من وسائله .

ولا يمنع أن يكون التحريض عاماً موجهاً إلى أفراد الجمهور دون تمييز ، ولكن يشترط فيه أن يكون علنياً ، أي بإحدى وسائل النشر ( ٤ ) .

(١) - محمد بك ، محمد ، في جرائم النشر ، القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥١ م ، ص ٤١٤ .

(٢) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٣) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٩٣ .

(٤) - أ. عالية ، سمير ، شرح قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

ب- الدرّة ، ماهر ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، ص ٢٦٧ .

## المطلب الرابع : المستهدف من جريمة التحريض ( المجني عليه ) .

في الفقه الإسلامي عُرّف المجني عليه بأنه من وقعت الجريمة على نفسه ، أو ماله ، أو على حق من حقوقه ، ولا تشترط الشريعة أن يكون المجني عليه مختاراً مدركاً ، بل تعتبر الشريعة الإنسان مجنياً عليه ولو لم ينفصل عن أمه ( ١ ) .

والتحريض ليس مقصوداً حصوله على شخص طبيعي ، بل قد يقع على شخص معنوي ، والمقصود بالشخص المعنوي : - هو ( شخص يتكون من اجتماع عناصر أشخاص أو أموال يقدر له التشريع كياناً قانونياً منتزعاً منها ، مستقلاً عنها ) ( ٢ ) .

كأن يكون التحريض على سرقة مالٍ عام أو ما في حكمه ( ٣ ) .

أما شراح القانون فقد عرفوا المجني عليه بأنه : الشخص المحمي بنص القانون من الجريمة .

وعرّف أيضاً بأنه : الشخص الذي يتحمل الآثار المباشرة للجريمة . وقد أوردوا تعريفاً يبين المقصود بالمجني عليه وهو : " الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ارتكبت ضده الجريمة ، ولو لم يصبه ضرر من جرائمها على الإطلاق " .

---

(١) - أ- عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧ .  
ب- احمد ، هلالى ، تجريم فكرة التعسف كوسيلة لحماية المجني عليه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ م ، ص ٢٤١ .  
(٢) - أ- الزرقا ، مصطفى ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد ، الجزء الثالث ، دمشق ، مطبعة طربين ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٥ م ، ص ٢٧٢ .  
ب- موسى ، محمود ، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٨٥ م ، ص ٣٠ .  
(٣) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

فالقانون يسبغ حمايته على كافة الأشخاص أصحاب الحقوق بصفة مطلقة ، فكل شخص صاحب حق يكون مجنياً عليه في الجريمة التي وقعت مهما كان وصفه وجنسه ونوعه (١) .

فالشريعة والقانون تتفقان جميعاً في صحة أن يكون المجني عليه والذي استهدفه التحريض إنساناً مميزاً أو غير مميز عاقلاً أو مجنوناً ، وأيضاً أن يكون إنساناً طبيعياً أو معنوياً ، فرداً أو جماعة ، كما أن القوانين تحمي الجنين قبل أن ينفصل عن أمه فتعاقب على الإجهاض - كما في المادة (١٦٠) من قانون العقوبات المصري - سواء حدث من الأم أو من غيرها ، وتحمي جدث الميت ورفاته ، فتعاقب من ينتهك حرمة القبور ، وهي بذلك تتفق مع الشريعة (٢) .

---

(١) - نجم ، محمد ، رضا المجني عليه وأثرها على المسؤولية الجنائية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ م ، ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ .



## المبحث الثاني شروط التحريض

وفيه أربعة مطالب :-

المطلب الأول : أن ينصب التحريض على جريمة

المطلب الثاني : أن يكون التحريض على جريمة أو جرائم معينة

المطلب الثالث : العلاقة الزمنية بين التحريض والجريمة

المطلب الرابع : قبول المحرّض للتحريض

## المبحث الثاني : شروط التحريض .

شروط التحريض هي العناصر الأساسية التي ينبغي توافرها في النشاط التحريضي الصادر عن شخص ما ، وذلك لكي تسند إليه المسؤولية الجزائية ، ويصبح نشاطه معاقباً عليه ، وفي حالة تخلف أحد هذه الشروط تنتفي صفة التحريض الجرمي عن النشاط التحريضي .

والشرط في اللغة :- بمعنى إلزام الشيء والالتزامه في البيع ونحوه ، وجمعه شروط ( ١ ) .

وفي الاصطلاح :- ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ( ٢ ) .

وسنبحث فيما يلي هذه الشروط :-

### المطلب الأول : أن ينصب التحريض على جريمة .

ويقصد بهذا الشرط أن تتجه إرادة المحرّض إلى خلق فكرة الجريمة لدى شخص آخر ، وهذا يعني أن يكون موضوع التحريض فعلاً غير مشروع ، فلا عقاب على التحريض الذي ينطوي على النية الحسنة لدفع آخر إلى عمل الخير أو إيجاد الحافز لديه على الإنفاق في سبيل الله والدفاع عن الوطن ( ٣ ) .

والتحريض غير المشروع تعده الشريعة الإسلامية جريمة ، سواء كانت هذه الجريمة من جرائم الحدود أو من جرائم التعازير .

(١) - البستاني ، بطرس ، قطر المحيط ، المجلد الأول ، بيروت ، مكتبة لبنان ، بدون تاريخ ، ص ١٠٢٨ ، مادة ( شرط ) .

(٢) - الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى ، الجزء السادس والعشرون ، الكويت ، مطابع دار الصفاة ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م ، مادة ( شرط ) ، ص ٥ .

(٣) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

والأساس في اعتبار الفعل جريمة في الشريعة الإسلامية هو كون الفعل فيه اعتداء على النفس أو الدين أو المال أو النسل أو العقل ، وتلك مصالح الدنيا والآخرة بلا شك ، فما نهى الله عنه فهو معصية متمثلاً في وقوع جريمة ، ويكون العقاب عليها واجباً إذا أمكن إثباتها وإجراء البيئات القضائية عليها ، فالإسلام لم يترك الأمر سدى ، كما قال تعالى : ( أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ) ( ١ ) .

فالأوامر القرآنية والنبوية والنواهي هي التي تكشف عن المطلوب والمنهي عنه شرعاً ، وهي التي تحوي في ثناياها بيان الجريمة ، وولي الأمر هو الذي يميز بين ما يجري عليه الإثبات وما لا يجري من أوامر الشرع ونواهيها ، حتى يمكن اعتبار الفعل جريمة من الناحية القضائية .

" فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " ، " ولا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص " أي أن أفعال المكلف المسئول لا يمكن وصفها بأنها محرمة ما لم يرد نص بتحريمها ، ذلك لأن الأصل في الأشياء الإباحة ( ٢ ) .

---

(١) - سورة القيامة ، آية رقم (٣٦) .  
(٢) - أ - أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ ، ١٨٥ .  
ب - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

## المطلب الثاني : أن يكون التحريض على جريمة أو جرائم معينة .

ويقصد بهذا الشرط ، أن ينصب النشاط التحريضي على موضوع معين ، يتمثل في جريمة أو جرائم معينة ومحددة ، يعاقب عليها القانون فلا يعتبر تحريضاً جنائياً إذا كان التوجيه إلى الجريمة يأخذ صورة غير مباشرة ، كأن يوقع العداوة والكراهية الشديدة بين شخصين فيرتكب أحدهما جريمة ضد الآخر ، أو أن يحرض أحدهم شخصاً للإضرار بثالث ، في أية صورة كانت ، ما لم يكن هناك ضرر ينشأ عنه جريمة محددة ومعينة (١) .

لذلك لا يعتبر تحريضاً بالمعنى القانوني توجيه شخص لارتكاب جرائم غير محددة ، أو غير معينة ، ليختار الفاعل فيما بعد واحدة منها ، لأنه وإن كان يتوقعها فهو لا يعلمها على وجه التحديد (٢) .

ويجب ملاحظة أن شرط كون التحريض مباشراً ينبع من ضرورة ضمان حرية التعبير ، حيث لا يؤخذ كل ما يتحدث فيه الناس على أنه تحريض على الجريمة ، حتى ولو كان ينطوي على إثارة الحقد والكراهية نحو شخص أو أشخاص ، طالما أنه لا يهدف مباشرة لارتكاب جريمة معينة ، فلو أن خطيباً هاجم في خطبته مسئولاً معيناً وطعن في ذمته ونعته بما لا يتفق مع منصبه ، فأثار هذا الطعن في نفس احد المستمعين بغضاً شديداً ، دفعه إلى الاعتداء بالضرب على المطعون فيه ، فلا يعد هذا الخطيب شريكاً في جريمة الضرب هذه ومحرضاً عليها ، لأنه لم ينصب صراحة ولا دلالة على الجريمة بعينها التي ارتكبها المعتدي

(١) - حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات اللبناني ، مرجع سابق ، ص ٦١٨ ، ٦١٩ .

(٢) - السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

ولكن لا يشترط في التحريض المباشر أن يكون صريحاً فقد يكون ضمناً ، بأن يتم عن طريق التلميح ، ولا يمنع هذا من كونه مباشراً (١).

خاصة إذا سيق بأسلوب مفعم بالإيحاء حافل بالإثارة ، ومن قبيل ذلك أن يعتمد الشخص إلى من يعرف عنه حدة الطبع وسرعة الاستثارة فيلقي إليه بخبر معين في ظروف و ملابس و بطريقة تتضمن معنى التحريض على ارتكاب الجريمة ، كأن يخبره بخيانة زوجته ويحثه على طلاقها فيقتلها ، فالمخبر هنا لا يكون محرّضاً لأنه لم يبيث فكرة القتل في نفس الزوج ، وإنما الزوج نفسه هو الذي استولد من النبأ مشروعاً إجرامياً (٢).

### المطلب الثالث : العلاقة الزمنية بين التحريض والجريمة .

تحدد العلاقة الزمنية بين التحريض والجريمة من خلال سلوك المحرّض ومدى ارتباطه بالفعل وتأثيره في وقوعه ، ولا جدال في أن التحريض الذي يعتبر جريمة شكلية يجب أن يكون قد صدر قبل وقوع الفعل المجرم ، فيكون التحريض كمبدأ عام سابق على وقوع الجريمة ، وهذا المظهر يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر التحريض (٣) .

إنما الجدل في تكييف التحريض على أنه وسيلة تدخل ( اشتراك ) بحيث يتصور حدوث الاشتراك بشكل عام قبل أو أثناء أو عقب ارتكاب الجريمة ، لأن الشريك يستعير إجرامه من إجرام الفاعل الأصلي ، فالمادة ( ٤٠ ) من قانون العقوبات المصري على سبيل

(١) - راشد ، على ، القانون الجنائي المدخل وأصول النظرية العامة ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .  
(٢) - محمد ، عوض ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٦٩ .  
(٣) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

المثال ، لا تشترط أن يكون التحريض سابقاً للجريمة ، ولم تحدد طرق معينة يقوم التحريض بها ، إنما اشترطت فقط أن يكون الفعل قد وقع بناء على النشاط التحريضي .

إلا أن بعض القوانين ومنها القانون المغربي لا يعاقب على التحريض المصاحب للجريمة ، والذي حصر وسائل التحريض بوسائل معينة يفترض وقوعها قبل ارتكاب الفعل فتكون سابقة عليه ، ولا يعتبر من قبيل التحريض وقوع الفعل بغير هذه الوسائل ، وبدراسة هذه الوسائل يتضح أنها من النوع الذي يسبق قيام الجريمة المحرّض عليها (١) .

وإذا كان قانون العقوبات المصري لا يشترط وقوع التحريض بطريقة محددة ، وإنما يقوم بأية طريقة يترك أمر تقديرها نهائياً للقاضي الموضوع ، فإنه من المتصور والحالة هذه أن يسبق التحريض وقوع الجريمة ، ومن الممكن أن يقع مصاحباً لها ، إلا أن محكمة النقض المصرية قررت في أحد أحكامها بأن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه إلا إذا كانت سابقة لتنفيذ الجريمة (٢) .

والرأي الأقرب للصواب أن التحريض يجب أن يتم في مرحلة سابقة لوقوع الجريمة موضوع التحريض مادام هو الذي يوجد لها ويدفع إلى وقوعها ابتداءً ، لاسيما وأنه سبق وأن أوضحنا بأن التحريض لا يتم إلا عن طريق وسائل معينة متمثلة في إعطاء الهدية ، أو استعمال التهديد أو الحيلة أو الخديعة أو استخدام السلطة أو الصولة ، فإنه باستقراء هذه الطرق والوسائل يتضح لنا أنها تعتبر من الوسائل التي ينبغي أتباعها لقيام جريمة التحريض في فترة تسبق وقوع الجريمة .

(١) - المجذوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .  
(٢) - عبيد ، رؤوف ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، مرجع سابق ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

## المطلب الرابع : قبول المحرّض للتحريض .

الأصل أنّ النشاط التحريضي لا يعاقب عليه ما لم يلق قبولا من المحرّض ، ويستدل على ذلك من مباشرته بتنفيذ الفعل المحرّض عليه ، ولا يقلل من قيمة هذا النشاط إذا ما كانت الجريمة المحرّض عليها قد ارتكبت تامة أو أوقف تنفيذها لسبب خارج عن إرادة المنفذ (١).

ولا يسأل المحرّض عن التحريض ما لم يكن المحرّض قد ارتكب جريمته بإغراء من المحرّض وتحت تأثيره ، و إلا أصبح غير معاقب عليه إلا بدليل ، فحين يرتكب المنفذ فعل القتل تحت تأثير التحريض يكون قد ترجم عن قبوله لذلك التحريض ، فأتبعه بأثر مادي ملموس وهو جريمة القتل ، ولكن إذا ارتكب المنفذ جريمة سرقة وكان تحريضه على القتل ، فإن المحرّض لا يسأل عن هذا الفعل ، لانقطاع علاقة السببية من جهة ، ولكون النشاط التحريضي لم ينتج الأثر المقصود من جهة أخرى (٢) .

أما إذا دفع المحرّض المحرّض على ارتكاب جريمة فارتكب الأخير الجريمة في جوهرها إلا أنه غير في ظروف ارتكابها في طريقة التنفيذ ، كأن يحرضه على قتل بالسم فيرتكب المحرّض الجريمة بالطعن بالسكين ، أو بأي طريقة أخرى ، فإن المحرّض يعتبر مسئولا عن التحريض على القتل ، لأن جوهره لم يتغير .

(١) - الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢) - المجذوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

وأيضاً يعتبر المحرّض مسئولاً عن تحريضه فيما لو أخطاء المحرّض في الشخص المحرّض عليه أو حاد عن الهدف ، كأن يكون التحريض يهدف إلى قتل شخص محددة أوصافه فيخطئ المحرّض ويقتل رجلاً آخر ، ففي هذه الحالة الخطأ لا يؤثر في مسؤولية المحرّض ، لأن زياداً وعمراً في نظر القانون سواء ، والتحريض أساساً كان على القتل وتم القتل بناء عليه (١) .

وقبول المحرّض للتحريض ليس ضرورياً أن يكون صريحاً ، فلا يلزم أن يعلن المحرّض عن قبوله للتحريض صراحة ، بل يكفي القيام بارتكاب أي فعل يدل على قبول التحريض (٢) .

---

(١) - عوض ، محمد ، قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) - راشد ، علي ، القانون الجنائي ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .



## الفصل الرابع عقوبة التحريض

وفيه ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : عقوبة التحريض في الفقه

المبحث الثاني : عقوبة التحريض في النظام

المبحث الثالث: عقوبة التحريض بين الشريعة والقانون

## المبحث الأول : عقوبة التحريض في الفقه .

ميزت قواعد الشريعة الإسلامية بين الفاعل والشريك ، فاعتبرت الأول شريكاً مباشراً ، في حين أطلقت على الثاني تعبير الشريك المتسبب ، والشريك المباشر بنظر الفقه الإسلامي : هو من يقوم بتنفيذ الفعل المكون للركن المادي للجريمة ، بمعنى أن الفاعل هو من يقوم بنفسه بتنفيذ الجريمة .

وطبقاً لهذا المعيار ، فإنه لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار المحرض على الجريمة فاعلاً لها ، مهما بلغ نشاطه التحريضي ، كونه شريكاً متسبباً في وقوع الجريمة ، ولا يدخل نشاطه في تنفيذ الركن المادي لها ، حيث يعتبر سبباً غير مباشر في تحقيقها والذي يتم عن طريق فاعلها الأصلي .

وعلى ضوء ذلك ميزت قواعد الشريعة الإسلامية بين عقوبة الشريك المباشر والشريك المتسبب ، بمعنى أنها لم تأخذ بمبدأ المساواة في العقوبة بينهما ، ويعود سبب ذلك إلى أن الاشتراك بالتسبب في الشريعة الإسلامية بشكل عام ، ويدخل في نطاقه التحريض بشكل خاص لم ينل اهتمام فقهاء الإسلام ، ذلك أن تركيزهم انصب على بيان أحكام الجرائم ذات العقوبة المقدرّة وهي الحدود والقصاص ، كونها جرائم محددة من قبل الشارع حقاً لله تعالى ، فلا يقبل التنازل عنها والتغيير والتبديل فيها ، وما على القاضي إلا الحكم بموجبها في حال ثبوتها (١) .

(١) - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

بينما تعتبر جرائم التعزير جرائم متغيرة ، تتأثر بظروف المجتمع من حيث الزمان والمكان للاستجابة مع ما يستجد من متغيرات ، لذلك لم يهتم فقهاء الإسلام بهذا النوع من الجرائم ولم تسلط الأضواء على مرتكبيها .

والقاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي أن جرائم الحدود والقصاص تطبق على الفاعل الأصلي الشريك المباشر ، بينما المحرّض " الشريك بالتسبب " لا يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجرائم ، بل يعاقب بعقوبة تعزيرية ( ١ ) .

وتكمن الحكمة في تطبيق العقوبات المقررة على الشريك المباشر في أن هذه العقوبات بالغة الشدة والقسوة ، فلا توقع إلا على من ارتكب الجريمة مباشرة ، بينما نجد الشريك بالتسبب لا ينفذ الجريمة بنفسه الأمر الذي يعتبر شبهة في الإسلام ، ولما كانت الحدود تدرأ بالشبهات عملاً بالحديث النبوي الشريف " إدروا الحدود بالشبهات " فلا يمكن إقامة الحد على المحرّض ، وينحصر عقابه في التعزير فحسب .

على أن الشريعة الإسلامية اشترطت وقوع الجريمة المحرّض عليها ليتم معاقبة مرتكبيها ، وهذا هو الأصل العام فيما يتعلق بالاشتراك مباشرة أو بالتسبب ، إلا أن فقهاء الشريعة الإسلامية يضعون استثناءات على هذه القاعدة ، حيث يعتبرون التحريض جريمة مستقلة ، بصرف النظر عن وقوع الجريمة المحرّض عليها أو عدم وقوعها ويجدون سندهم الشرعي في أمرين :-

---

(١) - فوزي ، شريف ، مبادئ التشريع الجنائي الإسلامي ، جدة ، مكتبة الخدمات الحديثة ، ص ١٥٢ .

أولهما : أن الشريعة الإسلامية تنظر إلى التحريض على أنه معصية ، معاقب عليها بعقوبة تعزيرية (١) ، كذلك فإن الشرع الإسلامي يحرّم الأمر بالمنكر والإعانة عليه ، والجريمة بشكل عام من أشد المنكرات وأكبرها ، قال تعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ) (٢) ، وقال تعالى : ( وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) (٣) .

ثانيها : أن التحريض على الجريمة يسفر عن ارتكاب فعل غير مشروع ويعتبر محرماً بنظر الشريعة الإسلامية ، وطبقاً للقاعدة الأصولية فإن ما يؤدي إلى المحرّم فهو محرّم .

وبهذه المبررات التي تجد سندها في الشريعة الإسلامية ، يرى فقهاء هذه الشريعة جواز معاقبة المحرّض ، وإن لم يفض تحريضه إلى وقوع الجريمة المحرّض عليها .

فالتحريض الجنائي في الشريعة الإسلامية يعتبر جريمة معاقب عليها ، ولا يتاح للمحرّض أي فرصة للإفلات من العقاب في ضوء قواعد وأحكام هذه الشريعة الغراء ، إضافة إلى ما قدمه فقهاؤها من معايير مرنة تستند إلى أصول سماوية مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ، ومن دلائل أخرى تقوم على هذين الأصلين الرئيسيين نصاً و معنى (٤) .

وقد سبق أن بيّنا وسائل التحريض والمتمثلة في التهديد ( الإكراه )

(١) - أ - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ وما بعدها .

ب- الداودي ، غالب ، شرح قانون العقوبات العراقي ، القسم العام ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .

(٢) - سورة آل عمران ، آية (١١٠) .

(٣) - سورة المائدة ، آية (٢) .

(٤) - الدريني ، فتحي ، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤م ، ص ٦٤

واستغلال السلطة أو الصولة (الأمر) ، والهدية أو الوعد ، والمخادعة  
والدسيسة ، وإعلان النشاط التحريضي (١) .

والتهديد (الإكراه) يجب ألا يصل إلى مرحلة سلب الإرادة ، بمعنى يجب  
أن لا يكون ملجئاً .

فإذا كانت الوسيلة التهديد فالعقوبة تقع على المباشر دون المحرّض ، لأن  
الإكراه والحال تلك لا يجعل المكره آلة في يد المكره ، فالمكره لم يُعدم  
الاختيار ، لتمكنه من الصبر على تحمل ما هدد به ، وهذا لا يمنع من  
عقوبة المحرّض بما يراه القاضي مناسباً (٢) ، فيعاقب عقوبة تعزيرية  
مناسبة لفعله .

أما إذا كان التحريض عن طريق استغلال السلطة أو الصولة والمتمثل  
في الأمر ، فيختلف حكمه بين ما إذا كان المأمور مكلفاً أو غير مكلف :

- ١- إذا كان المأمور غير مكلف كالصبي أو المجنون أو حسن النية  
فالعقاب على الأمر ، لأن المباشر مجرد آلة في يد الأمر ، وقد  
أشرنا إلى أن هذا لا يعد تحريضاً ، بل يعد الأمر فاعلاً معنوياً .
- ٢- أما إذا كان المأمور مكلفاً ، فإما أن يكون للأمر عليه سلطان  
أو لا سلطان له عليه ، فإن كان للأمر عليه سلطان فالعقاب على  
الأمر فقط عند أبي حنيفة (٣) لأن أمر السلطان عنده من قبيل  
الإكراه .

(١) - انظر ص (٩٨) من هذا البحث .

(٢) - أ- الكسائي ، علاء الدين ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

ب- ابن رشد ، محمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ص ٢٩٧ .

(٣) - الكسائي ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

وكذلك المالكية فإنهم يعتبرونه من قبيل الإكراه ، ولذلك فإنهم يوجبون عقاب الأمر (المحرّض) ، والمنفذ (١) .

ويرى الشافعية والحنابلة أنه لو أمر السلطان بقتل رجل بغير حق ، فإن كان المأمور لا يعلم أن قتله بغير حق ، فالقصاص على الأمر ، لأن المأمور معذور في قتله ، ولأن الظاهر أن الإمام لا يأمر إلا بالحق ، ولوجوب طاعة الإمام في غير المعصية ، ولأنه إذا كان غير عالم بتحريم القتل فهو معتقد لإباحته ، وذلك شبهة تمنع العقاب ، كما لو اعتقده صيداً فرماه فبان إنساناً ، ولأن حكمة القصاص الزجر ، ولا يحصل ذلك في مُعتَقِد الإباحة ، وإذا لم يجب على المأمور فإنه يجب على الأمر ، لأن المأمور آلة لا يمكن إيجاب القصاص عليه فوجب على المتسبب به ، كما لو أنهشه حية ، ويؤدب المأمور (٢) .

قال الإمام أحمد : ( يضرب ويؤدب ) (٣) .

أما إذا كان المأمور يعلم أنه يقتله بغير حق فالقصاص على المأمور ، لأنه لا تجوز الطاعة في المعصية ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أمركم منهم بمعصية فلا تطيعوه " (٤) أما الأمر فيعزر (٥) .

(١) - نجم ، شاس ، عقد الجواهر الثمينة ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م ، ص ٢٢٧ .

(٢) - أ- الشيرازي ، إبراهيم ، المهذب في فقه الإمام الشافعي ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م ، ص ١٧٧ .

ب- البهوتي ، منصور ، شرح منتهى الإردات ، الجزء الثالث ، دار الفكر ، ص ٢٦٢ .  
ج - المقدسي ، عبد الرحمن ، العدة شرح العمدة في فقه الإمام أحمد ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، بدون تاريخ ، ص ٤٩٢ .

(٣) - المقدسي ، عبد الرحمن ، العدة شرح العمدة ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .

(٤) - ابن ماجه ، محمد ، سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب لا طاعة في معصية الله ، ج ٢ ، ص ٩٥٦ .

(٥) - الشيرازي ، إبراهيم ، المهذب ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ ، وعقد الجواهر الثمينة لشاس نجم ، ص ٢٦٢ ، والعدة شرح العمدة لعبد الرحمن المقدسي ، ص ٥٧٥ .

أما إذا لم يكن للأمر على المأمور سلطان ، فالقصاص على المباشر وحده ، ويعزر الأمر (المحرّض) على تحريضه بما لا يصل إلى عقوبة الجريمة (١) .

ويرى المالكية إضافة إلى ذلك أن الأمر إذا كان حاضراً تنفيذ الجريمة فإنه يقتص منه كذلك ، لامتناعه عن تخليص المجني عليه ، مع قدرته على ذلك (٢) .

أما الظاهرية فيرون أنه إذا كان الأمر هو الدافع لارتكاب الجريمة ، فالقصاص على الأمر (المحرّض) والمأمور معاً (٣) .  
والرأي الراجح : هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة على التفصيل الذي ذكره ، لأن الإمام لا يباشر القتل بنفسه عادة ، وإنما يأمر به غيره ، فإذا أمر به غيره وباشر ذلك الغير القتل بغير حق - وكان لا يعلم أنه يقتله بغير حق - تعلق الحكم بالإمام ، كما لو قتله بيده ، وأما المأمور فلا يجب عليه القود ، لأن إتباع أمر الإمام واجب عليه ، ولأن الظاهر أن الإمام لا يأمر إلا بحق (٤) .

- 
- (١) - الكسائي ، بدائع الصنائع ، مرجع سابق ، ج٧ ، ص ١٧٦ ، عقد الجواهر الثمينة ، ج٣ ص ٢٢٧ ، والخرشي على مختصر الخليل الجزء الثامن ، ص ١٠ ، والمهذب للشيرازي ، الجزء الثاني ص ١٧٧ ، والمغني لابن قدامة ، وكشاف القناع للبهوتي ، المجلد الخامس ، ص ٥١٨ .  
(٢) - العدوي ، علي ، في حاشيته على حاشية الخرشي على مختصر الخليل ، الجزء الثامن ، بيروت ، دار صادر ، ص ١٠ ، ١١ .  
(٣) - ابن حزم ، علي ، المحلى ، الجزء العاشر ، المجلد السابع ، بيروت ، المكتب التجاري للنشر والتوزيع ، ص ٥٧١ .  
(٤) - الكسائي ، بدائع الصنائع ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

## المبحث الثاني : عقوبة التحريض في النظام .

النظام الجنائي السعودي في أغلب أنظمتة التعزيرية يعتبر التحريض أحد وسائل الاشتراك في الجريمة ، وساوى في العقوبة بينه وبين الفاعل الأصلي ، لأنه من العقوبات التي فوض ولي الأمر في تقدير العقاب المناسب بشأنها .

حيث جعل عقوبة المحرّض على الجريمة مماثلة لعقوبة الفاعل الأصلي للجريمة .

وأغلب الأنظمة السعودية تحدثت عن المحرّض بلفظ الشريك ، ذلك أن المحرّض شريك في الجريمة ، فلفظ الاشتراك يطلق سواء كان تحريضاً أو اتفاقاً أو مساعدة .

وقد سبق أن بينّا أن النظام السعودي في تقسيمه لنظرية الاشتراك في الجريمة مماثل في التسمية لما سار عليه الفقه الإسلامي (١) .

ذلك أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٩٠/١ بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ نص في المادة السابعة منه بأنه " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة " .

ومن قبله ما جاء في وثيقة الملك عبد العزيز سنة ١٣٤٣هـ والتي نصت على أن مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من كتاب الله ، ومما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما أقره علماء الإسلام الأعلام بطريق القياس ، أو أجمعوا عليه مما ليس في كتاب ولا سنة .

(١) - بهنسي ، أحمد ، نظريات في الفقه الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .



وعقوبة المحرّض في النظام السعودي تتضح في سياق المواد التالية والتي تكلمت عن عقوبة الفاعل الأصلي والشريك :

**أولاً: نظام مكافحة الرشوة :** ( يعاقب الراشي والوسيط وكل من اشترك في احدى الجرائم الواردة في هذا النظام بالعقوبة المنصوص عليها في المادة التي تجرمها ، ويعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق أو حرّض أو ساعد في ارتكابها مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة ) (١) .

فالعقوبة الأصلية عموماً ، يعاقب بها الموظف المرتشي وكذلك من أسهم معه في ارتكاب الرشوة من غيره من الأشخاص ، فيكون الموظف ( المرتشي ) هو الفاعل الأصلي ، ويتعرض من أسهم معه لذات العقوبة. وليس معنى تعريض الشريك لذات العقوبة التي يتعرض لها الفاعل الأصلي أن يعاقب بعقوبة مماثلة تماماً لما يعاقب به الفاعل الأصلي ، بل يعني ذلك الخضوع للنص الذي يحدد نطاق عقاب هذا الفاعل الأصلي ( المرتشي ) (٢) .

وبناء عليه ، فإن جهة الحكم يكون لديها سلطة تقديرية كافية ، لمراعاة ملابسات الجريمة ، وظروف الجاني ، وذلك بالنسبة لكل مساهم على حدة ، وفقاً لأصول التفريد القضائي الجنائي ، ويترتب على ذلك أن يصبح من المتصور أن يعاقب الفاعل الأصلي بعقوبة ما شديدة ، بينما يعاقب الراشي والوسيط في جريمته بعقوبة أخف من عقوبته ، كما يتصور العكس ، وذلك وفقاً لكثافة ومدى خطورة دور وشخصية كل

(١) - نظام مكافحة الرشوة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٦) وتاريخ ١٢/٢٩/١٤١٢ هـ ، المادة العاشرة .  
(٢) - نور ، أسامة ، جريمة الرشوة في النظام السعودي ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ص ١٣٥ .

جان على حدة ، في إطار النطاق المحدد للعقاب ، بنص المادة الأولى من نظام مكافحة الرشوة وهي (١) :-

- أ- السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات .
- ب- الغرامة التي لا تزيد عن مليون ريال .

**ثانياً : النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود :** ( كل من اشترك في اقتراف جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام سواء بالتحريض أو المساهمة أو المساعدة يعاقب بذات العقوبات المقررة للجريمة ) (٢) .

فليس هناك تمييز في العقاب على الجريمة بين الشريك والفاعل الأصلي . وأيضاً ورد في المادة الرابعة ما يشير إلى التسوية في العقاب بين الفاعل الأصلي والشريك : ( من قلد أو زور الأوراق الخاصة بالمصارف أو سندات الشركات سواء كانت المصارف أو الشركات سعودية أو أجنبية ، أو قلد أو زور الطوابع البريدية والأميرية السعودية وإسناد الصرف على الخزينة وإيصالات بيوت المال ودوائر المالية أو صنع أو اقتنى الأدوات العائدة لتزوير السندات والطوابع المذكورة بقصد استعمالها لنفسه أو لغيره ، عوقب بالسجن من ثلاثة إلى عشر سنوات وبغرامة تتراوح من ثلاثة إلى عشرة آلاف ريال ، ويغرم الفاعل الأصلي والشريك بالإضافة إلى العقوبات السابقة بجميع المبالغ التي تسبب بخسارتها للخزينة ، أو للشركات أو للمصارف أو للأفراد ) (٣) .

---

(١) - خضر ، عبد الفتاح ، جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م ، ص ١٩٤ .  
(٢) - النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٣٧٩ هـ ، المادة السابعة .  
(٣) - النظام الجزائي على تزوير وتزيف النقود ، المادة الرابعة والتي عدلت بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ١١/٥ / ١٣٨٢ هـ .

ثالثاً : نظام الجمارك : ( يعاقب المشترك الأصلي في التهريب بالعقوبة التي يحكم بها على الفاعل الأصلي ) ( ١ ) .

رابعاً : نظام وظائف مباشرة الأموال العامة : ( يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات أو بغرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال أو بكليهما معاً ، كل موظف يشمل هذا النظام ويثبت ارتكابه لجرم الاختلاس أو التبيد أو التصرف بغير وجه حق شرعي ، في أموال الدولة العامة أو الأعيان أو الطوابع أو الأوراق ذات القيمة المسلمة إليه ، كما يعاقب بنفس العقوبة من اشترك أو تواطأ معه على ارتكاب إحدى تلك الجرائم ، سواء كان موظفاً أو غير موظف ) ( ٢ ) .  
فالمنظم سوى في العقاب بين الفاعل والشريك ولم يفرق بينهما .

خامساً : نظام حماية المرافق العامة : ( يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد إتلاف أي من تمديدات أو منشآت المرافق العامة أو تعمد قطعها أو تعطيلها سواء كان الفاعل أصلياً أو شريكاً ) ( ٣ ) .

سادساً : نظام مكافحة الغش التجاري : ( تسري العقوبات الواردة في هذا النظام على كل من شارك في ارتكاب المخالفة أو حرّض على ارتكابها ) ( ٤ ) حيث خصّصت هذه المادة المحرّض بمساواة عقوبته بعقوبة الفاعل الأصلي .

---

(١) - نظام الجمارك واللائحة التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٢٥ وتاريخ ١٣٧٢/٣/٥ هـ المادة رقم (٢٤٣).  
(٢) - نظام وظائف مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٧/م) وتاريخ ١٣٩٥/٠١/٢٢ هـ ، المادة التاسعة .  
(٣) - نظام حماية المرافق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦٢/م) وتاريخ ١٤٠٥/١٢/٢٠ هـ ، المادة الخامسة .  
(٤) - نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) وتاريخ ١٤٠٤/٥/٢٩ هـ ، المادة (١١) .

سابعاً : نظام مكافحة التزوير : المادة الأولى والثانية والثالثة :-

أ- ( من قلد بقصد التزوير الأختام والتواقيع الملكية الكريمة ، وأختام المملكة العربية السعودية أو توقيع أو ختم رئيس مجلس الوزراء وكذلك من استعمل أو سهل استعمال تلك الأختام والتواقيع مع علمه بأنها مزورة عوقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من خمسة آلاف إلى خمسة عشر ألف ريال ) .

ب- ( من زور خاتماً أو ميسماً أو علامة عائدة لإحدى الدوائر العامة في المملكة العربية السعودية أو للممثلات السعودية في البلاد الأجنبية أو بدوائرها العامة أو استعمل أو سهل استعمال التواقيع أو العلامات أو الأختام المذكورة عوقب بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف ريال ) .

ج- ( إذا كان مرتكب الأفعال الواردة في المادتين الأولى والثانية من هذا النظام أو المشترك فيها موظفاً عاماً أو ممن يتقاضون مرتباً من خزينة الدولة العامة يحكم عليه بأقصى العقوبة ، وإذا أُلّف الفاعل الأصلي أو الشريك الأشياء المزورة المذكورة في المادتين السابقتين قبل استعمالها أو أخبر عنها قبل اتخاذ الإجراءات النظامية يعفي من العقاب والغرامة ) (١) .

ومن خلال تلك النصوص السابقة يتضح بأن المنظم السعودي أخذ بالرأي القائل : بأن قاعدة عدم التسوية بين الفاعل والشريك تقتصر على جرائم

(١) - نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٤) وتاريخ ١٣٨٠/١١/٢٤ هـ ، المادة (٣،٢،١) .

الحدود والقصاص ، ولا تسري على جرائم التعازير التي يمكن بالنسبة لها التسوية بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك (١) .  
لذلك يستند المنظم في التسوية بينهما في العقاب ، إلى القواعد العامة في الفقه الإسلامي التي تجيز تسوية العقاب في المجال التعزيري بين المباشر والمتسبب ، وبناء عليه يصح أن تزيد عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل الأصلي ، كما يصح أن تقل عنها أو تساويها ، لأن تلك العقوبات ذات حدين ، وللقاضي حرية تقدير العقوبة بناء على ظروف الجريمة والمجرم (٢) ، فالتسوية بين الفاعل والشريك في العقاب لا تحرم القاضي من سلطته التقديرية التي تساعد على تفريد الجزاء الجنائي في إطار النص الواحد .

وقد يقال هنا أنه لا أهمية للفرقة بين وصف المساهم بأنه فاعل أصلي أو شريك مادام العقاب واحداً ، ولكن هذه الفرقة لها أهميتها في الواقع العملي ، إذ قد ترى جهة الاختصاص تخفيف عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل ، على الرغم من إخضاعهما لنص قانوني واحد ، مادام تحديد العقوبة بالنص قد ورد مرناً بين حدين ، سواء بالنسبة للسجن أو الغرامة (٣) .

أما شرح الأنظمة الوضعية فأغلب القوانين نصت في عقوباتها على مساواة الشريك بالتسبب ( المحرض ) بالفاعل الأصلي للجريمة .  
فعلى سبيل المثال قانون العقوبات المصري ، تحدد المادة (٤١) المبدأ في عقاب الشريك ، فتقرر أن : " من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها "

(١) - الشاذلي ، فتوح ، جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) - عودة ، عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ .

(٣) - خضر ، عبد الفتاح ، جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م ، ص ٨٨ .

فالقاعدة التي وضعها الشارع هنا هي أن عقوبة الشريك هي نفسها عقوبة الفاعل ، إلا إذا رأى مخالفة هذه القاعدة بالتشديد أو التخفيف (١) .  
وأيضاً نص في المادة رقم (١٧١) على أن : ( كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها ، إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة أو بالفعل ) .

وخلافاً للقاعدة العامة ، فقد تكون عقوبة الشريك أخف من عقوبة الفاعل الأصلي وقد تكون أشد ، فقد نص القانون المصري في مادته (٢٣٥) على أن المشاركين في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو الأشغال الشاقة ، أي أن عقوبة الشريك أخف من عقوبة الفاعل الأصلي ، وعلى العكس فقد قرر الشارع التشديد في أحوال أخرى (٢) .

وفي قانون العقوبات السوداني ، يعاقب المحرض بعقوبة الفاعل الأصلي فقد قررت المادة (٨٤) : " بأن المحرض يعاقب على إحدى الجرائم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة " .

ولشرح هذه المادة ، أورد المؤلف المثال التالي : " عمرو يغري بكرًا على أداء شهادة زور ونتيجة لهذا الإغراء يرتكب بكر تلك الجريمة ، ففي هذه الحالة يكون عمرو مسئولاً عن التحريض على

(١) - الجنزوري ، سمير ، مبادئ قانون العقوبات مقرناً بأحكام الشريعة العامة ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٢) - المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .

ارتكاب الجريمة المذكورة ويكون معرضاً للعقاب بنفس العقوبة المقررة للجريمة كبكر " (١) .

وفي قانون العقوبات اللبناني ، نصت المادة (٢١٨) على " أن المحرّض يعاقب على الجريمة التي حرّض عليها بنفس العقوبة المحددة للفاعل . وذلك سواء تمت الجريمة أو شرع بها أو حتى كانت جريمة خائبة " (٢) . فلا فرق في ذلك بين أن ترتكب هذه الجريمة ناجزة ، أي تامة متحققة لها جميع عناصر ركنها المادي ، أو مشروعاً فيها ، أي موقوفة لم يأت الفاعل جميع أفعالها التنفيذية ، أو ناقصة ، أي خائبة أتى المجرم كل أفعالها التنفيذية ولكن لم تتحقق نتائجها (٣) .

وفي قانون العقوبات الجزائري ، نصت المادة (٤٤) على " أن يعاقب الشريك في جناية أو جنحة بالعقوبة المقررة للجناية أو الجنحة " . فقد اثار المشرع أن يوحد في العقوبة بين كل من ساهم في الجريمة ، سواء كانت مساهمة مباشرة ، أي فاعل للجريمة أو غير مباشرة كالشريك بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة ، فوحدة العقوبة من المبادئ المسلم بها في التشريع الجزائري (٤) .

وفي قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وضع المشرع القاعدة العامة في مسئولية الشريك بالتسبب في المادة (٤٧) من قانون العقوبات الاتحادي وهي أن : " من اشترك في الجريمة بوصفه شريكاً مباشراً أو متسبباً عوقب بعقوبتها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " .

(١) - عوض ، محمد محيي الدين ، قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .  
(٢) - العوجي ، مصطفى ، المسئولية الجنائية في القانون اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص ٩٢ .  
(٣) - حسني ، محمود ، شرح قانون العقوبات اللبناني ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٥م ، ص ٤٧١ .  
(٤) - الشباسي ، إبراهيم ، الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨١م ، ص ١٦٠ .

فالمشرع قد سوى بين عقوبة الفاعل وعقوبة الشريك بالتسبب ، ولكن ليس معنى ذلك أن يلزم القاضي بعقوبة واحدة على المباشر والمتسبب في الجريمة الواحدة ، بل للقاضي أن يعمل سلطته التقديرية ، وأن يجري تقييداً للعقاب في حدود الحد الأقصى والحد الأدنى (١) .

وفي قانون العقوبات اليمني نصت المادة (١٢٩) على أن : " من حرّض أو اشترك في اتفاق جنائي لارتكاب إحدى الجرائم ... أو شرع في ارتكاب أي منها يعاقب بذات العقوبة المقررة لها ولو لم يترتب على فعله أثر " (٢) .

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن أغلب فقهاء القانون يرون أن من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها المقررة للفاعل الأصلي ، وهذه القاعدة تنفق من الوجهة المنطقية مع فكرة أن عمل الشريك يستمد صفة الإجماع من العمل الأصلي ، مما ينبني عليه أنه يعاقب بنفس العقوبة ويمكن تبرير هذه القاعدة من الوجهة الشخصية فيما يختص بالمرضىين ، بأن إجرامهم لا يقل جسامة ولا خطراً عن إجرام الفاعلين الأصليين .

غير أنه يعترض على هذه القاعدة بأنها غير عادلة ، لأن مشاركة الشريك أقل خطورة من مشاركة الفاعل الأصلي الذي يأتي الأفعال المكونة للجريمة ، ولهذا فإن الاتجاه العام في القوانين الوضعية الحديثة هو معاقبة الشريك بعقوبة أقل من العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، هذا الاتجاه نص عليه في العديد من القوانين الحديثة ، كالقانون البلجيكي في

(١) - أبو خطوة ، أحمد ، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الجزء الأول ، النظرية العامة للجريمة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩م ، ص ٢٩٤ .  
(٢) - الشرفي ، علي ، شرح قانون الجرائم والعقوبات اليمني ، القسم العام ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، النظرية العامة للجريمة ، أوان للخدمات الإعلامية ، ص ٣٢٥ .



المادة (٦٩) والقانون الألماني في المادتين ( ٤٨ ، ٤٩ ) والقانون الهولندي في المادة (٤٩) .

ومما تقدم نستنتج أن هناك في القوانين الوضعية طريقتين لمعاقبة المحرّض وهي :-

الأولى : تقضي بمعاقبة الشريك عادة بنفس عقوبة الفاعل ، ويعاب على هذه الطريقة أنه متى وجد حد أدنى للعقوبات المقررة للجرائم قد يضطر القاضي لتوقيع عقوبة زائدة في الشدة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم في الجريمة .

أما الطريقة الثانية : فتقضي بأن يكون العقاب للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الأصليين ، ويعاب على هذه الطريقة أيضاً أن إدانة من دبروا الجريمة ، قد تكون أكبر من إدانة الفاعل الذي استعملوه آلة في ارتكابها. ومع كون هذه الطريقة مستحسنة من الوجهة العلمية فهي لم تخل من النقد إذ أنها في التطبيق قد تؤدي إلى صعوبات لا يمكن تذليلها لاسيما في بلد ليس فيها محكمون لإزالة العقبات التي تنشأ من التعريفات الفنية (١) .

---

(١) - عبد الملك ، جندي ، الموسوعة الجنائية ، مرجع سابق ، ص ٧٢٠ - ٧٢٢ .

## المبحث الثالث : عقوبة التحريض بين الشريعة والقانون .

مما تقدم إيضاحه عن عقوبة الشريك في القانون الوضعي نلاحظ أن هناك نظريتين مختلفتين في كيفية معاقبة من اشترك في جريمة ما ، إحدى هاتين النظريتين تنص على معاقبة الشريك بنفس العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، بينما يتجه أصحاب النظرية الثانية إلى القول بمعاقبة الشريك بعقوبة أخف من العقوبة المقررة للفاعل الأصلي للجريمة .

ولم يقتصر الأمر على هذين الاتجاهين بل ظهر رأي ثالث يرى عدم معاقبة كل شريك بنفس عقوبة الفاعل الأصلي ، وقصر ذلك على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة في حالة تقضي بأن يحسبوا شركاء في المسؤولية المعنوية مع الفاعلين الأصليين .

وهذه الاتجاهات المتباينة لم تكن وليدة الصدفة ، بل كان الهدف من كل نظرية معالجة العيوب التي ظهرت لرجل القضاء عند تطبيق النظرية السابقة لها ، فمثلا نرى أن القول بمعاقبة الشريك بنفس عقوبة الفاعل الأصلي الذي عيب عليه بأنه مبدأ غير عادل إذ أن مشاركة الشريك أقل خطورة من مشاركة الفاعل الأصلي الذي يأتي الأفعال المكونة للجريمة ، وعندئذ سارع رجال القانون الحديث إلى محاولة تلافى هذا العيب ، باقتراح النظرية القائلة بمعاقبة الشريك بعقوبة أخف من العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، غير أن هذه الطريقة أيضاً عندما ظهرت إلى حيز الوجود ما لبثت أن أنقلت بالعيوب ، ومن ثم ظهر الاتجاه الثالث بطريقته التي حكم عليها في المهد بأنها طريقة غير صالحة ، لأنها تؤدي

إلى صعوبة لا يمكن تذليلها لاسيما في البلدان التي ليس فيها محكمون لإزالة العقبات التي تنشأ من التعريفات الفنية (١) .

هكذا نلاحظ اختلاف فقهاء القانون الوضعي في وضع قاعدة عادلة لمعاقبة المشترك في الجريمة ، وكذلك التبديل المستمر لمواد القانون ، ولا عجب فهو قانون من وضع البشر ، ولن يستطيع واضعوه التنبؤ بما سيستجد من ظروف وملابسات للجريمة ، ولهذا رأينا ما رأينا من تعديلات متلاحقة على مواد القانون ، تلك التعديلات التي تحاول أن تتلافى العيوب في تشريعات المشرعين الوضعيين .

وبنظرة فيما قررته الشريعة الإسلامية عن معاقبة الشريك نرى الحكم العادل الصائب ، فلا غرابة في ذلك عندما نعلم أن هذا الحكم من رب البشرية الذي يعلم السر وأخفى .

ومما سبق نستنتج من كل ما ذكرناه ، أن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يضعوا قاعدة ضيقة الإطار لمعاقبة المشترك في الجريمة ، بل قرروا تلك القاعدة المرنة المناسبة لكل زمان ومكان ، ولكل مجرم وجريمة ، تلك القاعدة التي تقرر اختلاف عقوبة الشريك حسب نوع المشاركة التي ارتكبها ، مع عدم إغفال ظروف الشريك وأثر تلك الظروف على الشركاء الآخرين ، فالمشارك مباشرة في الجريمة يعاقب بنفس العقوبة المقررة للجريمة ، أما المشارك بالتسبب فإن عقوبته عند أكثر الفقهاء تختلف باختلاف نوع الجريمة التي ارتكبها ، ففي جرائم الاعتداء على النفس وجرائم الجرح يعاقب بنفس العقوبة المقررة لمباشرة الجريمة ، أما فيما عدى ذلك فإنه يعاقب بعقوبة أخف من عقوبة مباشر

(١) - عبد الملك ، جندي ، الموسوعة الجنائية ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٧٢٠ - ٧٢٢ .

الجريمة ، والعلة في هذا التفصيل أن طبيعة جرائم الاعتداء على النفس وجرائم الجرح أن تقع بالمباشرة والتسبب ولكنها تقع كثيراً بالتسبب ، فلو لم يعاقب الشريك بالتسبب بنفس العقوبة المقررة للجريمة ، لأدى ذلك إلى ضياع الحكمة من مشروعية العقاب ، تلك الحكمة المتجلية في زجر المجرمين وحفظ مصالح البشرية ( ١ ) .

---

(١) - أ - الكسائي ، علاء الدين ، بدائع الصنائع ، الجزء العاشر ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣٠ .  
ب - ابن قدامة ، عبد الله ، المغني ، الجزء السابع ، مرجع سابق ، ص ٨٣٣ .  
ج - عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

## الفصل الخامس

بعض القضايا التطبيقية لجريمة التحريض  
في القضاء السعودي

## الفصل الخامس

( بعض القضايا التطبيقية لجريمة التحريض في القضاء السعودي )

ويحتوي على تحليل مضمون ( ثمان ) قضايا منها عدد ( ست ) قضايا صدرت من ديوان المظالم بالرياض .  
وقضيتان من المحكمة الجزئية ( المستعجلة ) بالرياض .  
والذي أود إيضاحه في هذا الفصل ، هو أن قضية التحريض من القضايا النادرة الوجود – إن صح التعبير – في القضاء السعودي ، فقلما تجد قضية قد وجه الاتهام فيها إلى الجاني ( بالتحريض ) ، وقد واجهت صعوبة في جمع هذه القضايا من الجهات المختصة بالقضاء السعودي .

## ( القضية الأولى )

الحكم رقم ... / د / ج / ٣ لعام ١٤٢٥ هـ في القضية رقم ..... / ١ / ق لعام ١٤٢٥ هـ والمنعقدة بمقر الدائرة الجزائية الثالثة بديوان المظالم بالرياض في ٢١ / ١٢ / ١٤٢٥ هـ .

### الوقائع .

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المتهم الأول / كونه في حكم الموظف العام حيث / يعمل مدرساً في ..... طلب وأخذ مبلغاً قدره ثلاثة آلاف ريال سعودي على سبيل الرشوة من الطالب ..... مقابل أن يساعده في اجتياز امتحان التمريض ، فقام الطالب بالتبليغ عن الواقعة والتنسيق مع الجهات الأمنية ، فتم القبض عليه متلبساً بجرمه .

المتهم الثاني : اشترك في جريمة الرشوة وذلك بالتحريض والمساعدة على إتمامها والاتفاق مع الطالب بالدلالة على منزل المتهم الأول من أجل تسليم مبلغ الرشوة وطلبت الهيئة معاقبة المتهمين بموجب المواد ( ٣ ، ٨ ، ١٠ ) من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٦ وتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢ هـ .

وبمثل المتهم الأول أمام الدائرة أنكر ما نسب إليه ، وبسؤاله عن إقراره المصادق شرعاً ذكر أنه مكره عليه ، أما أقواله أمام هيئة الرقابة والتحقيق فهي صحيحة .

وبمثل المتهم الثاني أمام الدائرة ذكر أن ما نسب إليه في قرار الاتهام صحيح على التفصيل الوارد فيه ، وأبدى أمام الدائرة ندمه وأسفه على ما حصل وأنه تائب إلى الله وطلب تقدير ظروفه .

## الأسباب .

حيث إن التهمة المنسوبة إلى المتهمين هي جريمة الرشوة طلب وأخذ مبلغ من المال بالنسبة للمتهم الأول واشترك بالتحريض والمساعدة على إتمامها بالنسبة للمتهم الثاني ثابتة في حقهما وذلك من محضر القبض عليهما واعترافهما بما نسب إليهما بقرار الاتهام ومصادقته أمام القاضي وفق ما أدليا به في التحقيقات لدى المباحث الإدارية .

وحيث إن ما نسب إلى المتهمين من جريمة الرشوة تكاملت لها أركانها التي عناها النظام ، الأمر الذي انتهت معه الدائرة إلى إدانة المتهمين بما نسب إليهما في قرار الاتهام ومعاقبتهم عن ذلك بالعقوبة الواردة بمنطوق الحكم وفقاً لمواد الاتهام .

## الحكم .

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة بإدانة كل من المتهم الأول والثاني بجريمة الرشوة المنسوبة إليهما في قرار الاتهام ومعاقبتهم عنها بسجنهما ستة أشهر تحتسب من تاريخ إيقافهما على ذمة هذه القضية .

## التعليق .

في هذه القضية نجد أن الفاعل الأصلي في جريمة الرشوة هو المتهم الأول ، لأنه طلب وأخذ مبلغ ثلاثة آلاف ريال على سبيل الرشوة من الطالب .... والمتهم الثاني اشترك بالتحريض والمساعدة على إتمام هذه الرشوة .

وقد أعملت الدائرة المادة العاشرة من نظام الرشوة واعتبرت المتهم الأول فاعلاً أصلياً بينما اعتبرت المتهم الثاني محرّضاً .

كما نلاحظ بأن الدائرة الجزائية ساوت في العقوبة بين الفاعل الأصلي والشريك ، وذلك بسجنهما مدة ستة أشهر .



## ( القضية الثانية )

الحكم رقم ... /د/ ج / ٣/ لعام ١٤٢٥هـ في القضية رقم ... /١/ ق  
لعام ١٤٢٤هـ والمتهم فيها (أ) .  
الوقائع .

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المتهم (أ) كونه يعمل في شركة  
استشارات قانونية ومحاماة عرض على رجل الأمن ..... بإدارة  
المباحث مبلغ خمسة آلاف ريال على سبيل الرشوة مقابل الامتناع عن  
أداء عمل من أعمال وظيفته بأن لا يتصل يومياً على أهل موكله /.....  
وأن يتريث في طلبه لتسديد المبلغ الذي عليه .

كما عرض على سبيل الرشوة مبلغ تسعمائة ريال على رجل الأمن ....  
مقابل الإخلال بواجبات وظيفته بأن يسلمه جواز سفر موكله /..... في  
المكان الذي تم الاتفاق عليه - سوق ..... - وتم القبض عليه بالجرم  
المشهود .

وطلبت الهيئة من ديوان المظالم محاكمة المتهم ومعاينة طبقاً لأحكام  
المادتين التاسعة والخامسة عشرة من نظام مكافحة الرشوة الصادر  
بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ وتاريخ ١٢/٢٩/١٤١٢هـ والحكم بمكافأة  
رجل الأمن - المتعاون - في القبض على المتهم طبقاً لنص المادة  
السابعة عشرة من نفس النظام .

وبمثل المتهم أمام الدائرة وبتلاوة قرار الاتهام عليه ذكر بأن ما  
نسب إليه في قرار الاتهام غير صحيح كما أن أقواله السابقة غير  
صحيحة ، بل قدم المتهم مذكرة لدفاعه جاء فيها :

من التهم المنسوبة عرض على سبيل الرشوة مبلغ تسعمائة ريال على رجل الأمن - المتعاون - مقابل الإخلال بواجبات وظيفته بأن يسلمه جواز موكله في المكان الذي تم الاتفاق عليه وتم القبض عليه .

حيث أن من شروط التلبس بالجريمة أن يكون قد تم بطريق مشروع ، والحكمة من ذلك الحفاظ على حياة الناس ومنع التعسف بهم أو الافتراء عليهم ، وقد أهدر رجال المباحث الإدارية ذلك ، فقد اصطنعوا حالة التلبس وهذا التصرف والفعل من - المتعاون - ينطوي على تغرير بالمتهم بإدخال فكرة الجريمة في نفسه والإيعاز له بها للإيقاع به ، حيث لا يجوز أن يوقع أخيه المسلم في المخالفة أو الخطأ أو يحرّضه على ذلك بقصد إيذائه ، في الوقت الذي يجني فيه المحرّض ثمرة فعله وتحريضه بمكافأة .

#### الأسباب .

وحيث أنكر المتهم أمام الدائرة ما نسب إليه في قرار الاتهام وكان إنكاره لم يكن سوى التصل من مسئوليته ما أقدم عليه ، فإن الدائرة وباستقرائها أوراق الدعوى وما دفع به المتهم أمامها في دفعه التي قدمها لم تجد فيها أي جديد يمكن التعويل عليه ، بل إنها تضمنت إقراره بعرض الرشوة وما اعترف به أمام هيئة الرقابة والتحقيق ولم يستطع تبرير ما أقره وصادق عليه أمام القاضي بما ينفي عنه التهمة .

## الحكم .

لذلك وبناء على ما سبق وبعد هذه الأسباب ، حكمت الدائرة بما يلي :  
أولاً / إدانة (أ) بما نسب إليه في قرار الاتهام من قيامه بعرض الرشوة  
ومعاقبته عن ذلك بتغريمه مبلغ خمسة آلاف ريال .  
ثانياً : مصادرة المبلغ المضبوط رشوة وقدره خمسة آلاف وتسعمائة  
ريال ، ثالثاً : مكافأة رجل الأمن / ..... – المتعاون – بمبلغ خمسة  
الآف ريال وذلك كله لما هو مبين بالأسباب .

## التعليق .

في هذه القضية نجد أن المتهم (أ) يتهم رجال المباحث بأنهم قد اصطنعوا  
حالة التلبس مهدرين في ذلك الحفاظ على حياة الناس ، حيث لا يجوز أن  
يوقع المسلم أخيه في الخطأ أو يحرّضه على ذلك بقصد إيذائه ، في  
الوقت الذي يجني فيه المحرّض ثمرة فعلته وتحريضه بمكافأة – أي أن  
الشخص المتعاون قد قام بدور (المحرّض السوري) على ارتكاب جريمة  
الرشوة – وهو الذي سبق وأن بيناه في موضوع التحريض السوري .  
والحقيقة أنه لا يوجد في هذه القضية بأن رجل السلطة قد قام بالتحريض  
السوري ، بمعنى خلق جريمة الرشوة وإيجادها ، وإنما عرضت عليه  
الرشوة فقبلها لأجل اكتشاف الجريمة ليس إلا ، فتدخل رجل السلطة  
وقيامه بهذا الدور إنما هو لأجل أداء واجبات وظيفته وعمله هذا من أجل  
كشف الجريمة .

## ( القضية الثالثة )

الحكم رقم ..... / د / ج / ٣ لعام ١٤٢٥ هـ في القضية رقم ..... / ١ ق لعام ١٤٢٥ هـ والمنعقدة بالدائرة الجزائية الثالثة بمقر ديوان المظالم والمتهم فيها أربعة أشخاص .

### الوقائع .

تتصل وقائع هذه القضية في أن هيئة الرقابة والتحقيق أقامت هذه الدعوى ضد كل من :-

المتهم الأول : بصفته في حكم الموظف العام ( في إدارة القروض الشخصية بالإدارة العامة ب..... ) توسط في دفع مبلغ مالي على سبيل الرشوة لموظف يعد في حكم الموظف العام يعمل في إدارة القروض الشخصية بالإدارة العامة ب..... وذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته .

المتهم الثاني : موظف في حكم الموظف العام دفع مبلغاً مالياً على سبيل الرشوة لموظف يعد في حكم الموظف العام يعمل في إدارة القروض الشخصية وذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته .

المتهم الثالث : موظفاً عاماً ( موظف تحصيل ) حيث دفع مبلغاً مالياً على سبيل الرشوة لموظف يعد في حكم الموظف العام .

المتهم الرابع : موظفاً عاماً ( مساعد مدير فرع بنك ... ) اشترك في جريمة الرشوة بأن قام بالاتفاق والتحريض للمتهم الثالث على دفع مبلغ الرشوة إلى المتهم الأول .

وطلبت الهيئة معاقبة المتهمين وفقاً للمواد (١، ٨ ، ١٥، ١٠) من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ في ١٤١٢ هـ .

**الأسباب :** باستقراء الدائرة أوراق الدعوى تبين لها الآتي :-  
أنما نسب للمتهم الأول في قرار الاتهام من توسطه في دفع مبلغ مالي على سبيل الرشوة ثابت في جانبه من إقراره أمام المباحث والمصادق عليه شرعاً وقد تضمن هذا الإقرار اعترافه .  
وبالنسبة للمتهم الثاني حيث ورد في أقواله وأقوال سابقة أنه تراجع عن المضي في جريمة الرشوة قبل إتمام العملية ولم تجد الدائرة في أوراق القضية خلاف ذلك الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم إدانته .  
المتهم الثالث : صادق أمام هيئة الرقابة والتحقيق على أقواله في المباحث وإقراره الشرعي وقال : جميعها صحيحة ، وذكر تفاصيل الواقعة متضمنة أن المتهم الرابع حرّضه على القيام بدفع رشوة للمتهم الأول .  
وبالنسبة للمتهم الرابع فإن الدائرة لا تطمئن إلى إدانته بما نسبه إليه قرار الاتهام من تحريضه على ارتكاب جريمة رشوة ، ذلك أن الاتهام قد جاء مرسلًا وغير قائم على دليل يقيني .

### **الحكم .**

فكل ما تقدم حكمت الدائرة بما يلي :-  
إدانة الأول والثالث بجريمة الرشوة وتغريم كلاً منهما خمسة آلاف ريال.  
عدم إدانة كل من الثاني والرابع بجريمة الرشوة المنسوبة إليهما .  
مصادرة المبلغ المضبوط لدى فرع المباحث الإدارية .

### **التعليق .**

في هذه القضية نجد أنه في حيثيات الاتهام المقام من هيئة الرقابة والتحقيق اشترك المتهم الرابع بالقيام بالتحريض للمتهم الثالث على دفع مبلغ الرشوة للمتهم الأول ، ولكن الدائرة الجزائية لم يثبت لديها اشترك المتهم الرابع بالتحريض لأنه ليس هناك دليل يقيني يدين المذكور .

## ( القضية الرابعة )

الحكم رقم ..... / د / ج / ٣ / ١٤٢٤ هـ في القضية رقم ..... / ١ / ق لعام ١٤٢٤ هـ والمتهم فيها شخص مع مجموعة من الأشخاص سبق إحالتهم لديوان المظالم .

### الوقائع .

١- تتلخص في قيام المتهم ..... بالاشتراك مع مجموعة من الأشخاص بدفع مبلغاً من المال على سبيل الرشوة لموظفين عامين هما كاتب العدل وكاتب الضبط من كتابة العدل ب.... لدفعهما للإخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بالتحريض والمساعدة بأن عرّف المرأة ..... على المدعو ..... بعد أن أخبره هذا الأخير بأنه يوجد قطعة أرض سيستخرج لها صك مزور من كتابة العدل ب.... مقابل رشوة تدفع لبعض موظفين بكتابة العدل ، وطلب منه أن يدلّه على شخص تكون الأرض باسمه ويمول مبلغ الرشوة المطلوب ب(٢٠٠) ألف ريال مقابل أن يكون له نصيب من قيمة الأرض بعد بيعها ، وبموجب ذلك استكملت عملية الرشوة والتزوير .

٢- ساهم مع آخرين في تزوير محرر رسمي هو الصك رقم ..... وتاريخ ١٤ / ٨ / ١٤٢٣ هـ المنسوب لكتابة عدل جدة وذلك بإثبات وقائع كاذبة على أنها صحيحة بأن أثبت فيه بأن الأرض المشار إليها في الصك ملك للمرأة ... خلافاً للحقيقة ، وتم هذا بعد الاتفاق والمساعدة التي تمت بينه وبين ..... والمرأة .....

وطلبت الهيئة معاقبة المتهمين بمقتضى المادتين (٦،٥) من نظام مكافحة التزوير ، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ لعام ١٣٩٩ هـ وأيضاً

المواد : الأولى والثالثة والعاشره من نظام مكافحة الرشوة الصادر  
بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ في ٢٩/١٢/١٤١٢هـ  
الأسباب .

وحيث أن قرار رئيس ديوان المظالم رقم (١١) لعام ١٤٠٦هـ نص في  
مادته العاشرة على أنه يتحدد الاختصاص المكاني لكل من الدوائر  
الجزائية بالمكان الذي وقعت فيه المخالفة محل الدعوى .  
الحكم .

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة بعدم اختصاصها مكانياً بنظر هذه القضية  
لما هو مبين أعلاه .  
التعليق .

في هذه القضية توجيه الاتهام للمدعو..... بالاشتراك في رشوة موظفين  
في حكم الموظف العام ، وذلك بالتحريض والمساعدة بأن حرّض  
المرأة .... على ارتكاب جريمة رشوة ، بأن تدفع مبلغ وقدره (٢٠٠)  
ألف ريال مقابل استخراج صك مزور باسمها من كتابة العدل .

## ( القضية الخامسة )

الحكم رقم ... / د / ج / ٣ لعام ١٤٢٦ هـ في القضية رقم ... / ١ / ق لعام ١٤٢٤ هـ والمنعقدة بالدائرة الجزائية الثالثة بمقر ديوان المظالم .  
الحكم .

تتصل وقائع القضية في أن هيئة الرقابة والتحقيق أقامت هذه الدعوى ضد كل من :-

المتهم الأول : بصفته في حكم الموظف العام ارتكب تزوير محررات رسمية .

المتهم الثاني : ساهم مع المتهم الأول في تزوير المحررات محل القضية

المتهم الثالث : حرّض وساهم مع المتهم الأول في تزوير المحررات .

الأسباب .

حيث أن الدائرة وبناء على ما تقدم تنتهي إلى ثبوت ما نسب للمتهمين من أفعال على النحو الوارد بقرار الاتهام ، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة بمعاقتهم بالعقوبة الواردة وفقاً للمواد الواردة بقرار الاتهام .

الحكم .

حكمت الدائرة بإدانة جميع المتهمين ومعاقتهم عن ذلك بسجنهم سنة واحدة ، وتغريم كل واحد منهم سبعين ألف ريال .

التعليق .

في هذه القضية نجد أن هيئة التحقيق والادعاء العام قد اتهمت الثالث بالتحريض والمساهمة مع المتهم الأول في تزوير المحررات محل القضية حيث نجد أن المتهم الثالث هو المحرّض والمتهم الأول هو المحرّض ( الفاعل الأصلي ) .



## ( القضية السادسة )

الحكم رقم هـ - /١/٤٤ لعام ١٤٠١هـ في القضية رقم ... /١/ ق  
عام ١٤٠١هـ والمنعقدة بديوان الظالم .  
الحكم .

تتصل وقائع القضية في خروج المتهم - المقاول مع موظفي البلدية ،  
وغشه وخداعه لهم بإرشادهم إلى مبان مكتملة ، غير المباني الخاصة  
بالمقترضين ، وقيام الموظفين بناء على ذلك - وعن حسن نية -  
بتضمين الشهادات لبيانات مغايرة عن إنجاز أعمال المباني الخاصة  
بالمقترضين ، المقاول المتهم شريك لموظفي البلدية حسني النية في  
ارتكاب جريمة التزوير ومقتضى مساهمة المتهم على هذا النحو في تنفيذ  
الركن المادي للجريمة ، أنه يعد فاعلاً أصلياً ( فاعلاً معنوياً ) .  
الأسباب .

يتضح أن الثابت أن المتهم قد اشترك مع مندوبي البلدية حسني النية فيما  
إرتكبه من فعل التزوير بتلك الشهادات ، حيث قرر مندوب البلدية أن  
المتهم أرشده إلى مبان جاهزة ، خلاف موقع البناء العائد للمقترضين مما  
أدى إلى إثبات أعمال لم تتم ، وقد اعترف المتهم بأن موظفي البلدية كانوا  
ضحية غش وخداع .

الحكم .

فلهذه الأسباب قررت الهيئة إدانة المتهم - المقاول - ..... بجريمة  
التزوير ومعاقبته بسجنه سنة واحدة تحسب من تاريخ توقيفه على ذمة  
هذه القضية وتغريمه ألف ريال .

## التعليق .

في هذه القضية نجد أن المتهم – المقاول – عندما قام بخداع موظفي البلدية وذلك بإرشادهم إلى مبان جاهزة خلاف المباني الحقيقية التي لم تكتمل مما جعل موظفي البلدية وعن حسن نية إثبات شهادات الاستحقاق للمقترضين ، حيث أن المتهم في هذه الحالة (فاعل معنوي) للجريمة وموظفي البلدية (فاعل أصلي) حسني النية ، وقد سبق في تعريف الفاعل المعنوي : هو الذي يكلف شخصاً آخر غيره بارتكاب جريمة معينة نيابة عنه ، سواء كان هذا الشخص غير أهل للمسئولية الجنائية أو لحسن النية ، ولكنه كان مجرد آلة في يد الفاعل المعنوي يسخره كيفما شاء دون علم بماهية الجريمة وبالأثار الضارة المترتبة عليها .

## ( القضية السابعة )

الحكم رقم ..... وتاريخ ١١/٥/١٤٢٦هـ لقاء قضية ( خلاف عائلي )  
والمنعقد بالمحكمة المستعجلة بالرياض .

### الوقائع .

تتلخص وقائع هذه القضية أنه بتاريخ ٢٩/٥/١٤٢٦هـ حضر المدعي  
( أ ) وادعى على الحاضر معه (ب) بقوله إن هذا الحاضر معي ويقصد  
(ب) هو عم زوجتي وقد حصل بيني وبين زوجتي خلاف وانتهى هذا  
الخلاف بأن وضعت زوجتي في منزل أبيها وقام (ب) بأخذها من منزل  
أبيها وقام أيضاً بالتدخل بيني وبين زوجتي بإفسادها علي ومنعها من  
العودة لي والتغريب بها ، وحيث الأمر كما ذكر أطلب الحكم على (ب)  
بكف أذاه عني وتأديبه حسب المقتضى الشرعي هذه دعواي .

### الأسباب .

وباستجواب المدعى عليه (ب) أجاب بقوله ما ذكره المدعي في دعواه  
من أنني عم لزوجته وأنه حدث بينه وبينها خلاف فهذا صحيح وأما باقي  
الدعوى فغير صحيح بل الصحيح أن زوجته قد وكلتني بموجب الوكالة  
رقم ..... لمطالبة زوجها وطلب الحضانة لأولادها والنفقة عليهم فأنا  
لا علاقة لي بالتحريض أو التدخل بينها وبين زوجها هذا ما لدي .  
وقررت الزوجة أيضاً بقولها : إن عمي (ب) ليس له تأثير علي ولم  
يأخذني بالقوة بل برضاي فأنا لا أرغب في زوجي ( أ ) وأرغب في  
الطلاق منه وذلك لسوء معاملته هذا ما أقررت به .

كما جرى الإطلاع على صك الوكالة المشار إليه في إجابة المدعى  
عليه (ب) فوجدته كما ذكر .

## الحكم .

نظراً إلى ما دون من الدعوى والإجابة وبناء على ما ورد في إجابة المدعى عليه (ب) ومن وجود الوكالة من صاحبة الشأن وإلى ما قررتَه من إقرارها المدون بعاليه ، فبناء على ما تقدم فقد أفهمت المدعي ( أ ) بأنه لا يستحق دعواه على المدعى عليه (ب) لعدم ثبوتها وبه حكمت وبعرض الحكم عليه قرر القناعة به وعليه جرى التوقيع .

## التعليق .

في هذه القضية يتهم الزوج ( أ ) بأن عم زوجته المدعى عليه (ب) قد حرّضها وأفسدها عليه ، ونظراً لأن الدعوى لم تثبت فلم يرى القاضي بأن هناك تحريض في القضية .

## ( القضية الثامنة )

الحكم رقم ..... وتاريخ ٢٨/١/١٤٢٤هـ لقاء قضية ( مشاجرة )  
والمنعقد بالمحكمة المستعجلة بالرياض .

### الوقائع .

تتلخص وقائع هذه القضية في أنه بتاريخ ٢١/١٢/١٤٢٣هـ حضر المدعي العام وادعى على الحاضر معه (أ) و(ب) قائلاً في دعواه تقدم المواطن (ج) ببلاغ إلى مركز ..... يفيد فيه أن (أ) قام بالدخول عليه في مكتبه وسبه ولعنه وهدده بالقتل لأنه (ج) يحاسبه على تقصيره في عمله وتأخره وغيابه ، وبعد ساعتين حضر (أ) وبرفقته آخرين على سيارة.... بقيادة (ب) وقاموا بإيقافه والاعتداء عليه بالضرب وهم ملثمون وكان مع أحدهم عصى وسمع الثاني يقول ( خل عملك ينفحك وخل مديرك ينفحك ) ويتهم (أ) بأنه هو الذي حرّض من كانوا معه على الاعتداء عليه ، وقد صدر بحقه التقرير الطبي المرفق والمتضمن رضوض متفرقة في الجسم ووجود تورم واحتقان... الخ بالإضافة إلى إفادة الشهود ، وبالاستفسار عن مدى انضباط (أ) في عمله أفادوا بسوء سلوكه .

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم لذا أطلب الحكم بعقوبتهم والتشديد على الأول نظراً إلى تحريضه لمن كانوا معه وتستره عليهم وتهديد المبلغ بالقتل .

### الأسباب .

بناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة وحيث تضمن إجابة المدعى عليه (أ) حضوره إلى مكتب المدعي الخاص ومناقشته عن موضوع الغياب وإقراره بحصول الانفعال منه وتلفظه على (ج) وإقراره بالاتصال على

أخيه أثناء الدوام وتحريضه على ضربه بعد الدوام ، كما تضمنت إجابته علمه بخروج الرجلين الذين شاركوا مع أخيه وجميع ما ورد في تلك الإجابة يتضمن تحريض (أ) لأخيه ورفاقه على ضرب (ج) .

**الحكم .**

مجازاة (أ) للحقين الخاص والعام وذلك بسجنه حقاً خاصاً للمدعي الخاص لمدة شهرين وجلده مائة وعشرون جلدة ، وسجنه لقاء الحق العام شهرين وجلده مائة وعشرون جلدة .

**التعليق .**

في هذه القضية قيام (أ) بتحريض أخيه ورفقاه بضرب (ج) وبالفعل تمت الجريمة وقاموا بضربه وإصابته بإصابات متفرقة ، حيث أن المحرض وهو (أ) قد خلق فكرة الجريمة وأوجدها في ذهن كان في الأصل خالياً .

## ( الخاتمة )

وتشمل على أهم النتائج والتوصيات

## ( الخاتمة )

في نهاية هذا البحث لا يسعني إلا أن اشكر الله على أن وفقني لإتمامه وقد ضمنت هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها ، والمتمثلة في الآتي : -

### أولاً :- النتائج .

١- أن الجريمة هي المعصية عند الفقهاء ، وفي النظم الوضعية هي أيضاً مخالفة القانون .

٢- فقهاء الشريعة المتقدمين لم يرد عندهم مصطلح ( التحريض على الجريمة ) بالمفهوم الذي تحدث عنه علماء القانون وعلماء الشريعة المتأخرين ، بل تحدثوا عنه عرضاً عند حديثهم عن الاشتراك في الجريمة .

٣- اتفاق الشريعة الإسلامية مع النظم الوضعية في تعريف الاشتراك بالتسبب ، وأنه يعتبر شريكاً كل من اتفق مع غير على ارتكاب فعل معاقب عليه ، أو من حرّض غيره ، أو أعانه على هذا الفعل .

٤- من الجدير بالذكر أنه إذا كان المقصود بالتحريض هو حث الغير على ارتكاب أمر غير مشروع ، فإنه في بعض الحالات يقصد به الحث على فعل الخير ، قال تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ) .



٥- الأنظمة السعودية لم تفصل في مسألة التحريض على الجريمة ذلك أنها جعلت الشريعة الإسلامية هي رافدها الوحيد ، لاسيما فيما يتعلق بالجنايات .

٦- الأنظمة السعودية تأخذ بالقاعدة التي تقضي بأن يعاقب الشريك بعقوبة الفاعل الأصلي ، كما هو واضح في نظام مكافحة الرشوة ، ونظام مكافحة التزوير وغيرها .

٧- الفقه الإسلامي والنظام السعودي يعتبران المحرّض شريكاً في الجريمة وليس فاعلاً أصلياً لها .

٨- الفاعل المعنوي للجريمة يختلف عن المحرّض في أنه يدفع إلى الجريمة شخصاً غير مسؤل كالطفل والمجنون وحسن النية ، أما المحرّض فهو يدفع بالغاً عاقلاً عالماً بالجريمة .

٩- يعتبر الإكراه المعنوي غير الملجئ قريباً أو مشابهاً للتحريض ، بخلاف الإكراه المادي والملجئ فلا يدخل في معنى التحريض .

١٠- لا يستخدم فقهاء الشريعة مصطلح الفاعل المعنوي كما هو عليه الحال في القوانين الوضعية ، ولكنهم يعالجون هذه المسألة تحت القاعدة الشرعية " المتسبب ضامن إذا تعذر المباشر " لكونه غير مسؤل ، إما لانعدام تمييزه أو لحسن نيته .

١١- سبق وأن بينا أن المحرّض غالباً ما يستخدم وسائل معينة للتحريض والتي منها الهدية ، والتهديد ، واستخدام السلطة... الخ وهذه الوسائل تؤخذ على سبيل الاسترشاد لا الحصر ، فإن عدم التقيد بوسيلة معينة لقيام التحريض لا يعطي المحرّض أية فرصة

للإفلات من العقاب طالما أنه سعى جاهداً إلى خلق الجريمة بغض النظر عن الوسيلة التي اتبعها في تحقيق ذلك .

## ثانياً : التوصيات .

١. نظراً لكثرة الأنظمة التعزيرية السعودية لابد من القيام بحصر المواد المتعلقة بالجانب الجنائي ووضعها في كتاب يجمع هذه المواد ويشرحها ويوضح ما تم تعديله أو إلغاؤه منها .

٢. الأنظمة السعودية لابد أن تستخدم نفس المصطلحات الفقهية المستعملة في أحوال الاشتراك بحيث يطلق على الفاعل الأصلي مصطلح الشريك وعلى الشريك مصطلح الشريك بالتسبب .

٣. ينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة للكشف عن قضايا المجرمين قبل ارتكابها وهو ما يعرف لدى علماء القانون " بالتحريض الصوري " تحت مظلة النظام وأن يكون بضوابط مقننة حتى تتحقق المصلحة المرجوة منه ، ومن هذه الضوابط :

أ- أن تكون الجريمة المراد التحريض عليها تمس بالأمن العام والمصلحة العامة كجرائم البغي وجرائم أمن الدولة وتهريب وترويج المخدرات وجرائم القتل .

ب - أن يكون المحرّض قد وصل حد درجة الشك واليقين والقطع ، وكان مشهوراً بجرائمه واعتياده ارتكاب الجرائم ومخالفة النظم واللوائح .

ج- ألا توجد وسيلة للإطاحة به إلا هذه الوسيلة لمرأوغته وخطورته .

د- أخذ الإذن من الجهات العليا قبل القيام بالتحريض الصوري .

## ( الفهارس العامة )

- أولاً : فهرس الآيات
- ثانياً : فهرس الأحاديث
- ثالثاً : فهرس المراجع
- رابعاً : فهرس الموضوعات

( أولاً : فهرس الآيات )

رقم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تَفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُلَاجِ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ	٤٠	الأعراف	١٢
٢	وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ،،، لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ	٦٢	النحل	١٢
٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ	٨	المائدة	١٢
٣	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ	٣	المائدة	١٦
٤	وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا	١٥	الإسراء	١٩
٥	وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ	٨٥	الأعراف	٢٠
٦	وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	٦٠	البقرة	٢٠
٧	فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ... الآية	٨٤	النساء	٣١
٨	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ... الآية	٦٥	الأنفال	٣١

٣٧	الحشر	١٦	كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلنَّاسِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ ،، الآية	٩
٦٠	التوبة	٥٣	قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ	١٠
٦٠	البقرة	٢١٦	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ	١١
١٠٩	النور	٢	وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ	١٢
١٠٩	النساء	١٤٨	لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا	١٣
١١٥	النور	٥٩	وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنَ الْقَبْلِهِمْ	١٤
١١٦	النحل	١٠٦	إِلَّا مَن أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ	١٥
١١٦	البقرة	١٧٣	فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ	١٦
١١٦	النجم	٣٩،٣٨	أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَأَن لَّيْسَ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا سَعَىٰ	١٧
١١٧	النحل	٩	وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ	١٨
١١٩	الأحزاب	٥	وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ	١٩
١٤٠	القيامة	٣٦	أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى	٢٠
١٤٩	آل عمران	١١٠	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ	٢١
١٤٩	المائدة	٢	وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ	٢٢

( ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار )

رقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
١	إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته	١١
٢	لا ضرر ولا ضرار	٢٠
٣	لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله	٢٠
٤	لا يجني جان إلا على نفسه	٢١
٥	من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة	٢٤
٦	قول علي رضي الله عنه : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما	٤٥
٧	عمر رضي الله عنه قتل نفراً خمسة برجل قتلوه غيلة ، وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به	٧٣
٨	إن الله لا يحب الفاحش المتفحش ، الصياح في الأسواق	١٠٩
٩	رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق	١١٦
١٠	إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه	١١٦
١١	إن الله تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به	١١٧

### ( ثالثاً : المصادر المراجع )

١. ابن القيم ، محمد ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، بيروت المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
٢. ابن حجر ، أحمد ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار السلام للنشر ، ١٤١٢ هـ ، ٢٠٠٠ م .
٣. ابن حزم ، علي أحمد ، المحلى ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة .
٤. ابن رجب ، عبد الرحمن ، جامع العلوم والحكم ، الطبعة الثامنة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م .
٥. ابن رشد ، محمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، بيروت ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
٦. ابن عابدين ، محمد ، حاشية رد المحتار على الدر المختار في فقه الإمام أبي حنيفة ، لبنان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
٧. ابن فرحون ، محمد ، تبصرة الحكام في اصول الأقضية ومناهج الأحكام ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .
٨. ابن قدامه ، محمد ، المغني ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .
٩. ابن قدامه ، عبد الله ، المقنع والشرح الكبير ، الطبعة الأولى ، مصر ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .

١٠. ابن كثير ، إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .
١١. ابن ماجة ، محمد ، سنن ابن ماجة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، شركة الطباعة السعودية ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
١٢. ابن منظور ، محمد ، لسان العرب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار صادر ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
١٣. ابن هادية ، على ، وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب ، الطبعة الأولى ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٩م .
١٤. أبو خطوة ، أحمد ، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة ، النظرية العامة للجريمة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩م .
١٥. أبو زهرة ، محمد ، الجريمة في الفقه الإسلامي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٤م .
١٦. أبو عامر ، محمد زكي ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٦م .
١٧. أبو حسان ، محمد ، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية ، مكتبة المنار ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٧م .
١٨. احمد ، هلالى ، تجريم فكرة التعسف كوسيلة لحماية المجني عليه ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢م .
١٩. إسماعيل ، محمد ، الجنايات في الشريعة الإسلامية ، مصر ، دار الأنصار ، ١٩٨٣م .
٢٠. الأسنوي ، جمال الدين ، نهاية السؤال في شرح منهاج الأصول ، القاهرة ، عالم الكتب .



٢١. الأعظمي ، سعد ، موسوعة مصطلحات القانون الجنائي  
الطبعة الأولى ، بغداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٢ م .
٢٢. الألفي ، أحمد ، النظام الجنائي بالمملكة العربية السعودية  
الرياض ، مطابع الشرق الأوسط ، ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م .
٢٣. بابكر ، مصعب ، الجرائم المكتملة وغير المكتملة ، بيروت  
، دار الجيل .
٢٤. البخاري ، محمد ، صحيح البخاري بشرح  
الكرماني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار أحياء التراث  
العربي ، ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م .
٢٥. البزدوي ، عبد العزيز ، كشف الأسرار عن اصول فخر  
الإسلام البزدوي ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤ هـ —  
١٩٧٤ م .
٢٦. البستاني ، بطرس ، قطر المحيط ، لبنان ، مكتبة لبنان  
١٨٦٩ م .
٢٧. البستاني ، بطرس ، محيط المحيط ، لبنان ، مكتبة لبنان  
١٩٨٧ م .
٢٨. بهنام ، رمسيس ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، مصر  
دار المعارف ، ١٩٩٥ م .
٢٩. بهنسي ، أحمد ، المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي  
الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الشروق ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .
٣٠. بهنسي ، أحمد ، نظريات في الفقه الإسلامي ، دراسة فقهية  
مقارنة ، القاهرة ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٣٨٢ هـ —  
١٩٦٣ م .

٣١. بهنسي ، أحمد فتحي ، الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م .
٣٢. البهوتي ، منصور ، كشف القناع عن متن الإقناع ، الرياض ، مكتبة النصر الحديثة .
٣٣. البهوتي ، منصور ، شرح منتهى الإردات ، دار الفكر .
٣٤. التفتازاني ، سعد الدين الشافعي ، شرح التلويح على التوضيح ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ .
٣٥. الجر ، خليل ، لا روس ، معجم موسوعي ، باريس ، مكتبة لا روس ، ١٩٧٣م .
٣٦. الجرجاني ، علي ، التعريفات ، الطبعة الأولى ، بيروت دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
٣٧. الجنزوري ، سمير ، مبادئ قانون العقوبات مقروناً بأحكام الشريعة العامة ، الطبعة الأولى ، مصر ، مطبعة السعادة ١٣٩١هـ ، ١٩٧١م .
٣٨. الجوهرى ، إسماعيل ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩ .
٣٩. الحاكم ، محمد ، المستدرک على الصحيحين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .
٤٠. الحجاوي ، الإقناع لطالب الانتفاع ، الطبعة الثانية ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م .

٤١. الحديثي ، محمد ، جرائم التحريض وصورها في الجوانب  
الماسة بأمن الدولة الخارجي وفقاً للتشريع العراقي ، العراق  
وزارة الثقافة والإعلام ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م .
٤٢. حسني ، محمود نجيب ، المساهمة الجنائية في التشريعات  
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠م .
٤٣. حسني ، محمود نجيب ، شرح قانون العقوبات اللبناني  
القسم العام ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٤٠٤هـ —  
١٩٨٤م .
٤٤. حسني ، محمود نجيب ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام  
، النظرية العامة للجريمة ، الطبعة الخامسة ، مصر ، دار النهضة  
العربية ، ١٩٨٢م .
٤٥. الحطاب ، محمد ، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل  
الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٣م .
٤٦. الحلبي ، محمد ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام  
الأردن ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، ١٩٧٧م .
٤٧. الحلبي ، محمد السالم ، ضمانات الحرية الشخصية أثناء  
التحري والاستدلال ، الطبعة الثانية ، الكويت ، ذات السلاسل .
٤٨. الحنفي ، محمد ، البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، الطبعة  
الأولى ، بيروت ، دار الكتب .
٤٩. الخراشي ، محمد ، حاشية الخراشي على مختصر خليل  
المالكي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ —  
١٩٩٧م .

٥٠. خضر ، عبد الفتاح ، الجريمة أحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقہ الإسلامي ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
٥١. خضر ، عبد الفتاح ، جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م .
٥٢. الخطيب ، عدنان ، محاضرات عن النظرية العامة في قانون العقوبات السوري ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٥٧م .
٥٣. الخليلي ، أحمد ، القانون الجنائي الخاص ، الطبعة الثانية ، الرباط ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
٥٤. الداودي ، غالب ، شرح قانون العقوبات العراقي ، القسم العام ، الطبعة الأولى ، البصرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٦٨م .
٥٥. الدرّة ، ماهر ، الأحكام العامة في قانون العقوبات ، بغداد دار الحكمة للطباعة ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .
٥٦. الدريني ، فتحي ، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده الطبعة الثالثة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤م .
٥٧. الدمشقي ، يحي ، روضة الطالبين ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .
٥٨. الدناصوري ، عز الدين ، المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، الفنية للنشر ، ١٩٩٨م .
٥٩. الرازي ، محمد ، مختار الصحاح ، الطبعة الأولى بيروت ، دار إحياء التراث ، ١٩٦٧هـ .

٦٠. راشد ، علي ، القانون الجنائي المدخل وأصول النظرية العامة ، الطبعة الثانية ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م
٦١. راشد ، علي ، مبادئ القانون الجنائي ، الطبعة الثانية القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٥٠م .
٦٢. الرصاع ، محمد ، شرح حدود ابن عرفة ، الطبعة الأولى بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣م .
٦٣. الرملي ، محمد ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الشافعي ، بيروت ، دار إحياء التراث ، بدون تاريخ .
٦٤. الزحيلي ، وهبة ، الفقه الإسلامي وأدلته ، الطبعة الثالثة دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م .
٦٥. الزحيلي ، وهبة ، نظرية الضمان ، أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .
٦٦. الزرقا ، مصطفى ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد ، دمشق ، مطبعة طربين ، ١٣٨٤هـ ، ١٩٦٥م .
٦٧. الزلمي ، مصطفى ، المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة بالقانون ، بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٨١م .
٦٨. الزيلعي ، عثمان ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر .
٦٩. السدلان ، صالح ، النية وأثرها في الأحكام الشرعية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م

٧٠. السرخسي ، شمس الدين ، المبسوط ، الطبعة الأولى ، مصر ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٤هـ .
٧١. السراج ، عبود ، قانون العقوبات ، القسم العام ، سوريا منشورات جامعة حلب ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م .
٧٢. سرور ، أحمد فتحي ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م .
٧٣. السعيد ، كامل ، الأحكام العامة للاشتراك الجرمي في قانون العقوبات الأردني ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار مجد لأوى للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
٧٤. السعيد ، كامل ، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الثقافة للنشر ، ٢٠٠٢م .
٧٥. سلامة ، مأمون ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٦م .
٧٦. سلسلة مؤتة للبحوث والدراسات ، العدد الثالث ، الأردن جامعة مؤتة ، شوال ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .
٧٧. السيوطي ، جلال الدين ، الأشباه والنظائر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
٧٨. السيوطي ، جلال الدين ، الجامع الكبير ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .
٧٩. الشاذلي ، فتوح ، المسئولية الجنائية ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠١م .

٨٠. الشاذلي ، فتوح ، جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٠هـ ، ١٩٨٩م .
٨١. الشباسي ، إبراهيم ، الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨١م .
٨٢. الشرفي ، علي ، شرح قانون الجرائم والعقوبات اليمني ، القسم العام ، الطبعة الثالثة ، النظرية العامة للجريمة ، أوان للخدمات الإعلامية .
٨٣. شمس ، رياض ، حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧م .
٨٤. الشيرازي ، إبراهيم ، المهذب في فقه الإمام الشافعي الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .
٨٥. الصيفي ، عبد الفتاح ، الاشتراك بالتحريض ووضعه من النظرية العامة للمساهمة الجنائية ، رسالة دكتوراه ، الإسكندرية ، ١٩٥٨م .
٨٦. الصيفي ، عبد الفتاح ، قانون العقوبات ، النظرية العامة مصر ، دار الهدى للمطبوعات ، التاريخ بدون .
٨٧. الطحاوي ، أحمد ، شرح مشكل الحديث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .
٨٨. ظفير ، سعد محمد ، الإجراءات الجنائية في جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية وأثرها في استتباب الأمن ، الرياض ، مطابع سمحة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .

٨٩. عالية ، سمير ، قانون العقوبات ، القسم العام ، المسؤولية والجزاء ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .
٩٠. عبد الستار ، فورية ، المساهمة الأصلية في الجريمة دراسة مقارنة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ م .
٩١. عبد الملك ، جندي ، الموسوعة الجنائية ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٧٦ م .
٩٢. عبيد ، رؤوف ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، الطبعة الرابعة ، مصر ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ م .
٩٣. العدوي ، علي ، في حاشيته على حاشية الخرشي على مختصر الخليل ، بيروت ، دار صادر .
٩٤. عسيري ، محمد ، القصد وأثره على العقوبة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، رسالة دكتوراه مقدمة للمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام ، عام ١٤٠٧ هـ .
٩٥. العوجي ، مصطفى ، القانون الجنائي العام ، المسؤولية الجنائية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٥ م .
٩٦. العوجي ، مصطفى ، المسؤولية الجنائية في القانون اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
٩٧. عودة ، عبد القادر ، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، ط ١٣ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .
٩٨. عوض ، محمد محيي الدين ، قانون العقوبات السوداني معلقاً عليه ، القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٧٠ م .



٩٩. عوض ، محمد محيي الدين ، القانون الجنائي مبادئه الأساسية ونظرياته العامة في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ م .
١٠٠. العيني ، محمود ، البناية في شرح الهداية ، الطبعة الأولى بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
١٠١. الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي الطبعة الأولى ، بنغازي ، جامعة قار يونس ، ١٩٩٣ م .
١٠٢. الفاخري ، غيث ، الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الوضعي ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، ١٩٩٣ م .
١٠٣. الفاضل ، محمد ، المبادئ العامة في التشريع الجزائري دمشق ، مطبعة الراودي ، ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م .
١٠٤. الفاضل ، محمد ، الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، الطبعة الثالثة ، دمشق ، وزارة الثقافة ، ١٩٨٧ م .
١٠٥. الفتوح ، محمد ، منتهى الإيرادات في جمع المقنع مع التنقيح و زيادات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
١٠٦. الفراهيدي ، الخليل ، كتاب العين ، بغداد ، المكتبة الوطنية ١٩٨٢ م .
١٠٧. فوزي ، شريف ، مبادئ التشريع الجنائي الإسلامي ، دراسة مقارنة بالاتجاهات المعاصرة ، جدة ، مكتبة الخدمات الحديثة بدون تاريخ .

- ١٠٨ . الفيروزابادي ، مجد الدين ، القاموس المحيط ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩١م - ١٤١٢هـ .
- ١٠٩ . الفيروزابادي ، إبراهيم ، المهذب في فقه الإمام الشافعي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .
- ١١٠ . الفيومي ، أحمد ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م .
- ١١١ . القرافي ، شهاب الدين ، الفروق ، بيروت ، دار المعرفة بدون تاريخ .
- ١١٢ . قندوح ، خلدون ، وآخرون ، شرح قانون العقوبات الاشتراك الجرمي والنظرية العامة للجزاء ، الطبعة الأولى الأردن ، دار وائل للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢م .
- ١١٣ . القهوجي ، علي ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٨٥م .
- ١١٤ . القهوجي ، علي ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠١م .
- ١١٥ . الكسائي ، علاء الدين ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .
- ١١٦ . كورنو ، جيرار ، معجم المصطلحات القانونية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م .

١١٧. اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر ، صدرت بالقرار الوزاري رقم م / و / ٢٧٥٩ / ١ / م وتاريخ ١٦ / ٦ / ١٤٢٢ هـ .
١١٨. الماوردي ، علي البصري ، الأحكام السلطانية ، بيروت المكتبة العصرية ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
١١٩. المجدوب ، أحمد ، التحريض على الجريمة ، دراسة مقارنة ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م .
١٢٠. مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثاني ، سنة ١٩٦٨ م .
١٢١. مجموعة الأنظمة السعودية ، المملكة العربية السعودية ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، ١٤٢٣ هـ .
١٢٢. محمد ، عوض ، قانون العقوبات ، القسم العام ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠ م .
١٢٣. محمد بك ، محمد ، في جرائم النشر ، القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥١ م .
١٢٤. المرदाوي ، علاء الدين ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٦ هـ ، ١٩٥٧ م .
١٢٥. مرشد الإجراءات الجنائية، المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية ، الإدارة العامة للحقوق ، عام ١٤٢٣ هـ .
١٢٦. مسعود ، جبران ، معجم الرائد ، الطبعة الأولى ، بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ م .
١٢٧. مصطفى ، محمود ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام الطبعة العاشرة ، مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ م .

- ١٢٨ . المعجم الوسيط ، الطبعة الثالثة ، مجمع اللغة العربية  
١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- ١٢٩ . المعيني ، محمد سعود ، الإكراه وأثره في التصرفات  
الشرعية ، بحث مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي  
بغداد ، منشورات مكتبة بسام ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- ١٣٠ . المقدسي ، شرف الدين الإقناع لطالب الانتفاع ، الطبعة  
الثانية ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م .
- ١٣١ . المقدسي ، عبد الرحمن ، العدة شرح العمدة في فقه الإمام  
أحمد ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، بدون تاريخ .
- ١٣٢ . الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية  
الطبعة الأولى ، الكويت ، مطابع دار الصفاة ، ١٤١٢هـ —  
١٩٩٢م .
- ١٣٣ . موسى ، محمود ، المسؤولية الجنائية للشخص  
المعنوي ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية  
١٣٩٤هـ ، ١٩٨٥م .
- ١٣٤ . نجم ، محمد ، رضا المجني عليه وأثرها على المسؤولية  
الجنائية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، مكتبة دار  
الثقافة ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٥ . نجم ، شاس ، عقد الجواهر الثمينة ، الطبعة الأولى ، بيروت  
، دار الغرب الإسلامي ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .
- ١٣٦ . نجم ، محمد ، قانون العقوبات ، القسم العام ، النظرية العامة  
للجريمة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، مكتبة دار الثقافة .

١٣٧. النصراوي ، سامي ، المبادئ العامة في قانون العقوبات  
الطبعة الأولى ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٧٧ م .
١٣٨. نظام ، وآخرون ، الفتاوى الهندية في مذهب  
أبي حنيفة ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار إحياء التراث  
١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦ م .
١٣٩. النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود الصادر  
بالمرسوم الملكي رقم (١٢) وتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٣٧٩هـ .
١٤٠. نظام الجمارك واللائحة التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي  
رقم ٤٢٥ وتاريخ ٥ / ٣ / ١٣٧٢هـ .
١٤١. نظام العمل والعمال والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢١)  
وتاريخ ٦ / ٩ / ١٣٨٩هـ .
١٤٢. نظام حماية المرافق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم  
(م/٦٢) وتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٤٠٥هـ .
١٤٣. نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٤)  
وتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٣٨٠هـ .
١٤٤. نظام مكافحة الرشوة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم  
(م/٣٦) وتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢هـ .
١٤٥. نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم  
(م/١١) وتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٤٠٤هـ .
١٤٦. نظام وظائف مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم  
الملك رقم (م/٧٧) وتاريخ ٢٢ / ١ / ١٣٩٥هـ .
١٤٧. النواوي ، عبد الخالق ، جرائم القتل في الشريعة القانون  
بيروت ، منشورات المكتبة العصرية .

١٤٨. نور ، محمد ، جريمة الرشوة في النظام السعودي ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .
١٤٩. النووي ، زكريا ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، بيروت ، دار أحياء التراث ، ١٣٥٢ هـ ، ١٩٣٣ م .
١٥٠. النووي ، يحي ، روضة الطالبين ، الرياض ، دار عالم الكتب ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٣ م .
١٥١. النيسابوري ، مسلم ، صحيح مسلم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار إحياء التراث ، ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥ م .
١٥٢. هرجة ، مصطفى التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقانون ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٥ م .
١٥٣. وهبة ، توفيق ، الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية ، الرياض ، شركة مكتبات عكاظ ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .
١٥٤. ياسين ، محمد ، الوجيز في الفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الفرقان ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٣ م .

( رابعاً : فهرس الموضوعات )

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	الفصل التمهيدي : الإطار المنهجي للدراسة
٤	أولاً : أهمية الدراسة
٤	ثانياً : مشكلة الدراسة
٥	ثالثاً : أهداف الدراسة
٦	رابعاً : تساؤلات الدراسة
٦	خامساً : منهج الدراسة
٦	سادساً : حدود الدراسة
٧	سابعاً : الدراسات السابقة
١١	ثامناً : مصطلحات الدراسة
١١	تعريف الجريمة في اللغة
١٣	تعريف الجريمة في الفقه
١٧	تعريف الجريمة في النظام
٢٠	تعريف الجنائية وعلاقتها بالجريمة
٢٠	الجنائية في اللغة
٢١	الجنائية في الفقه
٢٤	الجنائية في النظام
٢٦	تاسعاً : خطة البحث

٣٠	الفصل الأول مفهوم التحريض على الجريمة وأنواعه في الفقه والنظام
٣١	المبحث الأول : مفهوم التحريض على الجريمة في اللغة والفقه
٣١	تعريف التحريض في اللغة
٣٣	تعريف التحريض في الفقه
٣٥	المبحث الثاني : مفهوم التحريض على الجريمة في النظام
٣٨	المبحث الثالث : أنواع مشابهة للتحريض على الجريمة في الفقه والنظام
٤٠	المطلب الأول : الفاعل المعنوي
٤٠	الفرع الأول : تعريف الفاعل المعنوي
٤٢	الفرع الثاني : الفرق بين المحرّض والفاعل المعنوي
٤٤	الفرع الثالث : الفاعل المعنوي في الفقه والنظام
٤٧	المطلب الثاني : التحريض الصوري
٤٨	الفرع الأول : مفهوم التحريض الصوري
٤٩	تعريف المحرّض الصوري
٥٢	الفرع الثاني : مسئولية المحرّض الصوري
٥٩	المطلب الثالث : الإكراه
٦٠	الفرع الأول : مفهوم الإكراه
٦١	الفرع الثاني : أنواع الإكراه
٦١	١- الإكراه المادي
٦٣	٢- الإكراه المعنوي
٦٦	٣- الإكراه الأدبي



٦٨	الفرع الثالث : علاقة التحريض بالإكراه
٦٩	المبحث الرابع : المساهمة الجنائية في الفقه والنظام
٧١	المطلب الأول: تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في الفقه والنظام
٧١	تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في الفقه
٧١	١- تعريف المساهمة الجنائية
٧٢	٢- أقسام المساهمة الجنائية
٧٢	أ- اشتراك مباشر
٧٣	ب- اشتراك بالتسبب
٧٥	١- الإعانة
٧٥	٢- التحريض
٧٥	٣- الاتفاق
٧٦	تعريف المساهمة الجنائية وأقسامها في النظام
٧٦	١- تعريف المساهمة الجنائية في النظام
٧٨	٢- أقسام المساهمة الجنائية في النظام
٧٩	أ- التحريض
٧٩	ب- الاتفاق
٧٩	ج- المساعدة
٨٤	المطلب الثاني : أركان المساهمة الجنائية
٨٤	١- تعدد الجناة
٨٥	٢- وحدة الجريمة
٨٦	٣- تجريم الفعل " أن يكون غير مشروع "
٨٧	المطلب الثالث : عناصر المساهمة الجنائية

٩٠	المطلب الرابع : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في الفقه والنظام
٩٠	الفرع الأول : مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في الفقه
٩١	الفرع الثاني: مفهوم المحرّض من المساهمة الجنائية في النظام
٩٥	<b>الفصل الثاني</b> <b>أركان التحريض وصوره</b>
٩٧	المبحث الأول : أركان التحريض
٩٨	المطلب الأول : الركن المادي
١٠٠	أولاً : وسائل التحريض
١٠١	الوسيلة الأولى : التحريض بالهدية أو الوعد
١٠٣	الوسيلة الثانية : التحريض بالتهديد
١٠٥	الوسيلة الثالثة : المخادعة والدسيسة
١٠٦	الوسيلة الرابعة : إساءة استخدام السلطة أو الصولة
١٠٨	الوسيلة الخامسة : إعلان النشاط التحريضي
١١٠	ثانياً : نتيجة التحريض
١١٢	ثالثاً : رابطة السببية
١١٣	المطلب الثاني : الركن المعنوي
١١٧	الفرع الأول : القصد الجنائي في الفقه
١٢٠	الفرع الثاني : القصد الجنائي في النظام
١٢٣	المبحث الثاني : صور التحريض
١٢٥	المطلب الأول : التحريض الفردي (الخاص)
١٢٦	المطلب الثاني : التحريض العام

١٣٠	<b>الفصل الثالث</b> <b>عناصر التحريض وشروطه</b>
١٣١	المبحث الأول : عناصر التحريض
١٣٢	المطلب الأول : الهدف من التحريض
١٣٣	المطلب الثاني : المحرّض
١٣٥	المطلب الثالث : الشخص الموجه إليه التحريض (المحرّض)
١٣٦	المطلب الرابع : المستهدف من جريمة التحريض (المجني عليه)
١٣٨	المبحث الثاني : شروط التحريض
١٣٩	المطلب الأول : أن ينصب التحريض على جريمة
١٤١	المطلب الثاني : أن يكون التحريض على جريمة أو جرائم معينة
١٤٢	المطلب الثالث : العلاقة الزمنية بين التحريض والجريمة
١٤٤	المطلب الرابع : قبول المحرّض للتحريض
١٤٦	<b>الفصل الرابع</b> <b>عقوبة التحريض</b>
١٤٧	المبحث الأول : عقوبة التحريض في الفقه
١٥٣	المبحث الثاني : عقوبة التحريض في النظام
١٦٣	المبحث الثالث : عقوبة التحريض بين الشريعة والقانون
١٦٦	<b>الفصل الخامس</b> <b>بعض القضايا التطبيقية لجريمة التحريض في القضاء السعودي</b>
١٦٨	القضية الأولى
١٧٠	القضية الثانية
١٧٣	القضية الثالثة

١٧٥	القضية الرابعة
١٧٧	القضية الخامسة
١٧٨	القضية السادسة
١٨٠	القضية السابعة
١٨٢	القضية الثامنة
١٨٤	الخاتمة
١٨٥	أولاً : النتائج
١٨٧	ثانياً : التوصيات
١٨٨	الفهارس العامة
١٨٩	أولاً : فهرس الآيات القرآنية
١٩١	ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار
١٩٢	ثالثاً : فهرس المراجع
٢٠٨	رابعاً : فهرس الموضوعات